الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي –صالحي أحمد- النعـــامـــــة

معهد الآداب واللّغات
قسم اللّغة والأدب العربي

اختيارات الطاهر بن عاشور النحوية في تفسيره التّحرير والتّنوير

رسالة مكملة لنيل شهادة دكتوراه ل م د في اللّغة والأدب العربي
تخصص: النّحو واللّغة العربية

إعداد الطالب:

أبو القاسم بالشيخ

المشرف أ.د: – ميلود ربيعي

المشرف المساعد د: محمد بداوي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
محمد دويس	أ. التعليم العالي	المركز الجامعي صالحي أحمد بالنعامة	رئيسا
ميلود ربيعي	أ. التعليم العالي	المركز الجامعي صالحي أحمد بالنعامة	مشرفا ومقررا
محمد بداوي	أ. محاضر قسم أ	المركز الجامعي صالحي أحمد بالنعامة	مشرفا مساعدا
عبد القادر بوشيبة	أ. التعليم العالي	المركز الجامعي مغنية	عضوا مناقشا
طاهر براهيمي	أ. التعليم العالي	جامعة غرداية	عضوا مناقشا
الطيب عطاوي	أ. محاضر قسم أ	المركز الجامعي صالحي أحمد بالنعامة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1442- 1443هـ
2020- 2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء:

إلى روح والدي رحمه الله

إلى والدتي حفظها الله

إلى إخواني وأخواتي و أبنائهم

إلى زوجتي

إلى أحبتي في الله

إلى شيخي بوداود مريجي

إلى شقيق الروح إبراهيم بسدات

إلى كل عربي ومسلم

أهدي هذا العمل

شكر وتقدير

أحمد الله سبحانه وتعالى على أن وّفقني لإتمام هذا العمل، وأتوجّه بالشّكر الجزيل إلى الأستاذين الفاضلين الدكتور ميلود ربيعي و الدكتور محمد بداوي على قَبولهما الإشراف على هذا البحث.

و أشكر الدكتور محمد أحمد دويس وفريق التكوين لمشروع الدكتوراه لسنة2016.

كما أشكر اللّجنة الفاضلة على أن شرّفتني بالنّظر في هذا العمل، وأشكر كلّ من مدّ لي يد العون والمساعدة من قريب أو من بعيد.

المقدمة

إن علاقة النحو بالقرآن الكريم وعلومه علاقة وثيقة، متداخلة، ومتكاملة، فلا غنى للنحوي عن علوم الكتاب، ولا غنى لدارسي الكتاب العزيز عن علم النحو، إذ به يفهم المعنى ويدرك المقصود.

وقد اختلفت آليات التفسير وتعاقب المفسرون زمن بعد زمن، فتنوعت طرائقهم في تناول المادة وتباينت أساليبهم في التفسير، فمنهم من فسر القرآن بما ورد من الأثر، ومنهم فسر القرآن بالقرآن، ومنهم من جعل من اللّغة و علومها وسيلة لتأويله وتبيين مدلولاته واستخراج أحكامه.

ومن بين هؤلاء الأعلام الذين جعلوا من اللّغة وعلومها مرقاة لفهم القرآن وتفسيره وتأويله، العلامة الشيخ محمد الطاهر بن عاشور في تفسيره " تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد في تفسير الكتاب المجيد" المعروف بـتفسير" التحرير والتنوير"، أفنى فيه ثمرة وقته، وعصارة ذهنه وأودعه المباحث المفيدة والأقوال المحررة الوجيزة، والأحكام الشرعية و القصص القرآنية والأحاديث النبوية، حتى صار مرجعا جامعا لعلوم الشريعة واللّغة يعوَّل عليه في الدراسات والبحوث.

والشيخ محمد الطاهر بن عاشور من أجلّ علماء عصره تناولا لعلوم العربية وأوسعهم في تعاطيها، فقد عني في تفسيره باللّغة وعلومها، واهتم اهتماما كبيرا بالتركيب النحوي، يتناول الظاهرة النحوية من جميع زواياها. لذلك شغلتني قضية اختيارات ابن عاشور النحوية من خلال تفسيره، فعرضت ذلك على الأستاذ المشرف فوافقني لأبحث في هذه الإشكالية ووسمت بحثي بعنوان "اختيارات الطاهر بن عاشور النحوية في تفسير التحرير والتنوير".

أهمية الموضوع:

تفسير التحرير والتنوير غنيّ بالمسائل النحوية، ويمكن لباحث متخصص أن يدرس الجانب النحوي عند ابن عاشور، لأنّ النحو مرتبط بالمعنى. من هنا وجدنا ابن عاشور يعرض للآيات بالشرح والتفسير في ضوء ما طبع عليه من مُكْنَةٍ نحوية عالية.

وإنّك لا تكاد تمر بآية من آيات القرآن إلا لاحظت مدى عناية الشيخ بذكر أوجه الإعراب والنحو والتصريف، واستشهاده بأقوال أئمة النحو، يأخذ عنهم ويبين ما ذهبوا إليه من آراء، ويسلك طريقة يبين من خلالها اختلاف النحويين ويناقش تلك الأقوال مناقشة علمية، ثم يرجح ما يراه الوجه الأقوى في ذلك.

إذا كان الباحثون قد تناولوا التفسير بالدراسة النحوية فإن أكثر ما وقفوا عنده هو منهج ابن عاشور في الجانب النحوي عامة. وتبقى دراسة جانب اختيارات ابن عاشور النحوية – فيما يبدو للباحث لم تنل حظها من الدراسة– إسهاما في هذا الميدان.

أسباب اختيار الموضوع:

تعددت أسباب اختياري لهذا الموضوع ، إضافة إلى الإفادة من دراسة الجانب النحوي في هذا التفسير هناك دوافع أخرى هي:

- التعريف بابن عاشور النحوي من خلال آرائه ومنهجه وترجيحاته النحوية.
- تحليل مناقشات ابن عاشور للنحاة والمفسرين التي من شأنها أن تثري الدرس النحوي.

أهداف الدراسة:

- استخراج اختيارات ابن عاشور النحوية وعرض نماذج منها.
- الوقوف على المنهج النحوي لابن عاشور في تفسيره.
- الكشف عن طريقة ابن عاشور في مناقشته لآراء النحاة السابقين والتعامل معها.

الدراسات السابقة:

اهتم الباحثون والدارسون اللغويون بتفسير ابن عاشور وتناولوه من جوانب عدة، خاصة الجانب البلاغي والدلالي والمعجمي والصرفي واللساني، لكنني لم أقف على دراسة تتناول الاختيارات النحوية الواردة في التفسير المذكور ، إلا بعض الدراسات التي تتناول المسألة أو الموضوع عرضا دون التحليل والدراسة للمسائل النحوية المختلف فيها بين النحاة . منها:

* الآراء النحوية لابن عاشور في التحرير والتنوير من إعداد الطالب حمدي طنطاوي محمد، إشراف: أ.د ممدوح عبد الرحمن الرمالي، جامعة ألمينيا،مصر، كلية دار العلوم، قسم النحو والصرف والعروض، العام الجامعي:1438هـ-2017م.

و يضاف إليها بعض الرسائل لها علاقة بالموضوع منها:

* أثر السياق في توجيه المعنى في تفسير ابن عاشور دراسة نحوية دلالية، رسالة دكتوراه من إعداد الطالب إبراهيم سيد أحمد، إشراف: أ.د. سعيد حسن بحري، قسم اللّغة العربية، كلية الألسن، جامعة عين شمس، عام 1429هـ-2008م.

* الإمام بن عاشور ومنهجه في توجيه القراءات من خلال تفسيره التحرير والتنوير، رسالة ماجستير، إعداد الطالب: محمد بن سعد بن عبد الله القرني، إشراف: د. محمد ولد سيدي ولد حبيب، قسم الكتاب والسنة، كلية الدعوة و أصول الدين، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1427هـ.

* التأويل النحوي بين الخرق والمعيارية في التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، أطروحة دكتوراه، من إعداد الطالب: عبد القادر موفق، إشراف د: محمد عباس، قسم اللّغة والأدب العربي، كلية الآداب واللّغات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، سنة: 1434هـ-2013م.

* أثر الدلالات اللغوية في التفسير عند الطاهر بن عاشور في كتابه التحرير والتنوير، أطروحة دكتوراه، من إعداد الطالب: مشرف بن أحمد الزهراني، إشراف: أ.د. أمين محمد عطية باشا، شعبة التفسير وعلوم القرآن، كلية الدعوة و أصول الدين، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، سنة: 1427هـ.

ويمكن القول إن هذه الدراسات، وإن التقت مع موضوع البحث في جوانبه وأفاد منها، فإنها تختلف في أسلوبها ونتائجها عن غيرها ، ويعود ذلك إلى طبيعة الموضوع الذي يتناول مسألة الاختيارات في التفسير وذلك في دراسة مستقلة، لأنّ جانب " الاختيارات" لم ينل – في حدود اطلاعي– حظه من الدراسة المستقلة.

-خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن ينتظم في مدخل تحدثت فيه عن علاقة النحو بعلم التفسير.

وأتبعت المدخل بثلاثة فصول. أما الفصل الأول، فعنونته بـ" ابن عاشور ومنهجه في تفسيره"، وقسمته إلى ثلاثة مباحث، تناولت في المبحث الأول محمد الطاهر بن عاشور حياته وآثاره، أما المبحث الثاني فتحدثت فيه عن تفسير التحرير والتنوير وقيمته العلمية، وخصصت المبحث الثالث لمنهج ابن عاشور في تفسيره.

أما الفصل الثاني، فكان بعنوان "ابن عاشور نحويا من خلال تفسيره"، وقسمته إلى ثلاثة مباحث تحدثت في المبحث الأول عن مصادر ابن عاشور في التحرير والتنوير، أما المبحث الثاني فخصصته لأعلام النحو في التفسير، وجعلت المبحث الثالث لعباراته في الاختيار وأدلته.

وأما الفصل الثالث فخصصته لاختيارات ابن عاشور النحوية، وقسمته إلى ثلاثة مباحث، حيث ضم المبحث الأول اختياراته في باب الأسماء، وضم المبحث الثاني

اختياراته في باب الأفعال، وخصصت المبحث الثالث لاختياراته في باب الحروف ومعانيها.

ثمّ أتبعت الفصول بخاتمة جمعت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

اعتمدت في بحثي هذا على المنهج الوصفي القائم على التحليل والمقارنة، وذلك من خلال رصد مسائل الخلاف النحوي في نصوص التفسير التي تظهر اختيارات ابن عاشور ثم مناقشتها وتحليلها تحليلا علميا بعرض المسألة عند النحاة لينتهي التحليل باستنتاج وجه الاختيار عند ابن عاشور.

وكان سندي في هذا البحث العديد من المصادر والمراجع، منها شروح ألفية ابن مالك، وتفسير الكشاف للزمخشري، وكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري، وغيرها من أمّات الكتب النحوية واللغوية المختلفة.

وتبقى الإشارة إلى بعض الصعوبات التي واجهت الباحث، لعل أهمها طبيعة التفسير فهو تفسير ضخم مبسوط في حجمه متنوع في معلوماته يجعل من كتاب التحرير والتنوير في كثير من الأحيان صعبا منغلقا على القراء والباحثين ما لم يكونوا مزودين بأدوات تخوِّل لهم فهم وإدراك مقاصد المفسّر.

ومن جهة أخرى فإن الطريقة التي جرى عليها صاحبه في تحريره كانت اقتضاء واستجابة لحاجة الدارسين يومئذ من الضبط والتحقيق والدّرس، فهو في الأصل دروس كان يلقيها الشيخ ابن عاشور على الأساتذة والطلبة بالجامع الأعظم مدّة تزيد على خمسة أعوام، ومقالات نشرها.

هذا بحثي لا أزعم أني وفيته حقه ، كما لا أدّعي خلوه من الخطأ والثغرات، ولكن حسبي أني اجتهدت وبذلت وسعي ما استطعت.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أجزل الشكر لأستاذَيَّ المشرفين، الأستاذ الدكتور ميلود الربيعي والدكتور محمد بداوي اللذين كانا سراجي المنير في البحث و وجهاني بكل صدق وإخلاص، وأنارا دربي في البحث، ولا يفوتني أن أشكر أعضاء لجنة المناقشة الموقرة في إفادتهم إياي بما يزيد من تصويبات البحث وتحسينه وعرضه وفق المنهج العلمي الأكاديمي الصحيح.

النعامة في : 29رمضان1442هـ

الموافق ل11ماي2021

أبو القاسم بالشيخ

المدخل:

علاقة النحو بعلم التفسير

أخذ النحو العربي مكانة مرموقة بين علوم اللّغة والدين. وسر هذا الارتباط بين العربية والقرآن الكريم أنّ هذا الأخير نزل بلسان عربي مبين، فألفاظه هي الألفاظ التي كان يتداولها العرب في كلامهم، وينظمون بها شعرهم، ويلقون بها خطبهم وحكمهم، وأساليبه هي أساليب العرب في كلامهم، يقول الزرقاني في تأصيل هذه العلاقة:"أما التزام قواعد العربية في التفسير لأن القرآن نزل بلسان عربي مبين، ويقول منزله عز شأنه:﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ٢﴾ [يوسف: 2]، وقضية عروبته هذه أن يفهم على قوانين لغة العرب، و إلا فلا يرجى أن يعقل ما فيه، ولا أن يفهم ما يحويه، وذلك معنى قوله (لعلكم تعقلون) بعد قوله(عربي)" [1] .

كان علم النحو أشد علوم العربية حظوة في علاقته بالقرآن الكريم وتفسيره فقد وضع أول ما وضع لصيانة لغة القرآن من كل تحريف. ومن المعلوم أنّ علم النحو إنّما نشأ خدمة للقرآن الكريم وتفسير كلماته وتبيين معانيه ومقاصده، وفي هذا الشأن يقول محمد أحمد الصغير:" إنّ بين التفسير وعلوم العربية علاقة وثيقة يعرفها كل من ألم بتاريخ القرآن وعرض لنشأة تلك العلوم، ومن الذائع أن الدراسات اللغوية والنحوية إنما نشأت خدمة للقرآن الكريم وصونا له، وتيسيرا للغته وتوضيحا لمعانيه ونشرها في صفوف المسلمين، على اختلاف قدراتهم وتنوع مشاربهم ولهجاتهم، على أن هذه العلاقة مرت بأطوار مختلفة حددت سماتها وعمقها وأهميتها في تاريخ التفسير"[2].

وتتجلى تلك العلاقة التبادلية بين علمي النحو والتفسير في أهمية القواعد النحوية وأثرها في بيان الدلالات التفسيرية، واحتجاج النحاة بأقوال المفسرين لإثبات القاعدة

---

[1] الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن،تح: فوّاز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1415هـ-1995م، ج2 ، ص64.

[2] محمود أحمد الصغير، الأدوات النحوية في كتب التفسير، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، ودار الفكر، دمشق - سوريا، ط1، 1422هـ-2001م، ص22.

النحوية، فلا غنى لمفسر عن النحو، ولا غنى لنحوي عن شواهد التفسير، إذ إن العلاقة بين تأويل الآيات وبيان معانيها وتوجيهها نحويا لا يمكن الفصل بينهما، فتوجيه الآيات يعد جزء من تفسيرها، ولابد للمعرب أن يستعين بالمفسر للوصول إلى إعراب صحيح، كما أنه لابد للمفسّر أن يستعين بإعراب النحوي ليصل إلى معنى صحيح[1]، وقَلَّ أن نجد مفسرا أيًّا كان مذهبه لا يستعين بعلوم في بيان معاني التنزيل، كما قَلَّ أن نجد تفسيرا تخلو مقدمته من بيان أهمية هذه العلوم وإتقان المفسر لها[2].

من هنا فلا غرابة أن يكون النحاة الأوائل الذين بنوا صرح هذا العلم من القرّاء كأبي عمرو بن العلاء(ت154هـ) وعيسى بن عمر(ت149هـ). فقد سميت بعض كتب النحويين باسم معاني القرآن، نحو كتاب معاني القرآن للكسائي(ت189هـ)، والفراء(ت 207هـ) والأخفش(ت 215هـ).

يُعدُّ كتاب سيبويه (ت180هـ) مصدرا مهيئاً للتفسير اللغوي، فهو المصدر الأساس الأول في وصف نظام العربية اللغوي، وقوانينها النحوية، وملاحظة غزارة الشواهد القرآنية فيه، وعناية سيبويه بتحليلها، وبيان معانيها يجعله أول كتاب يتضمن التجربة الجزئية الأولى المعتمدة النحو مدخلا إلى التفسير ومنهجا فيه.[3]

فمعرفة اللغة من ألزم العلوم التي يجب على المفسر أن يلم بها، حتى يفسّر كتاب الله، لذلك يشدد العلماء على أهمية العربية لمن أراد أن يفسر القرآن الكريم، فقد ذكر السيوطي علوما يجب على المفسر أن يتقنها، منها علم النحو والصرف والاشتقاق

---

[1] ينظر: أثر التفسير بالمأثور في التوجيه النحوي لآيات القرآن الكريم، شريف عبد الكريم النجار، مجلة إسلامية المعرفة، إصدار المعهد العالمي للفكر الإسلامي، السنة14، العدد 54، بيروت-لبنان، 1429هـ-2008م، ص142.

[2] محمود أحمد الصغير، الأدوات النحوية في كتب التفسير ، ص28.

[3] ينظر: الهادي الجطلاوي، قضايا اللغة في كتب التفسير المنهج التأويل الإعجاز ، دار محمد علي حامي للنشر والتوزيع، صفاقس، الجمهورية التونسية، ط1، 1998م، ص51-53.

والبلاغة بأفانينها ولغات العرب[1]. وهذا ما أشار إليه أبو حيان(ت754هـ) في تفسيره البحر المحيط في قوله:" فلنذكر ما يحتاج إليه علم التفسير من علوم على الاختصار، وننبه على أحسن الموضوعات التي في تلك العلوم المحتاج إليها فيه، فنقول: النظر في تفسير كتاب الله تعالى يكون من وجوه:

الوجه الأول: علم العربية اسما وفعلا وحرفا: الحروف لقلتها تكلم على معانيها النحاة فيأخذ ذلك من كتبهم، أما الأسماء والأفعال فيؤخذ ذلك من كتب اللّغة...

الوجه الثاني: معرفة الأحكام التي لكلم العربية من جهة إفرادها ومن جهة تركيبها، ويؤخذ ذلك من علم النحو"[2].

فمن قول أبي حيان يفهم أن القدماء جعلوا معرفة علم النحو واجبة على المفسر، وفضلوه على جميع العلوم الأخرى التي يحتاج إليها علم التفسير، وجعلوا من المؤلفات النحوية مرجعهم لفهم القرآن. ونذكر على سبيل المثال لا الحصر قيمة كتاب سيبويه لدى المفسرين، إذ يقول أبو حيان في مقدمة تفسيره:" فالكتاب هو المرقاة إلى فهم الكتاب، إذ هو المطلع على الإعراب و المبدي من معالمه ما درس والمنطق من لسانه ما خرس، والمحيي من رفاته ما رمس، والراد من نظائره ما طمس، فجدير لمن تاقت نفسه إلى علم التفسير، وترقت إلى التحقيق فيه والتحرير أن يعتكف على كتاب سيبويه، فهو في هذا الفن المعول عليه، والمسند في حل المشكلات"[3].

---

[1] ينظر: الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، دار الفكر، بيروت، لبنان، دط، دت، ج2، ص179.

[2] أبو حيان ، البحر المحيط في التفسير، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان،طبعة جديدة بعناية : صدقي محمد جميل، 1431-1432هـ-2010م،ج1،ص14.

[3] المرجع السابق ،ج1،ص11.

وهذا ما كان اعتقاد عامة النّاس آنذاك، إذ كانوا يرون أن المفسر إن لم يكن ضليعاً في علوم اللغة و بعلم النحو أعلم، فإنه بعيد كل البعد على أن يستطيع الوصول إلى فهم معاني القرآن الكريم.

الفصل الأول: ابن عاشور ومنهجه في التفسير

المبحث الأول: ابن عاشور حياته وآثاره

المبحث الثاني: تفسير التحرير والتنوير وقيمته العلمية

المبحث الثالث: منهج ابن عاشور في تفسيره

المبحث الأول: ابن عاشور حياته وآثاره

محمد الطاهر بن عاشور علم من أعلام العصر الحاضر، ظهر تمكنه في العديد من العلوم، وفي هذا المبحث نقف عند سيرته العلمية والعملية محاولين الكشف عن أهم أعماله ومؤلفاته:

1- نسبه ومولده[1]:

هو الشيخ محمد الطاهر الثاني بن الشيخ محمد بن محمد الطاهر الأول بن محمد الشاذلي بن عبد القادر محمد بن عاشور الشريف الأندلسي[2]، يعود نسبه إلى آل عاشور وهم من الأسر الأندلسية التي اشتهرت بمكانتها العلمية واعتلاء بعض أفرادها للمناصب الحكومية[3].

ولد محمد الطاهر ابن عاشور بالمرسى ضاحية من ضواحي العاصمة التونسية بقصر جدّه للأم محمد العزيز بوعتور في شهر جمادى الأولى سنة 1296هـ الموافق لشهر سبتمبر 1879م[4].

---

(1) ينظر: قاموس تراجم الأعلام لأشهر الرجال والنساء العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين،بيروت–لبنان، ط15 ،2002م،ج6، ص174. ومحمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، دار الغرب الإسلامي، بيروت –لبنان، ط1، 1404هـ–1984م، ج3، ص304.

(2) ينظر: قواعد الترجيح المتعلق بالنص عند ابن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير – دراسة تأصيلية تطبيقية، عبير بنت عبد الله النعيم، دار التدمرية، الرياض – المملكة العربية السعودية ،ط1، 1436 هـ– 2015 م، ص 28.

(3) ينظر: الاختيارات العلمية للعلامة محمد الطاهر بن عاشور، محمد النذير أوسالم، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، ط1 ،1430هـ–2009م، ص17.

(4) ينظر: من أعلام الزيتونة شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر بن عاشور حياته و آثاره، بلقاسم الغالي، دار ابن حزم، بيروت –لبنان،ط1، 1471هـ–1996م، ص37.

2-نشأته العلمية :

تشير كل المصادر إلى أن الشيخ محمد الطاهر بن عاشور نشأ في بيئة ومحيط علمي، حيث ترعرع في عائلة لها مكانتها العلمية والاجتماعية سواء من جده لأبيه الذي كان عالما أو عند جده لأمه الذي كان عالما ووزيرا. والأسرة العاشورية من أفضل أسر العاصمة، لها مكتبات علمية كالمكتبة العاشورية وغيرها تشتمل على مخطوطات نادرة في الأدب والدين والقانون.[1]

ففي هذا الوسط العلمي والسياسي والإصلاحي شب مترجمنا رحمه الله، فحفظ القرآن الكريم حفظا متقنا منذ صغر سنه، وحفظ المتون العلمية كسائر أبناء عصره من التلاميذ، كمتن ابن عاشر والآجرومية وغيرها، ثم تعلم ما تيسر له من اللغة الفرنسية.[2]

ولما بلغ أربعة عشر عاما التحق بجامع الزيتونة الأعظم سنة1310هـ- 1893م وشرع ينهل من معينه في تعطش وحب للمعرفة. ومن أوّل وهلة ظهرت عليه علامات الذكاء الوقاد وسرعة الحفظ، مع فكر ناقد لا يقبل التقليد. درس بالزيتونة سبع سنوات فنال شهادة التطويع، وقد درس في هذه المدة علوم النحو والبلاغة واللغة والأدب ، وعلم الكلام، والفقه و أصول الفقه والسيرة[3].

كما درس الفلسفة والمنطق. وكان لهما مكانة وتقدير عنده، وفي هذا يقول محمد الطاهر ميساوي في مقدمة تحقيقه لكتاب مقاصد الشريعة للطاهر بن عاشور:" ولفلسفة المنطق عند ابن عاشور مكانة وتقدير، فقد كان درس المنطق والحكمة، وكان كتاب النجاة للشيخ الرئيس أبي علي ابن سينا من جملة الكتب التي درسها بجامع الزيتونة، جنبا

---

[1] عبير بنت عبد الله النعيم، المرجع السابق، ص29.

[2] خالد بن أحمد الزهراني، موقف الطاهر بن عاشور من الإمامية الإثني عشرية،مركز المغرب العربي للدراسات والتدريب ، ط1 ،1431هـ-2010م، ص45.

[3] محمد النذير أوسالم، الاختيارات العلمية للعلامة محمد الطاهر بن عاشور، ص19-20.

إلى جنب مع المقدمة لابن خلدون، ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني والموافقات للشاطبي... وهو كثيرا ما يستشهد بأقوال الفلاسفة وينوه بآرائهم ويوظف مناهجهم في استدلالاته وتحليلاته، ويدرأ ما حاق بأنظارهم من سوء فهم وسوء تأويل"[1].

3-شيوخه:

تتلمذ الشيخ محمد الطاهر بن عاشور على يد العديد من المشايخ الذين ذاع صيتهم آنذاك، فحفظ القرآن الكريم والمتون العلمية التي تهيئ الطالب إلى التعلم، فأخذ عن نخبة من شيوخ ذلك العصر[2]، نذكر منهم:

- جده لأمه الشيخ محمد العزيز بوعتور (124هـ-1325هـ/1825م-1907م):

هو محمد العزيز بن محمد الحبيب بن محمد الطيب ابن الوزير محمد بن محمد بوعتور الصفاقسي التونسي، وزير من العلماء الكتّاب، أصله من صفاقس، من بني الشيخ عبد الكافي العثماني (نسبة لعثمان بن عفان) ومولده ووفاته بتونس، ولي الكتابة في حكومتها سنة 1262هـ، وتقدم فكان كاتبا خاصا لأسرار الملك، وأحد أعضاء مجلس الشورى الخاص، كان من العاملين في تأسيس المدرسة الصادقية وجمعية الأوقاف، وفي تنظيم المحاكم الشرعية وسن قانون العدول، ثم تقلد منصب الوزارة الكبرى سنة 1300هـ فقام بالأعباء قياما حسنا، ولما توفي أمر المولى (محمد الناصر باي) بدفنه في مقبرة الأسرة المالكة.[3]

---

[1] محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة، تح: محمد الطاهر الميساوي، دار النفائس للنشر والتوزيع ، الأردن، ط2 ،1421هـ-2001م ، ص17.

[2] ينظر: فتاوى الشيخ الإمام محمد الطاهر بن عاشور، محمد بن إبراهيم بوزغيبة، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي ، ط1 ،1425هـ-2004م، ص11.

[3] ينظر: الأعلام ، قاموس تراجم الأعلام ، خير الدين الزركلي، ج6،ص268.

وقد أجاز محمد العزيز بوعتور لمترجمنا محمد الطاهر بن عاشور في رواية الموطأ عن طريق أبي بكر الطرطوشي، عن أبي الوليد الباجي إلى محمد بن أحمد العتبي الأندلسي،عن يحيى بن يحيى الليثي، عن مالك بن أنس، كما أجازه برواية الصحيحين.[1]

ذكره ابن عاشور في معرض تفسيره لقوله تعالى:﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [التوبة: 19]، فقال:" ... وكانت لهم مناصب أخرى ثمانية أبطلها الإسلام رأيتها بخط جدّي العلامة الوزير، وهي: الدّيات والحمّلات، والّسِفارة، الراية، الرّفادة، المشورة، الأعنة والقبة ، الحكومة و أموال الآلهة، الأيسار."[2]

- الشيخ محمد النخلي(1285-1342هـ/1867-1924م):

محمد النخلي القيرواني من أعلام جامع الزيتونة في عصره، كان ناقدا خبيرا وأستاذا كبيرا ميالا لتحقيق المباحث، ذا همة عصامية ونفس أبية، دخل جامع الزيتونة سنة 1304هـ- 1886م، فأسهر جفونه واقتطف من أزهار العلم وأصوله وفنونه... تصدر للتدريس وتخرج عليه الكثيرون من الفحول، وهو أستاذ وعالم متطلع من أعيان الطبقة الأولى، قضى جل عمره قراءة وإقراءً، وختم الكتب العالية في فنون شتى، فشاع بذلك ذكره وارتفع قدره. توفي بتونس في رجب سنة 1342هـ.[3]

---

(1) ينظر: إجازات حديثية و أسانيد متصلة، ثبت حديثي، أحمد بن محمد شاعري، تح: أحمد السعيدي ص، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط1، 2007م، ص97-98.

(2) محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، الجمهورية التونسية، دط، 1997م، ج10، ص144.

(3) ينظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد مخلوف، تع: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان،ط1، 1424هـ-2003م ،ج1، ص605. و تراجم المؤلفين التونسيين، محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط1، 1406هـ-1986م، ج5، ص26-27.

وقد درس عليه محمد الطاهر بن عاشور كتب علوم الوسائل(القطر) و(المكودي على الخلاصة) و(مقدمة الإعراب) في النحو و(مختصر السعد) في البلاغة و(التهذيب) في المنطق. أما في أصول الفقه فدرس عليه الحطاب على (الورقات) و(التنقيح) للقرافي، وفي الفقه المالكي بكتاب (ميارة على المرشد) و(كفاية الطالب على الرسالة).[1]

-الشيخ محمد صالح الشريف(1285هـ-1338هـ):

هو صالح بن مختار بن محمد العربي الشريف من كبار علماء تونس، وكان كثير الترحال طلبا للعلم ونشره، علامة الزمان وأحد الأقران المشار إليهم بالبنان، كانت له في العلم منزلة عالية مع همة سامية، غيورا، متين الدين، شديد الحرص على مصالح المسلمين، توفي بسويسرا سنة 1338هـ/1919م، وحمل جسده إلى تونس، ودفن بالجلاز.[2]

أفاد منه محمد الطاهر بن عاشور فقرأ عليه كتاب خالد الأزهرية، و (القطر) لابن هشام و (المكودي على الخلاصة) في النحو و (السلم) في المنطق، وفي علوم العقائد: (مختصر السعد على العقائد النسفية) و(التاودي على التحفية) في الفقه[3].

- الشيخ محمد النجار الشريف(1255-1331هـ/ 1839-1913م):

---

[1] ينظر: كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ، محمد الطاهر بن عاشور، علق عليه: طه بن علي بوسريح التونسي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ط1 ،1427هـ-2006م، ص7.

[2] ينظر: الإعلام بتصحيح كتاب الأعلام، محمد بن عبد الله الرشيد، دار ابن حرم، بيروت – لبنان، ط1، 1422هـ، 2001م، ص126. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ومحمد مخلوف، تع: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ط1، 1424هـ-2003م ،ج1، ص604.

[3] ينظر: المرجع السابق، ص8.

هو محمد بن عثمان بن محمد النجار، التحق بجامع الزيتونة سنة 1854/1270م فأخذ عن أعلامه، وبعد تخرجه وقع تعيينه مدرسا بجامع الزيتونة عام 1272هـ/1856م، وانتخب مدرسا من الرتبة الثانية عام 1868/1284م، ثم ارتقى إلى التدريس من الطبقة الأولى عام 1871/1287م. ثم تولى منصب الإفتاء سنة 1901/1312م، له العديد من المؤلفات ، وكان يجع بين التدريس والفتوى بجامع الزيتونة حتى توفي في منتصف ليلة السادس من رمضان سنة 1331هـ/1913م.[1]

قرأ عليه محمد الطاهر بن عاشور كتاب(المكودي على الخلاصة) في النحو، وقرأ على الشيخ محمد طاهر جعفر (شرح المحلى على جمع الجوامع) و(الشهاب الخفاجي على الشفاء)[2].

- الشيخ سالم بن عمر بوحاجب النبيلي (1243هـ-1342هـ/1827م-1924م):

فاضل مالكي من أهل تونس، تولى التدريس بجامع الزيتونة ثم الفتيا سنة 1323هـ ثم عين كبيرا لأهل الشورى المالكية. له (شرح على ألفية ابن عاصم) في الأصول، و(ديوان خطب) ورسائل وتقريرات على البخاري، واشترك مع خير الدين باشا التونسي في تحرير كتابه (أقوم المسالك في معرفة أحوال المماليك) وله نظم جيد.[3]

وأفاد ابن عاشور من ملازمته له دقة نظرٍ وسمو فكرٍ وواسع معرفةٍ، أثبت له بعض الملاحظات في مؤلفاته، كالتدقيق في معنى أو الإشارة إلى طريق من طرق الرواية قد انفرد به الشيخ سالم، يقول الحبيب بن خوجة: "وقد تخرّج على أكبر علماء عصره، وكان شيخ شيوخهم العلامة سالم بوحاجب. وعلى هذا الأخير درس في المرحلة العالية

---

[1] ينظر: تراجم المؤلفين التونسيين ، محمد محفوظ، ج5، ص17 .

[2] ينظر: موقف الطاهر بن عاشور من الإمامية الإثني عشرية ، خالد بن أحمد الزهراني، ص45.

[3] ينظر: معجم الشعراء من العصر الجاهلي إلى سنة 2002م، كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1424هـ-2003م ج2، ص301. وينظر: الأعلام، خير الدين الزركلي، ج3، ص71-72.

كتب الحديث والسنة مثل القسطلاني على البخاري، والزرقاني على الموطأ...و أجازه شيخه الإجازة التامة المطلقة العامة كتبها له بخطه في دفتر دروسه".[1]

-الشيخ أبو حفص عمر بن الشيخ أحمد المعروف بابن الشيخ (1237هـ – 1329هـ):

هو عمر بن أحمد بن حسن بن علي بن قاسم المعروف بابن الشيخ، ولد عام 1237هـ، من بلد رأس الجبل، دخل الجامع الأعظم سنة 1259هـ، وقرأ على أئمة أعلام حتى انتظم في سلك الفضلاء أي انتظام، ومن مشايخه الذين قرأ عليهم: محمد معاوية وإبراهيم الرياحي ومحمد الخضار وغيرهم، تولى وظائف عدة منها النظارة العلمية والقضاء والفتيا، توفي سنة 1329هـ[1910م].[2] وبعناية كريمة من الشيخ عمر بن الشيخ كان توجيه الطاهر بن عاشور أثناء دراسته، بجامع الزيتونة وتعيين الشيوخ له، ومن مثله يقدم النصح ويحسن الاختيار وهو قد درس بالجامع الأعظم نحو ستين عاما.

تلقى عنه محمد الطاهر بن عاشور شرح كتاب المواقف لعضد الدين الإيجي، وما حفل به من مباحث كلامية وفلسفية، وأخذ عنه دروس التفسير للقاضي البيضاوي.[3] وقد كان لهذه الدروس صداها في تفسير التحرير والتنوير.

كما قرأ محمد الطاهر بن عاشور على الشيخ أحمد جمال الدين: (القطر) في النحو، وعلى الشيخ محمد صالح شاهد (الدردير) ، وعلى الشيخ محمد العربي الدّرعي: (كفاية الطالب على الرسالة) في الفقه[4]، وعلى يد الشيخ عبد القادر التميمي قرأ فن

---

[1] ينظر: مجلة جوهر الإسلام، محمد الحبيب بن خوجة،عدد4.3 ، السنة العاشرة ، 1978م، ص12.

[2] ينظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد مخلوف، ج1،ص598-599.

[3] ينظر: شيخ الإسلام الأكبر محمد الطاهر بن عاشور وكتابه مقاصد الشريعة، محمد الحبيب بن خوجة، طبعة وزارة الأوقاف، دولة قطر، دط، 1425هـ-2004م، ج1، ص154-155.

[4] ينظر: كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ ، محمد الطاهر بن عاشور، ص 8.

التجويد، وعلم القراءات.[1] وعلى يد الشيخ أحمد بن بدر تلقى المبادئ الأولى في قواعد العربية على الكافي على شرح خالد الأزهري.[2] وغيرهم.[3]

كان لهؤلاء الشيوخ الأفاضل والعلماء الأكابر الأثر البارز في تكوين محمد الطاهر بن عاشور، وصناعة شخصيته العلمية التي جعلت نجمه يسطع عاليا. وقد أثنى عليه كل من عرفه عن قرب أو سمع بأخباره أو اطلع على أعماله، وفي هذا يقول محمد الحبيب بن خوجة:" وهو نمط فريد من الشيوخ لم نعرف مثله بين معاصريه أو طلابه أو من كان في درجتهم من أهل العلم، إذ كان انكبابه على الدرس متميزا، واشتغاله بالمطالعة غير منقطع، مع عناية دائمة مستمرة بالتدوين والكتابة، وتقديم ما يحتاج إليه الناس من معارف وعلوم، وأذواق وآداب وملاحظات وتأملات، فلا بدع إذا اطّردت جهوده واستمر عطاؤه في مختلف الدرس الثقافي في حقول المعرفة الدينية والشرعية، وفي الدراسات اللغوية والأدبية، وفي معالجة أوضاع التعليم بالزيتونة والعمل على إصلاحها، وعلى ذبّه عن الإسلام أصوله وآدابه، وتطلّعه كل يوم إلى مزيد من المعرفة بكل ما يمكن أن يقع تحت يده من كتب فريدة ومخطوطات ومصنفات في شتى العلوم والفنون"[4].

4- تلاميذه:

تتلمذ على يد الشيخ ابن عاشور العديد من الطلبة، كونه كان من أبرز الأعلام الذين درّسوا بجامع الزيتونة، وأقرؤوا كتبا عدة من أمهات الكتب، فتخرج على يده جماعة من كبار العلماء والمصلحين، منهم:

---

[1] ينظر: المرجع السابق، ص7.

[2] ينظر: موقف الطاهر بن عاشور من الإمامية الإثني عشرية، خالد بن أحمد الزهراني، ص45.

[3] ينظر: نظرية المقاصد عند الإمام محمد الطاهر بن عاشور،المعهد العالمي للفكر الإسلامي، إسماعيل الحسني، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ط1995،1م، ص81.

[4] محمد الحبيب بن خوجة، شيخ الإسلام الأكبر محمد الطاهر بن عاشور، ج1، ص315.

- عبد الحميد بن باديس(1308هـ-1359هـ/ 1887م—1940م):

عبد الحميد بن محمد المصطفى بن مكي ابن باديس ولد بقسنطينة سنة 1308هـ/1887[1]، أتم دراسته في الزيتونة بتونس، فتلقى العلم على أبرز علمائها من أمثال الشيخ محمد النخلي، والخضر حسين الجزائري وغيرهم ، كان رئيس جمعية العلماء المسلمين بالجزائر، من بدء قيامها سنة 1931م إلى وفاته، وأنشأت جمعية العلماء في عهد رياسته كثيرا من المدارس، كما يعد رائد الإصلاح في الجزائر، له تفسير القرآن الكريم اشتغل به تدريسا زهاء أربعة عشر عاما، ونشرت نبذ منه ثم جمع تفسيره لآيات من القرآن، باسم (مجالس التذكير) وله كتابات كثيرة، جمعها عمار الطالبي بعنوان: ابن باديس حياته وآثاره، وهي تقع في أربعة مجلدات، توفي رحمه الله سنة 1359هـ.[2]

وقد أفاد ابن باديس – رحمه الله – من ابن عاشور في علوم اللّغة، و كان له الأثر في تكوينه اللغوي والأدبي، ولا يخفي ابن باديس تأثره و إعجابه به حين يقول: وإن أنس فلا أنسى دروسا قرأتها من ديوان الحماسة على الأستاذ ابن عاشور ، وكانت أول ما قرأت عليه، فقد حببني في الأدب والتفقه في كلام العرب، وبث فيَّ روحا جديدا في فهم المنظوم والمنثور، وأحيت فيَّ الشعور بعز العروبة والاعتزاز بها كما أعتز بالإسلام.[3]

- محمد الصادق بن محمد الشطي(1312هـ-1364هـ/1890م-1940م):

---

[1] ينظر: زهرة البساتين من مواقف العلماء الربانيين، سيد بن الحسين العفاني، دار العفاني ، القاهرة،دط، دت، ج5، ص295. و خير الدين الزركلي، الأعلام ، ج3، ص 289.

[2] ينظر: عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، تركي رابح الشيخ، المؤسسة الوطنية للاتصال للنشر والإشهار، الجزائر، ط5، 1422هـ-2001م، ص158.

[3] ينظر، ابن باديس حياته وآثاره، عمار طالبي، الشركة الجزائرية، الجزائر،ط3، 1417هـ-1997م،ج1، ص75-76.

تعلم محمد الصادق بن محمد الشطي في المعهد الزيتوني، (سنة 1325-1342هـ). وقضى نحو ثلث قرن مدرسا في الكلية الزيتونية من مؤلفاته تهذيب وتحرير إيضاح السالك في قواعد الإمام مالك، وروح التربية والتعليم، والغرة في شرح فقه الدرة، ولباب الفرائض، توفي سنة 1364هـ.[1]

- محمد الفاضل بن عاشور(1327هـ-1390هـ/1909م-1970م):

إن الشيخ محمد الفاضل بن عاشور هو أحد أبناء الشيخ الطاهر بن عاشور، أديب وخطيب ، مشارك في علوم الدين، من طلائع النهضة الحديثة النابهين في تونس، تخرج بالمعهد الزيتوني وأصبح أستاذا فيه، فعميدا، وشغل خطة القضاء بتونس ثم منصب مفتي الجمهورية، وهو من أعضاء المجمع اللغوي بالقاهرة ورابطة العالم الإسلامي بمكة، طبع من كتبه (أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي)، و(الحركة الأدبية والفكرية في تونس)، و (أركان الحياة العلمية بتونس) وغيرها ، عاش في حياة أبيه مسترشدا بتوجيهه ومعتمدا على مكتبته الحافلة بالنفائس، توفي سنة 1390هـ.[2]

-محمد الحبيب بن خوجة(1922م-2012م):

التحق بجامع الزيتونة فأخذ عن أعلامها، وقد اشتغل مفتيا للجمهورية التونسية، وهو أمين عام لمجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة العالم الإسلامي، كتب عدة مقالات عن شيخه ابن عاشور ، مترجما ، ودارسا لفكره و آثاره العلمية، ولعل أوسع دراسة له عن ابن عاشور وسمها بـ محمد الطاهر بن عاشور وكتابه مقاصد الشريعة ، في ثلاث مجلدات.[3]

---

[1] ينظر: نثر الدرر والجواهر في علماء القرن الرابع عشر، يوسف الرعشلي، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان،ط1، 1427هـ-2006م ص1234. وينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام ، ج6،ص 162.

[2] ينظر: الأعلام، خير الدين الزركلي، ج6، ص326.

[3] ينظر: الاختيارات العلمية للعلامة محمد الطاهر بن عاشور، محمد النذير أوسالم، ص 32.

كما لازم محمد الحبيب بن خوجة شيخه ابن عاشور وتخرج على يده، وفي شأن ذلك يقول:" عرفته ما يقرب من ثلاثة عقود خلت، وكنت كثير التردد عليه والاستماع له والتتبع لنشاطه، والإفادة من خلقه الرضي وعلمه الواسع، وكان من أمتع ما شهدت له المجالس حصص رواية الحديث الشريف في بيته، التي كان يعقدها بعد صلاة التراويح من ليالي رمضان من كل سنة، والتي يجلس فيها ابنه العلامة النظار المنقطع مقام والدي سيدي الشيخ محمد الفاضل ابن عاشور رحمه الله، فكان هذا يتلو ما شاء الله من الكتب الحديثية كتابا بعد كتاب، وديوانا بعد ديوان، وكان أستاذنا الإمام يتولى بقلمه الأحمر تصحيح النسخ ومقابلتها بالأصول وعلى المراجعة للمصادر اللغوية والشرعية وكتب التراجم ونحوها" [1].

5- وظائفه العلمية والإدارية:

كان لمشيخة محمد الطاهر بن عاشور الفضل الكبير في بزوغ نجمه ، فبعد تحصله على شهادة التطويع اجتاز مرحلة الدرس إلى مرحلة التدريس حين فاز سنة 1320هـ/1903م في مناظرة التدريس من الطبقة الثانية، ثم ارتقى إلى الطبقة الأولى وتجاوز إشعاع الشيخ العلمي جامع الزيتونة فاختير مدرّسا بالمدرسة الصادقية سنة 1321هـ/1904م، وعضوا بمجلس إدارتها سنة 1326هـ/1909م، وتجاوزت قيمة الشيخ العلمية مهمة المدرّس فسمّي نائبا عن الدولة لدى نظارة جامع الزيتونة.[2]

ثم عيُّن عضوا في لجنة إصلاح جامع الزيتونة ثم مديرا له، وبعدها عيّن رئيسا لجامع الزيتونة سنة1945م، ورئاسة جامعة الزيتونة سنة1956م، ثم تولى القضاء والإفتاء بعضويته في المجلس الأعلى للأوقاف، وصار رأس علماء المذهب المالكي في

---

[1] ينظر من أعلام الزيتونة: شيخ الجامع الأعظم حياته و آثاره،: بلقاسم الغالي، ص66.

[2] ينظر: المرجع السابق، ص34.

جامع الزيتونة.[1] ثم عيّن سنة 1940م عضوا في المجمع اللغوي بالقاهرة، ثم عضوا مراسلا للمجمع العلمي بدمشق عام 1955م، وذلك اعترافا باطلاعه على علوم الإسلام والعربية و إلمامه بعلوم القرآن[2].

6-مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

كان لابن عاشور مكانة في العقول والقلوب، نالها بما كسبه من علم وما بذله من إصلاح وتعليم، وفي هذا يقول الشيخ البشير الإبراهيمي:" وقد اجتمعت في الأستاذ وسائله(أي الإصلاح) وتكاملت أدواته من عقل راجح لا يخيس وزنه، وبصيرة نافذة إلى ما وراء المظاهر الغرّارة، وفكر غواص على حقائق الأشياء...ومن شأن هذه المواهب المجتمعة في أمثال الأستاذ أنها تكمن حتى تُظهرها الحاجة والضرورة، والحاجة إذا ألحت كشفت عن رجل السّاعة ، وأخرجت القائم المنتظر، وقد وجدت الحاجة إلى الإصلاح في كليتنا، فوجدت الرجل المدخر، وكان الأستاذ محمد الطاهر ابن عاشور"[3].

وقد برزت المكانة العلمية للشيخ ابن عاشور في زمن مبكر من حياته، وذلك لما قدّمه من آراء إصلاحية جريئة وأفكار مستنيرة حملها تلاميذه هنا وهناك، وما أثرى به المكتبة الإسلامية والساحة الفكرية بمؤلفاته القيمة . ومن هنا توالت الإشادة والتنويه بأعماله العظيمة، وجهوده القيّمة في حياته ومماته.

---

(1) ينظر: منهج الإمام ابن عاشور في القراءات في تفسيره التحرير والتنوير، بسام رضوان عليان، مجلة الجامعة الإسلامية(سلسلة الدراسات الإسلامية) ، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني،2011م، ص552.

(2) ينظر : نظرية المقاصد عند الإمام محمد الطاهر بن عاشور، إسماعيل الحسني ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص89.

(3) ينظر: الإمام محمد الطاهر ابن عاشور وجهوده العلمية ، محمد مسعود جبران، مجلة الهداية، العدد 174، المجلس الإسلامي الأعلى للجمهورية التونسية، أكتوبر2007، ص16.

فقد اعترفت المؤسسات الثقافية العالية بعلو منزلته العلمية ،وتمكنه من فنون العربية إذ كان واحدا من العلماء البارزين بتعيينه عضوا مراسلا بالمجمعين:مجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة1950، والمجمع العلمي العربي بدمشق1955م، يقول ابنه محمد الفاضل، متحدثا عن اشتراك والده في المجمع: " كنت متتبعا لأعمال المجمع العظيم منذ تكونه سنة1934م، ومعتزا على الخصوص باشتراك اثنين من أحب النّاس إليّ هما الأستاذان الجليلان محمد الخضر حسين، وحسن حسني عبد الوهاب، وباشتراك سيدي الوالد(أي الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور) في بحوثه وأعماله بالمراسلة منذ عشر سنين" .[1].

كما أشاد بمكانته العلمية كل من عرفه عن قرب أو اطّلع على آثاره. يقول محمد الحبيب بن الخوجة:" وهو نمط فريد من الشيوخ لم نعرف مثله بين معاصريه أو طلابه أو من كان في درجتهم من أهل العلم، إذ كان انكبابه على الدرس متميزا، واشتغاله بالمطالعة غير منقطع، مع عناية دائمة مستمرة بالتدوين والكتابة، وتقديم ما يحتاج إليه الناس من معارف وعلوم، وأذواق وآداب وملاحظات وتأملات، فلا بدع إذا اطّردت جهوده واستمر عطاؤه في مختلف الدرس الثقافي في حقول المعرفة الدينية والشرعية، وفي الدراسات اللغوية والأدبية"[2]. وقال ابن خوجة مشيدا بمنزلته في جانب الإصلاح:" وبقدر ما فاق نظراءه وأقرانه في حلبة التدريس، وجلا عليهم في ميداني المحاضرة والعلم، انفرد متميزا بمنهجه التربوي والإصلاحي الذي حذا حذو المصلح الشهير الأستاذ الإمام محمد عبده، فعكف عليه وعني به وحرص على تطبيقه، مجاهدا في سبيله حتّى حوّل الجامع الأعظم إلى جامعة إسلامية كبرى، محكمة المناهج والبرامج، مباهية سائر الجامعات والكليات في العالم الإسلامي وغيره"[3].

---

[1] ينظر: من أعلام الزيتونة شيخ الجامع الأعظم حياته و آثاره ،: بلقاسم الغالي، ص16.

[2] محمد الحبيب بن خوجة، شيخ الإسلام الأكبر محمد الطاهر بن عاشور، ج1 ص315.

[3] ينظر: في الراحلين الخالدين، محمد الحبيب بن خوجة ، مجلة الكلية الزيتونية، العدد2-3، السنة2-3، 1974-1975م، ص225.

أما محمد الخضر حسين، فقال:" وللأستاذ فصاحة منطق، وبراعة بيان، ويضيف إلى غزارة العلم وقوة النظر، صفاء الذوق وسعة الإطلاع في آداب اللّغة"[1]. وقال عنه محمد عبد المنعم خفاجي: " وبحق، كان الإمام ابن عاشور من أئمة رجال الدين وشيوخ الإسلام متمكنا في علوم الشريعة و الأدب و الأصول والفروع حتى عدّ إمام عصره و شيخ دهره. وتصدّر جيله وصار مقصد الناس وطالبي الفتيا في حياته"[2].

كما نوّه محمد الغزالي بمكانته قائلا:"هو رجل القرآن الكريم، وإمام الثقافة الإسلامية المعاصرة، الرجل بدأ يتكلم عن اللغة، ويتكلم بها أديبا ...أقرأ كلماته في التحرير والتنوير فاستغرب، لأنه وطأ كلمات مستغربة وجعلها مألوفة، وحرّر الجملة العربية من بعض الخبات الذي أصابها في أيام انحدار الأدب في عصوره الأخيرة ، ولكن الرجل لم يلق حظه ...ابن عاشور لا يمثل صورة اللحم والدم، وإنما يمثل تراثا أدبيا علميا عقائديا أخلاقيا"[3].

ومن هنا كان مؤلَّفه "التحرير والتنوير" شاهدا على مبلغ ما تمتع به ابن عاشور من علم من حيث تعدد المصادر وكثرتها واختلافها، والقضايا الفقهية واللغوية والفلسفية والبلاغية التي تعرض لها في تفسيره، ونقده للمذاهب المختلفة ولكثير من التفاسير السابقة. كل ذلك يشهد بعلو مكانته العلمية. وهو ما سنقف عليه في منهجه في كتابه التحرير والتنوير لاحقا.

---

(1) محمد الخضر حسين، شيخ جامع الزيتونة الأعظم في تونس، مجلة الهداية الإسلامية، عدد شوال1351هـ، ص118.

(2) محمد عبد المنعم خفاجي، مقال"الشيخ ابن عاشور"، مجلة المنهل، العدد449، مج4، ،ص26.

(3) ينظر : نظرية المقاصد عند الإمام محمد الطاهر بن عاشور، إسماعيل الحسني ، ص21.

7- آثاره:

خلّف الشيخ محمد الطاهر بن عاشور آثارا شتى في علوم مختلفة ، منها علم التفسير، والحديث، والبلاغة و النحو، والأدب ، والتاريخ وغيرها، منها ما هو مطبوع ومنها ما هو مخطوط[1].

وسنذكر أهمها و أشهرها، والمتمثلة في[2]:

أ-مصنفاته في العلوم الإسلامية:

- أصول التقدم في الإسلام، طبعته الشركة التونسية للتوزيع.
- أليس الصبح بقريب، التعليم العربي الإسلامي: دراسة تاريخية وآراء إصلاحية، طبعته الشركة التونسية للتوزيع.
- تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة، طبعته الشركة التونسية للتوزيع، 1985م.
- تفسير التحرير والتنوير ، طبعته دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس،1997م.
- التوضيح والتصحيح في أصول الفقه للقرافي، طبعته مطبعة النهضة بتونس،1341هـ، والعنوان الكامل هو: حاشية التوضيح والتصحيح لمشكلات التنقيح على شرح تنقيح الفصول.
- قصة المولد ، طبعته الدار التونسية للنشر، 1392هـ-1972م.
- السنة التشريعية وغير التشريعية، دار نهضة مصر للباعة والنشر والتوزيع،2001.[3]

---

(1) ينظر: منهج ابن عاشور في الاحتجاج بالقراءات القرآنية، حسن عبد الجليل عبد الرحيم، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21، العدد الأول، 2005،ص368.

(2) ينظر: التأويل النحوي بين الخرق والمعيارية في تفسير التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، عبد القادر موفق، رسالة دكتوراه في اللّغة، قسم اللّغة والأدب العربي، معهد الآداب واللّغات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،السنة الجامعية:2012م-2013م،ص09.

(3) ابن عاشور وآخرون، السنة التشريعية وغير التشريعية، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،2001م،ص01.

- كشف المغطى من المعاني والألفاظ في الموطأ، طبعته الشركة التونسية للتزويع،1975م.
- مقاصد الشريعة الإسلامية، طبعته الشركة التونسية للنشر والتوزيع،1985م.
- النظر الفسيح عن مضائق الأنظار في الجامع الصحيح، طبعته الدار العربية للكتاب ،تونس و ليبيا، 1979م.
- نقد علمي لكتاب الإسلام و أصول الحكم، المطبعة السلفية ومكتبتها بمصر، 1344هـ.
- أصول النظام الاجتماعي في الإسلام.
- فتاوى ورسائل فقهية، جمعها محمد بن إبراهيم بوزغيبة في كتاب بعنوان: فتاوى الشيخ الإمام محمد الطاهر بن عاشور،طبعه مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي 1425هـ-2004م.
- تعليق وتحقيق على شرح حديث أم زرع.
- أمالي على مختصر خليل.[1]

ب-**مؤلفاته في اللّغة العربية و آدابها:**

- أصول الإنشاء والخطابة، الدار التونسية،1988م.
- موجز البلاغة.
- شرح قصيدة الأعشى في مدح المحلق.
- تحقيق: ديوان بشار بن برد، طبعه لجنة التأليف والترجمة والنشر،القاهرة، مصر،1952م.
- تحقيق:سرقات المتنبي ومشكل معانيه. لابن بسام النحوي، الدار التونسية للنشر.
- شرح المقدمة الأدبية للمرزوقي على ديوان الحماسة.
- تحقيق: مقدمة في النحو لخلف الأحمر.
- تراجم لبعض الأعلام.
- تحقيق كتاب الاقتضاب للبطليوسي مع شرح أدب الكاتب.

[1] بلقاسم الغالي، من أعلام الزيتونة: شيخ الجامع الأعظم حياته و آثاره ، ص69.

- شرح معلقة امرئ القيس.
- شرح ديوان سحيم.
- غرائب الاستعمال.
- الأمالي على دلائل الإعجاز(مخطوط) وهو موجود في المكتبة العاشورية بالمرسى في تونس.
- شرح وتحقيق: ديوان النابغة الذبياني، الدار التونسية للطباعة والتوزيع، 1976م.
- تحقيق: شرح القرشي على ديوان المتنبي(مخطوط).

ج- مؤلفاته في التاريخ:

- تحقيق :قلائد العقبان ومحاسن الأعيان لأبي نصر الفتح بن خاقان
- تاريخ العرب(مخطوط).

مقالاته في الدوريات:

للشيخ محمد الطاهر بن عاشور "العدد الكبير من المقالات التي نشرها في مجلات وصحف شتى، يضاف إليها عدد غير قليل من الرسائل، وقد تناءى بجميعها المكان بين تونس والقاهرة ودمشق(وربما غيرها)، وتمادى بها الزمان خلال ما لا يقل عن عقود ستة"[1]. ومن المجلات والدوريات التونسية التي نشر فيها الشيخ مقالاته نجد: السعادة العظمى، النهضة، الزهرة، الوزير، العصر الجديد، العمل، الصباح، الهداية الإسلامية (التونسية). أما في المجلات القاهرية، فقد حرّر في : مصباح الشرق، مجلة المنار، هدى

[1] ينظر: جمهرة مقالات ورسائل الشيخ الإمام محمد الطاهر بن عاشور، ابن عاشور، ،جمع وترتيب: محمد الطاهر الميساوي ،دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1426هـ، 2015م، ج1، ص11.

الإسلام، الرسالة، مجلة مجمع اللغة العربية. أما في دمشق كتب في مجلة المجمع العلمي العربي.[1]

كما يعتبر الشيخ ابن عاشور ممن كان لهم دور بارز في الإصلاح والتعليم في جامعة الزيتونة، يقول جمال أبو حسان:" إن اهتمام ابن عاشور واقتصاره على إصلاح التعليم، لأنه في نظره من أهم الأصول التي يمكن أن تنهض بحياة المسلمين وتعالج أدواءهم وتخلفهم."[2]

8- وفاته:

توفي الشيخ رحمه الله يوم الأحد الثالث عشر من رجب عام1393هـ الموافق للثاني عشر من أغسطس عام 1973م، عن عمر ناهز سبعا وتسعين عاما، شغلها كلها في الاستفادة والإفادة، فاتسعت معارفه وتبحر في العلوم مما منحه الله من قلم سيال عذب أتاح له أن ينشر معارفه و أفكاره في مؤلفاته.[3]

---

(1) ينظر: محمد الطاهر ابن عاشور علامة الفقه وأصوله والتفسير وعلومه، إياد خالد الطباع، دار القلم،دمشق، ط1 ،1426هـ،2005م، ص95-155.

(2) جمال أبو حسان، الإمام محمد الطاهر بن عاشور (سيرة ومواقف)، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مجلد5،العدد12 ،1430هـ -2009م،ص61.

(3) ينظر: الأعلام، الزركلي، ج6،ص174.و الإمام محمد الطاهر بن عاشور ومنهجه في توجيه القراءات من خلال تفسير التحرير والتنوير ، محمد بن سعد بن عبد الله القرني، رسالة ماجيستر ، قسم الكتاب والسنة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1427هـ-2005م،ص33

المبحث الثاني: تفسير التحرير والتنوير وقيمته العلمية

1-العنوان ومراحل الطبع:

عنونه ابن عاشور بـ"التحرير والتنوير من التفسير". وهو عنوان مختصر من عنوان طويل، وفي هذا قال:" سميته تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد، من تفسير الكتاب المجيد، واختصرت هذا الاسم باسم التحرير والتنوير من التفسير"[1].

وقد وضع هذا التفسير في ثلاثين جزءا على حسب تجزئة المصحف، وطبع على مراحل[2]:

- المرحلة الأولى: تمّ فيها طبع الجزء الأول منه سنة 1964، والجزء الثاني سنة 1965، وهو ينتهي بتفسير الآية(252) من سورة البقرة، وقد تولّت طبعه مطبعة الحلبي بالقاهرة.

- المرحلة الثانية: طبع منها عشرة أجزاء كما أشار صاحب الأعلام في ترجمته لابن عاشور.

- المرحلة الثالثة: تولّت طبعه الدار التونسية للنشر مستقلة مرة، وبالاشتراك مع الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، طرابلس مرة أخرى. و تمّ في هذه المرحلة طبع الكتاب كله في ثلاثين جزءاً في خمسة عشر مجلدا.

---

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير ، ج1، ص09.

(2) ينظر: الأعلام، الزركلي، ج6، ص174. و" التحرير والتنوير و منهج الشيخ ابن عاشور فيه"، كتاب الأصالة، ملتقى االقرآن الكريم، محمد الحبيب ابن الخوجة، محاضرات ملتقى الفكر الإسلامي الخامس عشر، الجزائر، (1-7سبتمبر1981) دار البعث، قسنطينة، ج1، ص275.

ثم توالت طبعاته ، والطبعة التي بين أيدينا هي طبعة دار مصر للطباعة و النشر ودار سحنون للنشر والتوزيع بتونس، سنة 1997. مكونة من اثني عشر مجلدا حوت ثلاثين جزءا.

2- بواعث تأليف التحرير والتنوير و قيمته العلمية :

يعتبر تفسير التحرير والتنوير من أهم كتب التفسير الحديثة التي ذاع صيتها، وقد جمع فيه الشيخ الطاهر بن عاشور علوما شتى تعلقت بتبيين معاني آي الكتاب العزيز، وفي هذا يقول محمد صلاح المستاوي:" يعد تفسير التحرير والتنوير من أهم الأعمال العلمية الإسلامية لا على مستوى تونس والشمال الإفريقي فحسب، بل وعلى مستوى العالمين العربي والإسلامي"[1]. ويرى محمد النذير أوسالم أن ابن عاشور قد أضاف إلى المكتبة الإسلامية كتابا في التفسير لا يستغني عنه الباحثون[2]. وقد وصفه الشيخ ابن عاشور في مقدمته بكلمة موجزة شاملة عامة، فقال:" حيث ساوى هذا التفسير على اختصاره مطولات القماطير، ففيه أحسن ما في التفاسير، وفيه أحسن مما في التفاسير"[3].

وفيه فسّر الشيخ الطاهر بن عاشور القرآن الكريم تفسيرا تاما، من سورة الفاتحة إلى الناس، كما مهد له بتمهيد تحدث فيه عن دافع تأليفه إذ يقول:" كان أكبر أمنيتي منذ زمن بعيد تفسير الكتاب المجيد الجامع لمصالح الدنيا والدين، وموثق شديد العرى من الحق المتين، والحاوي لكليات العلوم، ومعاقد استنباطها، والآخذ قوس البلاغة من محل

---

[1] محمد صلاح المستاوي، القيمة العلمية لتفسير الشيخ ابن عاشور، مجلة البلاغ، العدد740 ،سنة1984م ، ص48.

[2] ينظر: الاختيارات العلمية للشيخ ابن عاشور، محمد النذير أوسالم، ص308.

[3] ابن عاشور ، التحرير والتنوير ،ج1،ص8-9.

نياطها، طمعا في بيان نكت من العلم وكليات من التشريع، وتفاصيل من مكارم الأخلاق، كان يلوح أنموذج من جميعها من خلال تدبره، أو مطالعة كلام مفسّره"[1].

وقال أيضا:" فجعلت حقا عليَّ أن أبدي في تفسير القرآن نكتا لم أر من سبقني إليها، وأن أقف موقف الحكم بين طوائف المفسرين تارة لها و آونة عليها، فإن الاقتصار على الحديث المعاد، تعطيل لفيض القرآن الذي ما له من نفاد"[2].

3- مقدمات التفسير:

صدَّر ابن عاشور تفسيره بعشر مقدمات رسم فيها منهجه العام الذي سيتبعه في تفسيره لكتاب الله. وهذه المقدمات عبارة عن مجموعة من العلوم و القواعد والأصول جعلها ابن عاشور عوناً للباحث في التفسير.[3] وهي على النحو التالي:

المقدمة الأولى : " في التفسير والتأويل وكون التفسير علماً" :

في هذه المقدمة عرّف الشيخ ابن عاشور علم التفسير لغة واصطلاحا، كما تحدث عن موضوع علم التفسير فقال:" التفسير مصدر فسّر بتشديد السين الذي هو مضاعف فسر بالتخفيف (من بابي نصر وضرب) الذي مصدره الفسّر، وكلاهما فعل متعد فالتضعيف ليس لتهدية. والفَسْرُ الإبانة والكشف لمدلول كلام أم لفظ بكلام آخر هو

---

[1] ابن عاشور، المصدر السابق، ج1، ص07.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص07.

[3] الضيف نطور، تفردات الطاهر بن عاشور في تحريره عن الزمخشري في كشافه وابن عطية في محرره والبيضاوي في أنواره (دراسة مقارنة تقويمية) ، رسالة دكتوراه في التفسير وعلوم القرآن، إشراف: سر الختم سعيد محمد / وسميع الحق بن المفتي عبد الديان، قسم التفسير وعلوم القرآن، كلية الدراسات الإسلامية (أصول الدين)، الجامعة الإسلامية العالمية،إسلام آباد، باكستان، 1429-1430هـ/ 2008-2009م، ص36.

أوضح لمعنى المفسر عند السامع. والتفسير في الاصطلاح نقول: هو اسم للعلم الباحث عن بيان معاني ألفاظ القرآن وما يستفاد منها باختصار أو توسع "[1].

أما عن موضوع علم التفسير فيقول:" وموضوع التفسير: ألفاظ القرآن من حيث البحث عن معانيه وما يستنبط منه وبهذه الحيثية خالف علم القراءات لأن تمايز العلوم – كما يقولون– بتمايز الموضوعات وحيثياتها[2].

– المقدمة الثانية: " في استمداد علم التفسير":

بيّن ابن عاشور في هذه المقدمة المقصود من استمداد العلم، كما تحدث عن العربية والمراد منها، وجعلها وسيلة لفهم القرآن الكريم وتبين معاني آياته ، إذ يقول:" إن القرآن كلام عربي فكانت قواعد العربية طريقا لفهم معانيه"[3]. كما تحدث عن العلوم التي تكون مددا للمفسر وذكر منها علوم اللسان العربي من نحو وبلاغة وتصريف وغيرها.[4]

–المقدمة الثالثة: " في صحة التفسير بغير المأثور، ومعنى التفسير بالرأي ونحوه":

يرى ابن عاشور في هذه المقدمة أن القرآن قد يفسّر بغير المأثور، و أن هناك شبهة نشأت من الآثار المروية و الأحاديث التي تثني وتتوعد من فسر القرآن الكريم برأيه، ورّد ذلك إلى خمسة وجوه كانت سببا لرفض العلماء التفسير بالرأي ، لأنه قد يكون سببا في صرف معنى الآية عن مرادها والمقصود منها[5].

---

[1] ابن عاشور، التحرير والتنوير ، ج1، ص 10–11 .

[2] ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص12.

[3] ينظر: المصدر نفسه ، ج1، ص18.

[4] ينظر: المصدر نفسه ، ج1، ص18–27.

[5] ينظر: المصدر نفسه ، ج1، ص30–31.

-المقدمة الرابعة: " فيما يحقّ أن يكون غرض المفسّر":

في هذه المقدمة بيّن ابن عاشور المقاصد التي يجب على المفسر أن يجعلها هدفا من تفسيره، وهي ما جاء القرآن لتبيينها، وقد حصرها في ثمان أمور هي: إصلاح الاعتقاد،التعليم الصحيح، تهذيب الأخلاق، التشريع، سياسة الأمة، القصص وأخبار الأمم السالفة، التعليم بما يناسب عصر المخاطب، والمواعظ والإنذار والتحذير والتبشير، والإعجاز بالقرآن ليكون آية دالة على صدق الرسول- صلى الله عليه وسلم-.

كما تحدث عن غرض التفسير وأنه بيان لما يصل إليه أو يقصده من مراد الله تعالى في كتابه بأتم بيان يحتمله المعنى ولا يأباه اللفظ من كل ما يوضح المراد من مقاصد القرآن أو ما يتوقف عليه فهمه أكمل فهم أو يخدم المقصد تفصيلا و تفريقا.[1]

-المقدمة الخامسة: " في أسباب النزول" .

وضح ابن عاشور في هذه المقدمة السبب الذي دعاه إلى الحديث عن أسباب نزول آي القرآن الكريم، وهو أن بعض الناس اعتقدوا أن كل آية من القرآن نزلت لسبب، بيد أننا نجد في بعض آي القرآن إشارة إلى الأسباب التي دعت إلى نزولها و نجد لبعض الآي أسباب تثبت بالنقل دون احتمال أن يكون ذلك رأي الناقل، وفي هذا يقول ابن عاشور:" ذلك الذي دعاني إلى خوض هذا الغرض في مقدمات التفسير لظهور شدة الحاجة إلى تمحيصه في أثناء تفسيره"[2]، ثم ذكر أسباب النزول التي أجملها في قوله:" وقد تصفحت أسباب النزول التي صحت أسانيدها فوجدتها خمسة أقسام:

الأول: هو المقصود من الآية يتوقف فهم المراد منها على علمه فلابد من البحث عنه للمفسر...

---

[1] ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير ،ج1، ص 39-40

[2] ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص 46.

والثاني: هو حوادث تسببت عليها تشريعات أحكام وصور تلك الحوادث لا تبين مجملا ولا تخالف مدلول الآية بوجه تخصيص أو تعميم أو تقييد...

والثالث: هو حوادث تكثر أمثالها تختص بشخص واحد فتنزل الآية لإعلانها وبيان أحكامها وزجر من يرتكبها...

والرابع: هو حوادث حدثت وفي القرآن تناسب معانيها سابقة أو لاحقة ...

والخامس: قسم يبين مجملات، ويدفع متشابهات...".[1]

-المقدمة السادسة: " في القراءات":

بيّن ابن عاشور أهمية القراءات وأسباب اختلافها، وأثبت أنها حجة شاذها ومتواترها، وأنها كلها قد ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقد جعل عنوانا حول مراتب القراءات الصحيحة والترجيح بينها، متحدثا في هذه المقدمة عن القراءات و أشهر القراء.[2]

-المقدمة السابعة: " في قصص القرآن"

عرّف فيها ابن عاشور القصة وقال: إن غرضها أخذ العبرة، وبين أن الأسلوب المستعمل في القرآن الكريم أجلّ من أسلوب القصاصين، كما بيّن ميزاته وخصائصه، وحدّد فوائد القصص القرآني، وحصرها في عشرة فوائد.[3]

-المقدمة الثامنة:" في اسم القرآن وآياته وسوره وترتيبها وأسمائها"

بيّن ابن عاشور في هذه المقدمة أن موضوع التفسير هو القرآن لتبيان معانيه وما يشتمل عليه من إرشاد وهدى، فوضع تعريفا للقرآن الكريم، وقال أن له أسماء ستة أخرى

---

[1] ابن عاشور، التحرير والتنوير ، ج1، ص47-48.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص 55.

[3] المصدر نفسه ،ج1، ص65-67.

هي: التنزيل، والكتاب، والفرقان، والذكر، والوحي وكلام الله عز وجل، ثم شرع يفصل في شرح كل مصطلح، وبعدها تحدث عن معنى الآية ، وسبب تسميتها، وعن عدد الآيات في القرآن الكريم، وقال إن ترتيبها أمر توقيفي، ثم تحدث عن سور القرآن الكريم وأسماءها وفواتحها.[1]

-المقدمة التاسعة:" في أن المعاني التي تتحملها جمل القرآن تعتبر مرادة بها"

تحدث في هذه المقدمة عن أسلوب القرآن الكريم و أنه أبلغ أسلوب، فكان معجزة للنبي صلى الله عليه وسلم، وقال إن القارئ يمر بالآية الواحدة فيتأملها ويتدبرها، فتنهال عليه معان عدة يسمح بها التركيب على اختلاف الاعتبارات في أساليب الاستعمال العربي، ونبّه إلى أن هناك مشتركا لفظيا يؤدي إلى معنى حقيقي وآخر مجازي، وأن هناك اختلافا بين علماء العربية و أصول الفقه في جواز استعمال المشترك في أكثر من معنى من مدلوله اختلافا ينبئ عن ترددهم في صحة حمل ألفاظ القرآن على هذا الاستعمال.[2]

-المقدمة العاشرة:" في إعجاز القرآن"

بيّن ابن عاشور أن القرآن الكريم معجزة خالدة ، ولزوم الحجة به باقية من أول ورودها إلى يوم البعث. فقال:"فأما أنا فأردت في هذه المقدمة أن أُلِمَّ بك أيها المتأمل إلمامة ليست كخطرة طيف، ولا هي كإقامة المنتجع في المربع حتى يظله الصيف. وإنما هي لمحة ترى منها كيف كان القرآن معجزا وتتبصر منها نواحي إعجازه....وخلاصة القول فيه أن رسالة نبينا عليه الصلاة والسلام بنيت على معجزة القرآن وإن كان قد أيد بعد ذلك بمعجزات كثيرة إلا أن تلك المعجزات قامت في أوقات وأحوال ومع ناس خاصة ونقل بعضها متواترا وبعضها نقل نقلا خاصا، فأما القرآن فهو معجزة عامة، ولزوم الحجة

---

[1] ابن عاشور، التحرير والتنوير ،ج1، ص70-90.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص92-98.

به باق من أول ورودها إلى يوم القيامة، وإن كان يعلم وجه إعجازه من عجز أهل العصر الأول عن الإتيان بمثله."[1]

وقال:" فنرى ملاك وجوه الإعجاز راجعا إلى ثلاث جهات: الجهة الأولى: بلوغه الغاية القصوى مما يمكن أن يبلغه الكلام العربي البليغ من حصول كيفيات في نظمه مفيدة معاني دقيقة ونكتا من أغراض الخاصة من بلغاء العرب مما لا يفيده أصل وضع اللغة..

الجهة الثانية: ما أبدعه القرآن من أفانين التصرف في نظم الكلام مما لم يكن معهودا في أساليب العرب، ولكنه غير خارج عما تسمح به اللغة.

الجهة الثالثة: ما أودع فيه من المعاني الحكمية والإشارات إلى الحقائق العقلية والعلمية مما لم تبلغ إليه عقول البشر في عصر نزول القرآن وفي عصور بعده متفاوتة"[2]

إنّ هذه المقدمات وإن كانت بساطا لكتاب التفسير، وتمهيدا له، فإنها تمثل رسالة هامة مستقلة. فهي من جهة تلّم ببعض قضايا علوم القرآن، ومن جهة أخرى تعلن عن آراء الأستاذ ابن عاشور إزاء كثير من المسائل، والاتجاهات العلمية والتفسيرية.

---

[1] ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج1، ص101-102.

(2) المصدر نفسه، ج1، ص104.

المبحث الثالث: منهج ابن عاشور في تفسيره

في هذا المبحث سنتطرق إلى المنهج العام لابن عاشور في تفسيره، من خلال مسلكه في تفسير السور والآيات، والتفسير اللّغوي عنده.

1- المنهج العام لابن عاشور في تفسيره:

تعددت طريقة ابن عاشور في تفسيره، وتنوع منهجه بين التفسير باللّغة والمأثور والرأي، وفي هذا قال نبيل أحمد صقر:" وقد حدد ابن عاشور في هذه المقدمات وسائل التفسير التي أقام عليها منهجه سواء التفسير بالرواية أم التفسير بالدراية فيما ذكره من أقوال وما أبداه من آراء وما استعرضه من روايات"[1]، وعن الطريقة التي انتهجها ابن عاشور في تفسيره، قال محمد الحبيب بن خوجة :" يسلك في تفسيره وفي تحريره للمعاني والمقاصد الطريقة التطبيقية التي جرى عليها الزمخشري وابن الأنباري وابن الشجري وأمثالهم، فإذا ما قصرت هذه عن الوفاء بما أراد، عاد إلى محفوظه ومروياته من كلام العرب وأشعارها مستشهدا ومستنبطا، معلنا عن ابتكاراته وأفهامه الخاصة بقوله(وعندي) وهكذا يضم هذه الطريقة الاستنتاجية التي كان عليها المبرد إلى الطريقة التطبيقية، وهذا الاجتهاد هو ما لا يتسنى لكل أحد، ولا نأنسه بكثرة عند أمثاله من المتقدمين في هذا العلم"[2].

وإننا نجد الشيخ محمد الطاهر بن عاشور قد صرح في التمهيد لتفسيره عن منهجه العام في التعامل مع السور، فقال:" واهتممت في تفسيري هذا ببيان وجوه الإعجاز ونكت

---

(1) نبيل أحمد صقر، منهج ابن عاشور في تفسير التحرير والتنوير، الدار المصرية للنشر والتوزيع، ط1، 1422هـ-2001م، ص05.

(2) محمد الحبيب بن خوجة، محمد الطاهر بن عاشور وكتابه مقاصد الشريعة، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر، 1425هـ-2004م، ج1،ص320.

البلاغة العربية وأساليب الاستعمال واهتممت أيضا ببيان تناسب الآي بعضها ببعض، وهو منزع جليل قد عني به فخر الدين الرازي وألف فيه برهان الدين البقاعي كتابه المسمى نظم الدرر في تناسب الآي والسور إلا أنهما لم يأتيا في كثير من الآي بما فيه مقنع"[1].

ويرى ابن عاشور أن المنهج الصحيح في التفسير لا يقتصر على بيان معاني المفردات فقط ، وإنما يكتمل بالإلمام بالأغراض التي تحتويها السورة، وفي ذلك قال:"ولم أغادر سورة إلا بينت ما أحيط به من أغراضها لئلا يكون الناظر في تفسير القرآن مقصوراً على بيان مفردات ومعاني جمله كأنها فقر متفرقة تصرفه عن روعة انسجامه وتحجب عنه روائع جماله."[2]

كما اهتم ابن عاشور باللّغة العربية ومفرداتها، وبيان دلالاتها ومعاني تراكيبها، وقد بين ذلك في حديثه عن منهجه المفصل في التعامل مع آيات القرآن الكريم، وكيفية معالجته للمفردات والتراكيب، فقال:" واهتممت بتبيين معاني المفردات في اللغة العربية بضبط وتحقيق مما خلت عن ضبط كثير منه قواميس اللغة، وعسى أن يجد فيه المطالع تحقيق مراده، ويتناول منه فوائد ونكتا على قدر استعداده."[3]

لم يعن ابن عاشور بدلالة الكلمات ومعانيها فحسب ، وإنما بين أنه ذو حس بلاغي ذوّاق، فقال:" إن معاني القرآن ومقاصده ذات أفانين كثيرة بعيدة المدى مترامية الأطراف موزعة على آياته فالأحكام مبينة في آيات الأحكام، والآداب في آياتها، والقصص في مواقعها، وربما اشتملت الآية الواحدة على فنين من ذلك أو أكثر. وقد نحا كثير من المفسرين بعض تلك الأفنان، ولكن فنا من فنون القرآن لا تخلو عن دقائقه

---

[1] ابن عاشور ، التحرير والتنوير ،ج1،ص08.

[2] المصدر نفسه ،ج1،ص08.

[3] المصدر نفسه ،ج1،ص08.

ونكته آية من آيات القران، وهو فن دقائق البلاغة هو الذي لم يخصه أحد من المفسرين بكتاب كما خصوا الأفانين الأخرى، من أجل ذلك التزمت أن لا أغفل التنبيه على ما يلوح لي من هذا الفن العظيم في آية من آي القرآن كلما ألهمته بحسب مبلغ الفهم وطاقة التدبر"[1].

ومن خلال قول ابن عاشور نرى أنه اهتم بعلم من علوم اللغة وخصه من غيره، وهو علم البلاغة الذي أعطاه مكانة خاصة في تفسيره.

كما تتجلى لنا شخصية ابن عاشور الناقد، وذلك في حديثه عن المفسرين الذين سبقوه إلى هذا الفن، وذلك من قوله:" فجعلت عليَّ حقا أن أبدي في تفسير القرآن نكتا لم أرى من سبقني إليها، وأن أقف موقف الحَكَمِ بين طوائف المفسرين تارة لها و آونة عليها، فإن الاقتصار على الحديث المعاد تعطيل لفيض القرآن الذي ماله من نفاد. ولقد رأيت الناس حول كلام الأقدمين أحد رجلين: رجل معتكف فيما ساده الأقدمون، وآخر آخذ بمعول في هدم ما مضت عليه القرون، وفي كلتا الحالتين ضرر كثير، وهناك حالة أخرى ينجبر لها الجناح الكسير، وهي أن نعمد إلى ما أشاده الأقدمون فنهذبه ونزيده، حاشا أن ننقضه أو نبيده"[2].

2-مسلكه في تفسير السور والآيات:

بعدما فرغ ابن عاشور من المقدمات العلمية لتفسيره ، شرع في تفسير سور القرآن الكريم مرتبة على حسب ترتيب المصحف، فافتتحه بسورة الفاتحة و اختتمه بسورة الناس، وكان شأنه أن يقدم للسورة بمقدمة يذكر فيها:

---

[1] ابن عاشور ، التحرير والتنوير ،ج1،ص08.

[2] المصدر نفسه ، ج1، ص07.

أ-اسم السورة أو أسمائها إن كان لها أكثر من اسم:

ومن ذلك قوله:" سورة الفاتحة من السور ذات الأسماء الكثيرة: أنهاها صاحب الإتقان إلى نيف وعشرين بين ألقاب وصفات، جرت على ألسنة القراء من عهد السلف، ولم يثبت في السنة الصحيحة والمأثورة من أسمائها إلا فاتحة الكتاب، والسبع المثاني، وأمُّ القرآن أو أمُّ الكتاب، فلنقتصر على بيان هذه الأسماء الثلاثة."[1]

أما في تفسيره لسورة البقرة، وتبيينه لاسمها قال:" كذا سميت هذه السورة سورة البقرة في المروي عن النبي – صلى الله عليه وسلم- وما جرى في كلام السلف"[2].

ب- سبب التسمية:

كما يذكر سبب تسمية السورة، ويبين أقوال العلماء في ذلك، ومن أمثلة ذلك تبيينه لسبب تسمية سورة البقرة، فقال:" ووجه تسميتها أنها ذكرت فيها قصة البقرة التي أمر الله بني إسرائيل بذبحها لتكون آية ووصف سوء فهمهم لذلك"[3].

وعن وجه تسمية سورة القيامة، قال:" عنونت هذه السورة في المصاحف وكتب التفسير وكتب السنة بـ(سورة القيامة) لوقوع القسم بيوم القيامة في أولها ولم يقسم به فيما نزل قبلها من السور"[4].

ج-مكيتها ومدنيتها:

ثم يتحدث عن مكان نزول السورة ، وهل هي مكية أو مدنية؟ ويبين أقوال العلماء فيها ويرجح ما يراه صوابا، ففي سورة القيامة قال:" وهي مكية بالاتفاق"[5]. أما عن سورة

---

[1] ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج1، ص131.

[2] المصدر نفسه ، ج1، ص201.

[3] المصدر نفسه ، ج1، ص201.

[4] المصدر نفسه ،ج29، ص336.

[5] المصدر نفسه،ج29، ص336.

التوبة قال:" وهي مدنية بالاتفاق"[1]. وقال عن سورة هود:" وهي مكية كلها عند الجمهور، وروى ذلك ابن عباس وابن الزبير وقتادة إلا آية واحدة هي ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ﴾ [هود: 114]، وقال ابن عطية هي مكية إلا ثلاث آيات نزلت بالمدينة وهي ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ أَنْ يَقُولُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ كَنْزٌ أَوْ جَاءَ مَعَهُ مَلَكٌ إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [هود: 12] و قوله﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ مِنَ الْأَحْزَابِ فَالنَّارُ مَوْعِدُهُ فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِنْهُ إِنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [هود: 17]، وقوله ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ﴾ [هود: 114] قيل نزلت في قصة أبي اليسر كما سيأتي، والأصح أنها كلها مكية."[2]

د-ترتيب نزولها بين السور:

ثم يتحدث عن ترتيب نزول السورة بين السور، ويبين السورة التي نزلت قبلها والسورة التي نزلت بعدها، ففي تفسيره لسورة الأعلى قال:" وهي معدودة ثامنة في ترتيب نزول السور عند جابر بن زيد ، نزلت بعد سورة التكوير وقبل سورة الليل"[3]، وعن ترتيب سورة النور بين السور قال:" وهي السورة السادسة والسبعون في عداد نزول سور القرآن نزلت بعد سورة ﴿وَالطُّورِ﴾ [الطور: 1] ،وقبل سورة ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ ﴾ [الملك: 1]"[4].

---

[1] ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج10، ص97.

[2] المصدر نفسه ، ج11، ص311.

[3] المصدر نفسه، ج30، ص272.

[4] المصدر نفسه ، ج18، ص6.

هـ- عدد آيات السورة:

يتحدث ابن عاشور عن عدد آيات السورة ويبين إن كان هناك خلاف بين أهل الرواية والعلم في عددها، ومن ذلك قوله في تقديمه لسورة سبأ:" وعدد آياتها أربع وخمسون في عد الجمهور، وخمس وخمسون في عد أهل الشام"[1]. أما عن عدد آي سورة محمد – صلى الله عليه وسلم- قال:" و آياتها عدت في أكثر الأمصار تسعا وثلاثين وعدها أهل البصرة أربعين، وأهل الكوفة تسعا وثلاثين"[2]. وأما في معرض تفسيره لسورة المائدة قال:"وعدد آياتها مائة واثنتان وعشرون في عدد الجمهور، ومائة وثلاثة وعشرون في عدد البصريين ومائة وعشرون عند الكوفيين"[3].

و-أسباب نزول السور والآيات:

يورد ابن عاشور أسباب نزول السورة في مقدمته لها، وقد يؤخر ذلك إن لم يكن سبب نزولها إجمالا، وإنما يورد سبب نزول كل آية في موضع تفسيره لها إن كان يوجد سبب لنزولها، ومن ذلك ما رواه عن الواحدي في تفسيره لسورة آل عمران ، فقال:" وذكر الواحدي في أسباب النزول عن المفسرين: إن أول هذه السورة إلى قوله ﴿...وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: 84] نزلت بسبب وفد نجران، وهو السيد العاقب"[4]. وفي حديثه عن سبب نزول سورة عبس قال:" وسبب نزولها يأتي ذكره عند قوله تعالى ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾ [عبس: 1] افتتاح هذه السورة بفعلين محتملين لضمير لا معاد له من الكلام تشويق لما سيورد بعدهما، والفعلان يشعران بأن المحكي حادث عظيم، فأما الضمائر

(1) ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج22، ص134.

(2) المصدر نفسه ، ج26، ص71.

(3) المصدر نفسه ، ج6، ص72.

(4) المصدر نفسه ، ج4، ص144.

فيبين إبهامهما قوله (فأنت له تصدى) و أما الحادث فيتبين من ذكر الأعمى ومن استغنى. وهذا الحادث سبب نزول هذه الآيات من أولها إلى قوله (بررة)"[1].

كما يبين أن الحديث عن سبب النزول آلية من آليات التفسير التي تعين على معرفة الغرض من الآيات وفي هذا قال:" ...من الآيات التي تنزلت في أحوال معينة ولم يشرح في أثنائها ما يفصح عن سبب نزولها إيجاز واستغناء بعلم المخاطبين بها يوم نزولها بالسبب الذي أوجب نزولها، فإذا لم ينقل لمن لم يحضره لم يعلم المراد منها"[2]، ومن بين الآيات التي يرى وجوب ذكر سبب نزولها قوله تعالى﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انْظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: 104]،قال:" ويتعين في مثل هذه الآية، تطلب سبب نزولها ليظهر موقعها ووجه معناها فإن النهي عن أن يقول المؤمنون كلمة لا ذم فيها ولا سخف لا بد أن يكون لسبب. وقد ذكروا في سبب نزولها أن المسلمين كانوا إذا ألقى النبي –صلى الله عليه وسلم– الشريعة والقرآن يتطلبون منه الإعادة والتأني في إلقائه حتى يفهموه ويعوه، فكانوا يقولون له راعنا يا رسول الله، أي لا تتحرج منا وارفق. وكان المنافقون من اليهود يشتمون النبي – صلى الله عليه وسلم– في خلواتهم سرا، وكانت لهم كلمة بالعبرانية تشبه كلمة "راعنا" بالعربية ومعناها في العبرانية سب وقيل معناها لا سمعت دعاء، فقال بعضهم لبعض: كنا نسب محمدا سرا فأعلنوا به الآن أو قالوا هذا وأرادوا به اسم فاعل من "رعن" إذا اتصف بالرعونة وسيأتي، فكانوا يقولون هاته الكلمة مع المسلمين ناوين بها السب. فكشفهم الله وأبطل عملهم بنهي المسلمين عن قول هاته الكلمة حتى ينتهي المنافقون عنها ويعلموا أن الله أطلع نبيه على سرهم."[3]

---

[1] ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج30، ص102–104.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص650.

[3] المصدر نفسه ، ج1، ص650.

تلك نماذج من تبيين ابن عاشور لأسباب النزول في السور و الآيات.

ز- أغراض السورة:

يختتم ابن عاشور تقديمه للسورة بذكر أغراضها وما احتوته من وعد ووعيد، وإنذار وبشرى وقصص وعبر، ومن ذلك ذكره للأغراض التي حوتها سورة(طه) في قوله:"احتوت من الأغراض على:

-التحدي بالقرآن بذكر الحروف المقطعة في مفتتحها.

-والتنويه بأنه تنزيل من الله لهدى القابلين للهداية، فأكثرها في هذا الشأن.

-والتنويه بعظمة الله تعالى، وإثبات رسالة محمد- صلى الله عليه وسلم - بأنها تماثل رسالة أعظم رسول قبله شاع ذكره في الناس، فضرب المثل لنزول القرآن على محمد صلى الله عليه وسلم بكلام موسى عليه السلام.

-وبسط نشأة موسى وتأييد الله إياه ونصره على فرعون بالحجة المعجزات وبصرف كيد فرعون عنه وعن أتباعه.

- وإنجاء الله موسى وقومه، وغرق فرعون، وما أكرم الله به بني إسرائيل في خروجهم من بلد القبط.

-وقصة السامري وصنعه العجل الذي عبده بنو إسرائيل في مغيب موسى عليه السلم.

وكل ذلك تعويض بأن بعثة محمد- صلى الله عليه وسلم- صائر إلى ما صارت إليه بعثة موسى عليه السلام من النصر على معانديه. فلذلك انتقل من ذلك إلى وعيد من أعرضوا عن القرآن ولم تنفعهم أمثاله ومواعظه.

-وتذكير الناس بعداوة الشيطان للإنسان بما تضمنته قصة خلق آدم.

-ورتب على ذلك سوء الجزاء في الآخرة لمن جعلوا مقادتهم بيد الشيطان و إنذارهم بسوء العقاب في الدنيا.

-وتسلية النبي -صلى الله عليه وسلم- على ما يقولونه وتثبيته على الدين.

وتخلل ذلك إثبات البعث. وتهويل يوم القيامة وما يتقدمه من الحوادث والأهوال."[1]

ح- اعتداده بالقراءات وتوجيهها:

يبيّن ابن عاشور أوجه القراءات المختلفة في الآية إن كان فيها تعدد في القراءات، وهذا راجع لتمكنه من علم القراءات، واعتداده به، وكونه يرى أن القراءات كلها حجة، ويحاول إيجاد تخريج لكل قراءة، ويظهر ذلك في ذكره لأوجه القراءات في قوله تعالى:﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ [المؤمنون: 72]، إذ قال:" وقد قرأ الجمهور (أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ) وقرأ ابن عامر(خَرْجًا فَخَرَجُ رَبِّكَ) وقرأ حمزة والكسائي وخلف(أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَراجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ). فأما قراءة الجمهور فتوجيهها على اعتبار ترادف الكلمتين أنها جرت على التفنن في الكلام تجنبا لإعادة اللفظ في غير المقام المقتضي إعادة اللفظتين مع قرب اللفظتين"[2]. أما في تفسيره لقوله تعالى:﴿وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ(7) وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ(8) وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [النور: 7-9]، قال :" وقرأ الجمهور (أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ) (و أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا) بتشديد نون(أن) وبلفظ المصدر فيه(أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ) وجر اسم الجلالة بإضافة (غضب) إليه. ويتعين على هذه القراءة أن تقدر باء الجر داخلة على (أن) في الموضعين متعلقة (بالخامسة) لأنها صفة لموصوف.... وقرأ نافع بتخفيف نون(أن) في

---

[1] ابن عاشور ، التحرير والتنوير ،ج16،ص181-182.

[2] المصدر نفسه، ج18، ص97.

الموضعين و(غَضَبَ اللَّهُ) بصيغة فعل المضي ورفع اسم الجلالة الذي بعد(غضب). وخرجت قراءته على جعل(أن) مخففة من الثقيلة مهملة العمل واسمها ضمير الشأن محذوف أي تهويلا لشأن الخامسة... وقرأ يعقوب (أن لعنة الله) بتخفيف (أن) ورفع(لعنة) وجر اسم الجلالة مثل قراءة نافع. وقرأ وحده(أن غضب الله عليها) بتخفيف (أن) وفتح ضاد(غضب) ورفع الباء على أنه مصدر ويجر اسم الجلالة بالإضافة."[1]

تلك أمثلة تبين توجيه ابن عاشور للقراءات.

ط- تبيين المعنى العام للآيات ومناقشة أقوال المفسرين :

ابن عاشور حريص على بيان معاني الآيات واستخراج ما فيها من لطائف القرآن وكنوزه، كما أنه يعتمد في تفسيره على أقوال سابقيه ، مناقشا لهم ومرجحا لرأي عن آخر ومتفردا في بعض المواضع، مستدلا لرأيه بما ورد في القرآن الكريم من باب تفسير القرآن بالقرآن أو معتضدا بأحاديث النبي –صلى الله عليه وسلم- والسنة الحنيفة، وأقوال الصحابة والتابعين، وكلام العرب شعرا ونثرا، مولي أهمية للقصص القرآني وما فيه من حكم ومواعظ، كما نجده يناقش المسائل الفقهية في آيات الأحكام، ويحاول أن يبين أو يوجّه أو يكشف عن وجهة رأي أو انتصار لمذهبه.

3- التفسير اللغوي عند ابن عاشور:

اهتم ابن عاشور باللّغة وخصّها بمكانة في تفسيره، وذلك لما تقرر في شروط المفسر إحاطته بعلوم اللغة، ويمكن القول إن النصوص التي أُثرت عن السلف والخلف تجمع على أهمية اللّغة ولا خلاف في اشتراط العلم باللّغة العربية[2].

---

[1] ابن عاشور ، المصدر السابق ، ج18، ص166.

[2] ينظر: علم أصول التفسير محاولة في البناء، مولاي عمر بن حماد، دار السلام ، القاهرة، ط1، 2010م، ص198.

ومن أكبر مظاهر هذا الارتباط ظهور منحى مستقل في التفسير، وهو التفسير اللغوي الذي لجأ إليه المفسرون لتبيين معاني ودلالات تراكيب الكتاب العزيز.

أ) مفهوم التفسير اللغوي:

يشير الكثير من الباحثين إلى أن التفسير اللّغوي "هو مركب وصفي متكون من صفة وموصوف، والصفة فيه قيد له من إدراج غيره فيه، و(اللغوي) نسب على قياس إلى اللّغة، و المقصود بها هنا اللّغة العربية وإن لم تحدد.

واللّغة العربية تضم عددا من العلوم تسمى (علوم اللّغة العربية) هي: علم الصوت وعلم الصرف، وعلم النحو، وعلم المعجم، والبلاغة، وغيرها من العلوم الفرعية. فالتفسير اللّغوي إذن: هو التفسير الذي يستفاد من خلال اللّغة العربية وعلومها وأساليبها من خطاب الخاص بالعام وخطاب العام بالخاص وغيرها من الأساليب"[1]. ويعرفه مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار بأنه" بيان معاني القرآن بما ورد في لغة العرب"[2]، المقصود بما ورده في لغة العرب "ألفاظها وأساليبها التي نزل بها القرآن"[3].

ويرى الباحث ماهر جاسم حسن الأومري أن للتفسير اللّغوي مفهوما خاصا إذ يقول:" إن للتفسير اللّغوي دلالته الخاصة به، ومفهومه الخاص، ومعناه : تفسير القرآن الكريم بلغة العرب، وهو قسمان: عام، وخاص. فأما التفسير اللغوي الخاص، فيتعلق بتفسير غريب المفردات القرآنية، ولا يتناول القضايا اللّغوية العامة، وهو التفسير اللغوي المشهور عن ابن عباس الذي يعنى بتفسير الكلمة الواحدة المفردة وبيان دلالتها مستقلة عن غيرها.

---

(1) أحمد محسن خلف، التفسير اللّغوي للقرآن الكريم عند ابن جني، رسالة ماجستير في اللّغة العربية وآدابها، قسم اللّغة العربية، الجامعة المستنصرية، العراق، سنة 1436هـ-2014م،ص08.

(2) مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، التفسير اللّغوي للقرآن الكريم، دار ابن الجوزي، الرياض، دط،دت، ص 38.

(3) المرجع نفسه، ص39.

وأما التفسير اللّغوي العام، فيتناول القضايا اللغوية العامة كالنحو، والإعراب والصرف والبلاغة بعلومها الثلاثة، والشاهد اللغوي شعرا ونثرا، والمذاهب النحوية، والقراءات القرآنية وتنزيلها على المعاني المختلفة، وغير ذلك مما يدخل في علوم اللّغة عامة"[1].

ومن خلال تتبعنا للتعريفات نخلص إلى أن المقصود بالتفسير اللّغوي هو الإفادة من علوم اللّغة في كشف وبيان معاني القرآن الكريم.

ب) علوم العربية عند ابن عاشور:

اعتمد ابن عاشور في تفسيره على علوم اللّغة العربية وجعلها الآلة والوسيلة للوصول إلى معاني القرآن الكريم، وقد كثر استشهاده بآراء اللغويين وتخريجاتهم اللغوية سواء في توجيههم للقراءات القرآنية، أو استنباطاتهم للأحكام الشرعية والقواعد الأصولية، أو الاحتجاج لمذاهبهم الفقهية والعقدية، وهذا ما نراه منتشرا في أجزاء التحرير والتنوير.

فهو لم يخصص في المقدمات العلمية لتفسيره جزءاً يتحدث فيه عن علوم اللغة وأهميتها، وذلك راجع لعلو كعبها في هذا المضمار، إذ نجده يقول في حديثه عن استمداد علم التفسير:" فاستمداد علم التفسير للمفسر العربي والمولّد من المجموع الملتئم من علم العربية، وعلم الآثار، ومن أخبار العرب وأصول الفقه قيل وعلم الكلام، وعلم القراءات.

أما العربية، فالمراد منها معرفة مقاصد العرب من كلامهم، وأدب لغتهم سواء حصلت تلك المعرفة بالسجية والسليقة، كالمعرفة الحاصلة للعرب الذين نزل القرآن بين ظهرانيهم، أم حصلت بالتلقي والتعلم كالمعرفة الحاصلة للمولدين الذين شافهوا بقية العرب

---

[1] ماهر جاسم حسن الأومري، التفسير اللّغوي في (محاسن التأويل لمحمد جمال الدين القاسمي)، مذكرة دكتوراه في فلسفة اللّغة العربية، كلية الآداب جامعة الموصل، إشراف :محي الدين توفيق إبراهيم، 1424هـ-2003م، ص 196.

ومارسوهم، والمولدين الذين درسوا علوم اللسان ودونوها. إن القرآن كلام عربي، فكانت قواعد العربية طريقا لفهم معانيه، وبدون ذلك يقع الغلط، وسوء الفهم لمن ليس بعربي السليقة، ونعني بقواعد العربية مجموع علوم اللسان العربي، وهي: متن اللغة،والتصريف ، والنحو والمعاني والبيان. ومن وراء ذلك استعمال العرب المتبع من أساليبهم في خطبهم وأشعارهم وتراكيب بلغائهم، ويدخل في ذلك ما يجري مجرى التمثيل والاستئناس للتفسير من أفهام أهل اللسان أنفسهم لمعاني آيات غير واضحة الدلالة عند المولدين"[1].

فالدارس لتفسير ابن عاشور يجده حافلا بالمسائل اللغوية والمناقشات النحوية والنكت البلاغية، وذلك لاعتماد صاحبه على هذه العلوم. وفي هذا الشأن يشير محمد نعمان حسن إلى أن :" الشيخ محمد الطاهر بن عاشور كان من أعمق علماء عصره تناولا لعلوم الدلالة اللّغوية في تفسير القرآن الكريم، فاعتنى في تفسيره باللّغة عناية ظاهرة، واهتم بالمفردة القرآنية من جميع زواياها الدلالية، وركز على الأساليب البيانية وعطاءها الدلالي بما يتعانق كله في خدمة تفسير القرآن الكريم..."[2].

أما محمد النذير أوسالم، فيرى أن ابن عاشور قد تفنن في استعمال علوم اللّغة في تفسيره إذ يقول:" تشكل اللّغة بشتى فروعها أهم مرتكزات ابن عاشور في تفسيره ، فهو يستعمل آلاتها بدقة فائقة ، مما ينم عن تمكنه منها، ولا يكاد يخط سطرا في كتابه إلا ويهرع إليها، فإن كانت المسألة لغوية أتى على معاني الكلمة من كل جوانبها، و إن كانت نحوية أحاط من خلالها بكل احتمالاتها، وإذا كانت بلاغية ولج من بابها ولوج من

---

[1] ابن عاشور، التحرير والتنوير ،ج1، ص19.

[2] ينظر: الاتجاه اللغوي في تفسير التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، محمد نعمان حسن، مجلة القسم العربي، جامعة بنجاب لاهور، باكستان، العدد 21 – 2014م،ص44.

يحسن فتح المغاليق من أسرارها، ليلتمس بعدها بذوقه مواطن البيان و الإعجاز في الآية المراد تفسيرها"[1].

وهكذا كانت لعلوم العربية أثرها في تكوين ابن عاشور فكثرت مصادره اللّغوية والنحوية وتنوعت في تفسيره مصنفات هذا الفن. وحرص على تبيين مباحث اللغة مبرزا قيمتها و أهميتها في تفسيره، ومن بين هذه المباحث نجد:

- علوم البلاغة:

كان لعلوم البلاغة الحظ الأوفر في تفسير ابن عاشور، فقد اعتنى بها اعتناء ظاهرا ، وفي هذا المضمار يقول:" ولكن فنا من فنون القرآن لا تخلو عن دقائقه ونكته آية من آيات القرآن، هو فن دقائق البلاغة هو الذي لم يخصّه أحد من المفسرين بكتاب كما خصّوا الأفانين الأخرى من أجل ذلك التزمت أن لا أغفل التنبيه على ما يلوح لي من هذا الفن العظيم في آية من آي القرآن"[2].

وعلم البلاغة من أهم الوسائل التفسيرية التي اعتنى بها ابن عاشور وخص قسميها المعاني والبيان بالحديث في قوله:" ولعلمي البيان والمعاني مزيد اختصاص بعلم التفسير، لأنهما وسيلة لإظهار خصائص البلاغة القرآنية، وما تشتمل عليها الآيات من تفاصيل المعاني وإظهار وجه الإعجاز"[3].

وقد تناول ابن عاشور العديد من القضايا البلاغية في مواضع مختلفة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مايلي:

---

[1] محمد النذير أوسالم، الاختيارات العلمية للشيخ محمد بن عاشور، ص127.

[2] ابن عاشور، التحرير والتنوير ،ج1،ص 8.

[3] المصدر نفسه ، ج1، ص19.

-المجاز:

ذكر ابن عاشور المجاز في غير موضع من تفسيره، فعند تفسيره لقوله تعالى:﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ٩٧﴾ [الأنعام: 97]، قال:" وإضافة ظلمات إلى البر والبحر على معنى في، لأن الظّلمات واقعة في هذين المكانين أي لتهتدوا بها في السير في الظلمات ، ومن ينفي الإضافة على معنى (في) يجعلها إضافة على معنى اللاّم لأدنى ملابسة كما في كوكب الخرقاء[1]. والإضافة لأدنى ملابسة ، إما مجاز لغوي مبني على المشابهة، فهو استعارة على ما هو ظاهر كلام المفتاح في مبحث البلاغة والفصاحة إذا جعل في قوله تعالى:(يَأَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ) إضافة الماء إلى الأرض على سبيل المجاز تشبيها لاتصال الماء بالأرض باتصال الملك بالمالك. فاستعمل فيه الإضافة التي هي على معنى لا الملك فهو استعارة تبعية وإما مجاز عقلي على رأي التفتازني في موضع آخر."[(2)]

-الحذف و القصر (الإيجاز):

جعله ابن عاشور من أبدع الأساليب التي استعملتها العرب في كلامهم، فقال:" ومن أبدع الأساليب في كلام العرب الإيجاز، وهو متنافسهم غاية تتبارى إليها فصحاؤهم، وقد جاء القرآن بأبدعه إذ كان مع ما فيه من الإيجاز المبين في علم المعاني فيه إيجاز عظيم آخر وهو صلوحية معظم آياته لأن تؤخذ منها معان متعددة كلها تصلح لها العبارة

[(1)] هذا شاهد من المجاز العقلي: إضافة الشيء لأدنى ملابسة ، وقد ورد في قول الشاعر:

إِذَا كَوكَبُ الخَرقَاءِ لاحَ بسَحرَة ... سُهيل أَذَاعَت غَزلَهَا فِي القَرَائِبِ

ينظر: شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ، 2001م ج3، ص08.

[(2)] ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج7، ص394.

باحتمالات لا ينافيها اللفظ"[1]، وقد استعمل ابن عاشور الإيجاز بشقيه القصر والحذف في مواضع عدة نذكر منها:

-الحذف:

الحذف قد يكون في الحرف أو الاسم أو الفعل، أو الجمل والتراكيب، قال ابن عاشور: " وأعد من أنواع إيجازه إيجاز الحذف مع عدم الالتباس، وكثر ذلك في حذف القول، ومن أبدع الحذف قوله تعالى:﴿فِي جَنَّاتٍ يَتَسَاءَلُونَ ٤٠عَنِ الْمُجْرِمِينَ ٤١﴾ [المدثر: 40-41]، أي يتذاكرون شأن المجرمين فيقول من علموا شأنهم سألناهم فقلنا ما سلككم في سقر."[2]

وعند كلامه على البسملة قال:" واعلم أن متعلق المجرور في بسم الله محذوف تقديره هنا أقرأ، ويسبب حذف متعلق المجرور أن البسملة عند ابتداء الأعمال الصالحة فحذف متعلق المجرور فيها حذفا ملتزما إيجاز اعتماد على القرينة... وقد أسعف هذا الحذف بفائدة وهي صلوحية البسملة ليبتدئ بها كلّ شارع في فعل فلا يلجأ إلى مخالفة لفظ القرآن عند اقتباسه، والحذف هنا من قبيل الإيجاز لأنه حذف ما قد يصرح به في الكلام."[3]

-القصر:

ومعنى القصر راجع إلى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان، ويجري بين المبتدأ والخبر فيقصر المبتدأ تارة على الخبر والخبر على المبتدأ أخرى، ويجري بين الفعل والفاعل، وبين الفاعل والمفعول ، وبين المفاعيل، وبين الحال وذي

---

[1] ابن عاشور، المصدر السابق، ج1، ص122.

[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص122 .

[3] المصدر نفسه ، ج1، ص146-147.

الحال[1] ، وعده ابن عاشور من أساليب البلاغة ، فعند تفسيره لقوله تعالى:﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ٤٢﴾ [الشورى: 42] قال:" والقصر المفاد بإنما تأكيد لمضمون جملة (فأولئك ما عليهم من سبيل) لأنه كان يكفي لإفادة معنى القصر أن يقابل نفي السبيل عن الذين انتصروا بعد ظلمهم بإثبات أن السبيل على الظالمين، لأن إثبات الشيء لأحد ونفيه عمن سواه يفيد معنى القصر وهو الأصل في إفادة القصر بطريق المساواة أو الإطناب، كقول السموأل أو غيره:

تَسِيلُ عَلَى حَدِّ الظُّبَاتِ نُفُوسُنَا... ولَيْسَت عَلَى غَيرِ الظُّبَاتِ تَسِيلُ

وأما طرق القصر المعروفة في علم المعاني فهي من الإيجاز."[2]

ب- النحو والصرف والإعراب:

نال علم النحو مكانة في تفسير ابن عاشور ، فأكثر من ذكر مصادره و أعلامه، فهو لا يمر على آية من الكتاب العزيز إلا وقف على إعراب عناصرها، وتبيين اشتقاق ألفاظها، و تجلية المسائل النحوية المتعلقة بها، مناقشا تارة لأهل النحو في آرائهم، وساردا أخرى لأقوالهم واختلافاتهم.

ونذكر على سبيل المثال لا الحصر مواضع تدل على قوة تمكن ابن عاشور من المادة التي يتناولها ملما في ذلك بأقوال النحاة وإعراباتهم المختلفة. ومن بين المواضع نذكر:

---

[1] ينظر: مفتاح العلوم، السكاكي، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1436هـ-2014م، ص400.

[2] ابن عاشور، التحرير والتنوير ،ج25،ص120.

الموضع الأول:

عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ١مَا الْحَاقَّةُ٢وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ٣﴾ [الحاقة: 1-3] قال ابن عاشور:" و(الحاقة) مبتدأ و(ما) مبتدأ ثان، (الحاقة) المذكورة ثانيا خبر مبتدأ الثاني والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول."[1]

-الموضع الثاني:

عند تفسيره لقوله تعالى:﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا٥٧﴾ [النساء: 57] قال:" ووصف بالظليل وصفا مشتقا من اسم الموصوف للدلالة على بلوغه الغاية في جنسه، فقد يأتون بمثل هذا الوصف بوزن فعيل: كما هنا، وقولهم: داء دويٌّ، ويأتون به بوزن أفعل: كقولهم: ليل أليل، ويوم أيْوم، ويأتون بوزن فاعل: كقولهم: شعر شاعر، ونصب ناصب."[2]

-الموضع الثالث:

عند تفسيره لقوله تعالى:﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى١٨﴾ [الأعلى: 18] قال:" و(الأولى) : وصف لصحف الذي هو جمع تكسير فله حكم التأنيث و(الأولى) صيغة تفضيل. واختلف في الحروف الأصلية للفظ أوّل فقيل حروفه الأصول همزة فواو (مكررة) فلام ذكره في اللسان فيكون وزن أوّل: أأول ، فقلبت الهمزة الثانية واو وأدغمت في الواو. وقيل أصوله: واوان ولام وأن الهمزة التي في أوله مزيدة فوزن أول: أفعل وإدغام إحدى الواوين ظاهر.وقيل حروفه الأصلية واو وهمزة ولام فأصل أول (أو أل) بوزن أفعل قلبت الهمزة التي بعد الواو واوا وأدغما."[3]

---

[1] ابن عاشور ، المصدر السابق ، ج29، ص113.

[2] المصدر نفسه ، ج5، ص90-91.

[3] المصدر نفسه ، ج30، ص291.

ج- اللّغة والدلالة:

يحلّل الشيخ ابن عاشور مفردات القرآن بدقة وتوسع يبلغ أحيانا إلى درجة المعاجم اللغوية المعتبرة، ويقف عند التطور التاريخي للمفردة، ويدعم ذلك بأدلة من الشعر العربي، ومن القرآن مما يدلّ على تمكّنه من اللّغة وحفظ شواهدها،وتبحّره في علومها، وتوقفه في الاستدلال على المعنى المراد.

فهو يقف عند لفظ "الريب" في تفسير قوله تعالى:﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ٢﴾ [البقرة: 2] ، يقول:" وأصل الريب القلق واضطراب النفس و ريب الزمان وريب المنون نوائب ذلك، قال تعالى:﴿نَتَرَبَّصُ بِهِ رَيْبَ المَنُونِ﴾ ولما كان الشك يلزمه اضطراب النفس وقلقها غلب عليه فصار حقيقة عرفية.. وقد قال: إنْ أراب أضعف من راب، أراب بمعنى قرّبه من أن يشك."[1]

وقال عند تفسيره لقوله تعالى:﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ٦١﴾ [آل عمران: 61]، ما نصه:" والابتهال مشتق من البهل وهو الدعاء باللعن ويطلق على الاجتهاد في الدعاء مطلقا لأن الداعي باللعن يجتهد في دعائه والمراد في الآية المعنى الأول ... والابتهال: افتعال من البهل، و هو اللعن، يقال بهله الله بمعنى لعنه ،واللعنة بهلة –بالضم والفتح– ثم استعمل الابتهال مجازاً مشهوراً في مطلق الدعاء،قال الأعشى:[2]

لا تَقْعُدَنّ وقَدْ أَكَّلْتَهَا حَطَباً تَعوذُ مِنْ شَرّهَا يَوماً وَتَبْتَهِلُ

---

[1] ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج1، ص222.

[2] الأعشى، ديوان الأعشى،تح: عمر فاروق الطباع، دار القلم للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1993م، ص178.

وهو المراد هنا بدليل أنه فرّع عليه قوله:" فنجعل لعنت الله على الكاذبين"[1].

بهذا ننهي الفصل الأول الذي تضمن ترجمة لابن عاشور ، وكذا قيمة تفسيره العلمية ومكانة التفسير اللغوي عند ابن عاشور ، لننتقل بعدها في الفصل الموالي ونتحدث عن التكوين اللغوي والنحوي لابن عاشور ، مبرزين ذلك في مصادره النحوية التي ذكرها في تفسيره، وتعامله من النحاة ومدارسهم.

[1] ابن عاشور، المصدر السابق، ج3، ص265

الفصل الثاني: ابن عاشور نحويا

المبحث الأول: مصادر ابن عاشور في التحرير والتنوير

المبحث الثاني: أعلام النحو في التحرير والتنوير

المبحث الثالث: عبارات ابن عاشور في الاختيار و أدلته

إن شخصية ابن عاشور وتكوينه العلمي، جعلا منه عالما فذا متطلعا في علوم شتى، وهذا ما يلمسه الباحث في تفسير التحرير والتنوير ، إذ نجده يعالج الآية من جميع جوانبها وخاصة الجانب اللغوي و النحوي منها، مبديا في ذلك رأيه في المسألة النحوية أو اللغوية، ومرجحا لرأي على آخر، أو مستدركا على من سبقه بالقول فيها، منوعا بذلك أساليب النقل ومصادره.

وفي هذا الفصل سنقف على مصادر ابن عاشور التي اعتمدها في تفسيره، وتعامله مع النحاة والمدارس النحوية وأساليب عزوه للأقوال التي نقلها على من سبقه.

المبحث الأول : مصادر ابن عاشور في التحرير والتنوير

لقد تعددت مصادر ابن عاشور في تفسيره وتنوعت تنوع العلوم المتعلقة بكتاب الله عز جل، وسنقتصر على أهم المؤلفات التي لها علاقة بموضوع بحثنا ونذكر منها:

1-مصادره النحوية:

لقد اعتمد ابن عاشور في التحرير والتنوير على أمات كتب النحو العربي، وجعلها زاده ومعينه في الدلالة على توجيه القراءات القرآنية واستنباط الأحكام الشرعية ، وتبيين معاني آي الكتاب العزيز ، وفيما يلي أعدّد المصادر النحوية التي جمعتها مبيّناً أهميتها وبعض مواضع الاستشهاد بها في التفسير:

-"الكتاب" لسيبويه(ت 180هـ):

" الكتاب" -كما يقول الزمخشري- إذا أفردته بالحديث علم على كتاب سيبويه،[1] وهو من أهم المؤلفات النحوية في تاريخ النحو العربي، فقد نال من مدائح العلماء والدارسين الكثير، فقد أفرغه صاحبه في قالب الكمال، ولا تفتح العين على أتم منه حسنا

[1] ينظر: سيبويه إمام النحاة، عالم الكتب، علي نجدي ناصف ، القاهرة، ط2، 1979م، ص190.

في بابه،[1] وقال علي نجدي ناصف :" وأحسب أن لو وزن الكتاب بكتب النحو كافة لرجحها وزنا ، وأربى عليها قيمة، لا من الناحية التاريخية وحدها، ولكن من الناحية العلمية قبلها ففيه كل ما فيها وزيادة، من النفائس المصونة والكنوز المذخورة"[2] ، ومما يبين القيمة الكبيرة للكتاب هو انكباب العلماء عليه بالشرح والتذييل والتبسيط.

وقد أفاد منه ابن عاشور في تفسيره عند مناقشته للعديد من المسائل، منها:

- حد الاسم:

عند مناقشة ابن عاشور لحد الاسم و اشتقاقه استدل لرأيه بما أورده سيبويه في كتابه، فقال:" وقع في بعض مواضع كتاب سيبويه أن الاسم هو عين المسمى"[3].

-جواز النصب على الاختصاص بالمدح والذم:

جاء في قول ابن عاشور:" قال سيبويه في كتابه(باب ما ينتصب في التعظيم والمدح) وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول ، و إن شئت قطعته فابتدأته"[4].

- "الكامل في اللغة والأدب" للمبرد(286هـ):

جمع المبرد في مؤَلَفه " الكامل في اللغة والأدب" العديد من الأخبار، وقد خصه أهل العلم بالدراسة فأثنوا عليه لما يحتويه من قيمة علمية، وفي هذا قال أبو الفرج المعافى(ت390هـ) :" وعمل أبو العباس محمد بن يزيد النحوي كتابه الذي سماه (الكامل) وضمنه أخبارا وقصصا ... وأودعه من اشتقاق اللغة وشرحها وبيان أسرارها وفقهها ما لم

---

(1) ينظر: قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه، إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، إشراف أميرة أحمد يوسف و حسنة الزهار، كلية البنات، جامعة عين شمس، مصر،2016م، ص24.

(2) علي نجدي ناصف، المرجع السابق، ض191-192.

(3) ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج28، ص183.

(4) المصدر نفسه ، ج6، ص29.

يأتِ مثله به لسعة علمه وقوة فهمه ولطيف فكرته، وصفاء قريحته، ومن جلي النحو والإعراب وغامضها ما يقل وجود من يسد فيه مسده"[1].

وقد أفاد منه ابن عاشور في العديد من مسائل النحو و اللّغة، نذكر منها ما ذكره في حديثه عن:

- **(عبرت الرؤيا) بين التخفيف و التشديد في (عبرت) :**

استشهد ابن عاشور بما ورد في كتاب الكامل للمبرد، في مسألة استعمال لفظة (عبرّت) بالتخفيف على تعبير الرؤيا فقال :" ورأيتهم ينكرون عبّرت بالتشديد والتعبير، وقد عثرت على بيت أنشده المبرد في كتاب الكامل بعض الأعراب:

رَأَيْتُ رُؤيَايَ ثُمَّ عَبَّرْتُهَا وَكُنْتُ للأَحْلَامِ عَبَّارًا

والمعنى فسّر ما تدل عليه وأوَّل إشاراتها ورموزها"[2].

- **نسبة الشواهد الشعرية:**

منها قوله:" وفي كامل المبرد من قصيدة لعلي بن عيسى القمي وهو مولد[3]:

ولُبْسُ العَجَاجَةَ والخَافِقَاتِ... تُرِيكَ المَنَا بِرُؤُوسِ الأَسَلْ

وقوله:تريك المنا ، يريد المنايا "[4].

---

(1) أبو الفرج المعافي،الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، تح: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ط1، 1426هـ–2005م ،ص6.

(2) ابن عاشور ، التحرير والتنوير، ج12، ص281.

(3) البيت ليس لعلي بن عسى القمي كما أشار ابن عاشور وإنما هو لإسحاق بن خلف البهراني يقوله لعيسى بن موسى بن طلحة المعروف بالقمي، ينظر: المبرد، الكامل، تح: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط2، 1412هـ–1992م، ج1، ص530.

(4) ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج1، ص209.

-"المفصل" للزمخشري(ت538هـ):

هو كتاب أراد صاحبه أن يتصف بالإيجاز غير المُخِل والتلخيص غير الممل، لكنه كما يقول ابن يعيش في مقدمة شرحه لهذا الكتاب ، اشتمل على ضروب منها لفظ أغربت عبارته فأشكل، ولفظ تتجاذبه معان فهو مجمل، ومنها باد للأفهام إلا أنه خال من الدليل مهمل، ولهذا السبب كثر شرّاح الكتاب، وكان له أهمية كبيرة لدى العلماء، فأقبلوا عليه ثناء وشرحا ونظما واختصارا، وقالوا عنه إنه كتاب جليل القدر ، نابه الذكر، جمعت فصوله أصول علم النحو، وأوجز لفظه، فتيسر على الطالب تحصيله.[1]

أفاد ابن عاشور من هذا الكتاب في العديد من مسائل النحو، نذكر منها مناقشته لمسألتين:

- ظهور العامل البدل:

في معرض تفسيره لقوله تعالى:﴿قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا وَآيَةً مِنْكَ وَارْزُقْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ [المائدة: 114]، قال:" وقوله(لأولنا) بدل من الضمير في قوله(لنا) بدل بعض من كل... وقد ذكر الزمخشري في المفصل أن عامل البدل قد يصرح به، وجعل ذلك دليلا على أنه منوي في الغالب"[2].

- التعبير بلفظ الجمع مضافا إلى اسم المثنى:

فقال:" وقيد الزمخشري في المفصل هذا التعبير بقيد أن لا يكون اللفظان متصلين. فقال : ويُجعل الاثنان على لفظ جمع إذا كانا متصلين كقوله (فقد صغت قلوبكما) ولم يقولوا في المنفصلين : أفراسهما ولا غلمانهما. وقد جاء وضعا رحالهما"[3].

---

[1] ينظر: المفصل، الزمخشري، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان ، ط1 ، 1422هـ-2001م، ص23.

[2] ابن عاشور ، التحرير والتنوير، ج7، ص109.

[3] المصدر نفسه، ج28، ص357.

-"الإنصاف في مسائل الخلاف" لابن الأنباري(ت577هـ):

ألّف أبو البركات كتابه تلبية لرغبة طلبته في المدرسة النظامية، إذ قال في مقدمة كتابه:" فإن جماعة من الفقهاء المتأدبين، والأدباء المتفقهين، المشتغلين عليّ بعلم العربية بالمدرسة النظامية- عمر الله مبانيها ورحم بانيها- سألوني أن ألخص لهم كتابا لطيفا، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين الشافعي و أبي حنيفة، ليكون أول كتاب صنف في علم العربية على هذا الترتيب، وألف على هذا الأسلوب"[1]. وهو كتاب جمع جل مسائل الخلاف النحوي بين مدرستي الكوفة والبصرة.

أفاد منه ابن عاشور في العديد من المسائل النحوية، فذكره في حديثه عن :

-اقتران جملة الحال بعلامة الاستقبال:

عند تفسيره لقوله تعالى:﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الصافات: 99] قال:" وجملة (سيهدين) يجوز أن تكون حالا وهو الأظهر، لأنه أراد إعلام قومه بأنه واثق بربه وأنه لا تردد له في مفارقتهم،... وامتناع اقتران جملة الحال بعلامة الاستقبال في الإثبات أو النفي مذهب بصري، وهو ناظر إلى غالب أحوال استعمال الحال، وجوازه مذهب كوفي كما ذكره ابن الأنباري في الإنصاف"[2].

-"الكافية في علم النحو" لابن الحاجب(ت646هـ):

الكافية من أشهر كتب ابن الحاجب النحوية، وهي مختصرة معتبرة شهرتها مغنية عن التعريف ، وهي دستور هذا الفن إذ بها تعرف أكثر مسائله[3]،وشروحها كثيرة أعظمها

---

(1) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،دط، 2009م، ج1، ص25.

(2) ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج23، ص147.

(3) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة ، تح: محمد شرف الدين يالتقايا، دار إحياء التراث، بيروت- لبنان، دط، دت ، ج2،ص1370.

شرح الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي[1]، وقال عنه شوقي ضيف:" له مصنفات كثيرة في الفقه المالكي والأصول والعروض، ولكن شهرته طبَّقت الخافقين بما صنفه في النحو، و أهم مصنفاته فيه الكافية"[2] .

وقد أفاد منها ابن عاشور في العديد من المواضع، منها في حديثه عن:

- علة منع (رحمان) من الصرف:

قال:" وقد اختلف في أن لفظ رحمان لو لم يقترن بلام التعريف هل يصرف أو يمنع من الصرف، قال في الكافية (النون والألف إذا كانا في صفة فشرط منعه من الصرف"[3].

- معنى (حتى) :

وفي معرض تفسيره لقوله تعالى:﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا حَتَّى إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: 25] قال:"و(حتى) حرف موضوع لإفادة الغاية، أي إن ما بعدها غاية لما قبلها .. ولذلك قال ابن الحاجب في الكافية : إنها تفيد السببية، فليس المعنى أن استماعهم يمتد إلى وقت مجيئهم"[4].

-"الإيضاح في شرح المفصل" لابن الحاجب:

من أهم شروح المفصل للزمخشري، جمع فيه جل آراء النحويين ومختلف علوم العربية. وقد تهافت عليه الدارسون والباحثون.

---

[1] ينظر: المرجع السابق، ج2،ص1370.

[2] شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط7، د ت ، ص343.

[3] ابن عاشور ، التحرير والتنوير، ج1، ص173.

[4] المصدر نفسه ، ج7، ص181.

أفاد منه ابن عاشور في مواضع عدة، منها مسألتان:

- الحصر المستفاد من تقديم المعمول:

وذلك في تفسيره لقوله تعالى:﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: 5] ،قال ابن عاشور:" والحصر المستفاد من تقديم العامل في قوله تعالى (إياك نعبد) حصر حقيقي لأن المؤمنين الملقَّنين لهذا الحمد لا يعبدون إلا الله، وزعم ابن الحاجب في إيضاح المفصل في شرح قول صاحب المفصل في ديباجة المفصل عند قول الزمخشري (اللهَ أحمد) أن التقديم لا يفيد إلا الاهتمام دون حصر"[1].

- العطف على المجرور بدون إعادة الجار:

وذلك في ذكره أوجه الإعراب المحتملة لـ(أشدّ) في قوله تعالى:﴿فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا فَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾ [البقرة: 200]، قال:" وأن يكون (أشدّ) معطوف على (ذكر) المجرور بالكاف من (كذكركم) ولا يمنع من ذلك ما قيل من امتناع العطف على المجرور بدون إعادة الجار .. وبعض النحويين جوزه فيما إذا كان الجر بالإضافة لا بالحرف كما قاله ابن الحاجب في إيضاح المفصل، وعليه ففتحة أشد نائبة عن الكسرة، لأن أشد ممنوع من الصرف..."[2].

-"الأمالي النحوية" لابن الحاجب:

حظي كتاب الأمالي باهتمام العلماء وثنائهم عليه، مما أتاح له الذيوع والانتشار حتى عدّ من أبرز كتب عصره ومرجعا يعتد به لكثير من النحاة ممن عاصروه أو جاءوا

---

[1] ابن عاشور المصدر السابق ، ج23، ص317.

[2] المصدر نفسه، ج2، ص 246.

بعده وأفادوا منه[1]. وتتجلى قيمته العلمية بثناء العلماء عليه فهذا ابن الأنباري(ت577هـ) يقول:" و أملى كتاب (الأمالي) وهو كتاب نفيس كثير الفائدة يشمل على فنون من علم الأدب"[2].

ذكره ابن عاشور في مواضع عدة، سواء في استشهاده بأقوال ابن الحاجب أو في استدراكاته عليه. ومن بين مواضع استشهاده بما ورد في كتاب الأمالي مناقشته لمسألتين:

-تقديم الظرف على عامله:

قال ابن عاشور:" وحيث قدم الظرف في الكلام على عامله أشرب معنى الشرط وهو إشراب وارد في كلام العرب ، وكثير في(إذ)... وهذا التفسير جار على ما اختاره ابن الحاجب في الأمالى دون ما ذهب إليه صاحب الكشاف"[3].

-تقديم علة العلة على العلة نفسها:

ومن بين المواضع التي ذكر فيها ابن عاشور كتاب الأمالي مستدركا على ما أورده فيه ابن الحاجب، قال:" وادعى ابن الحاجب في أماليه على هذه الآية بالقاهرة سنة ست عشرة وستمائة: أن من شأن لغة العرب إذا ذكروا علة – وكان للعلة علة– قدموا ذكر علة العلة"[4].

---

(1) ينظر: أصول التفكير النحوي في أمالي ابن الشجري، ياسين سعد كليب الموسى، رسالة ماجيستير في اللّغة العربية وآدابها، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، إشراف : عبد الله عنبر، 2002م ص90.

(2) ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السمرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط3، 1405هـ– 1985م ، ص300.

(3) ابن عاشور ، التحرير والتنوير، ج26، ص23.

(4) المصدر نفسه، ج3، ص110.

-"شرح التسهيل" لابن مالك(672هـ):

لقد اعتنى الكثير من علماء اللّغة والنحو اهتماما بالغا بمؤلفات ابن مالك، وبالأخص كتابه التسهيل وشرحه، وذلك لما تميز به ابن مالك في ترتيبه للنحو ترتيبا يميزه عن غيره من النحاة الذين برعوا في هذا الفن وذكره للآراء والمذاهب النحوية المختلفة وترجيحاته العلمية البارزة في هذا المصنف.

ومما يدل على علو قدمه في هذا الفن أثره في من بعده، إذ تناولوا هذا المؤلف بالشرح والتصنيف والدراسة والترتيب.[1]

أفاد ابن عاشور من آراء ابن مالك في شرح التسهيل في العديد من المواضع، منها:

- القول في الرحمن هل هي صفة:

في تفسيره لقوله تعالى:﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: 3]، قال:" ومن النحاة من منع أن يكون الرحمن صفة مشبهة بناء على أن الفعل المشتق منه هو فعل متعد وإليه مال ابن مالك في شرح التسهيل في باب الصفة المشبهة"[2].

-(ذا) و(ذلك) إشارة للقريب والبعيد:

كما ذكره في معرض تفسيره لقوله تعالى:﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 2] ، وذلك عند حديثه عن اسم الإشارة (ذا) و(ذلك) فقال:"وابن مالك في التسهيل سوّى بين الإتيان بالقريب والبعيد في الإشارة لكلام متقدم إذ قال: وقد يتعاقبان (أي اسم القريب والبعيد) مشاراً بهما إلى ما ولياه أي من الكلام "[3].

---

[1] ينظر: شرح التسهيل المسمى تسهيل الفوائد بشرح تسهيل القواعد، ناظر الجيش، تح: علي محمد فاخر، ص33.

[2] ابن عاشور، التحرير والتنوير ، ج1، ص171.

[3] المصدر نفسه، ج1، ص219.

-"شرح كافية ابن الحاجب" للرضي الدين الاسترابادي (ت687هـ):

الكتاب من أشهر الشروح على الكافية، جمع فيه مؤلفه من الآراء والأقوال ما زاد كافية ابن الحاجب قوة ومتانة علمية، وفي هذا يقول يوسف حسن عمر:" من هذا التراث، كتاب جليل القدر عظيم الفائدة يعرف قيمته كل مشتغل بهذا العلم، بما اشتمل عليه من تحقيق لمسائله واستيعاب لأهم قواعده، حتى أصبح في مقدمة المراجع لهذا العلم، وهو كتاب(شرح الرضي على كافية ابن الحاجب)، الذي تجلى فيه جهد اثنين من أبرز العلماء وأشهرهم"[1]. وقد أفاد منه ابن عاشور في مسائل عدة، فذكره في تبيينه:

- دلالة صيغة (فُعَل):

وصيغة (فُعَل) ترد للمبالغة، واستشهد لرأيه بقول الرضي في شرح الكافية، فقال:" صيغة فُعَل بضم ففتح ترد للمبالغة في فَاعل كما صرح به الرضي في شرح الكافية يقال: رجل حُطَم إذا كان قليل الرحمة للماشية، أي الدواب"[2].

-"شرح التسهيل" للمرادي(ت749هـ):

شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد من الكتب الأصول والأمّات في ميدان النحو والصرف، ومن المؤلفات التي أفاد منها عدد غير قليل من علماء الصرف والنحو ممن عاصروه أو جاؤوا بعده.

ويرجع هذا إلى ما تميّز به هذا الشرح من يسر وسهولة مع استقصاء غير ممّل لمعظم الآراء النحوية،[3] ذكره ابن عاشور في تبيينه:

---

(1) ينظر: شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاسترابادي، تعليق: يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق للنشر، طهران، دط، 1395هـ-1975م ، ج1، ص05.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج30، ص536.

(3) ينظر: اختيارات المرادي التصريفية في شرحه للتسهيل -عرضا ودراسة- رسالة ماجستير، منال بنت محمد بن عبد الله المندرج، إشراف: محمد راضي الزيني، قسم اللغة العربية و آدابها، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، العام الجامعي: 1434هـ-1435هـ، 2013-2014م ، ص24.

- اللّغات المسموعة للفظ (أواه):

قال:" ولفظ(أواه) مثال للمبالغة: الذي يكثر قول أوّه بلغاته الثلاث عشرة التي عدها في القاموس، وأشهرها أوَّه بفتح الهمزة وواو مفتوحة مشددة وهاء ساكنة. قال المرادي في شرح التسهيل : وهذه أشهر لغاتها"[1].

-استعمال (فُعَل) دون (فُعَلة):

قال:" ومن الأمثلة ما سمع فيه فُعَل دون فعلة وذلك في الشتم مع حرف النداء يا غُدَر ويا فُسَق ويا خُبَث ويا لُكع. قال المرادي في شرح التسهيل قال: بعضهم ولم يسمع غيرها ولا يقاس عليها وعن سيبويه أنه أجاز القياس عليها في النداء اهـ."[2]

-زيادة الواو مع لكن:

قال:" والواو الداخلة على (لَكِنْ) زائدة و(لكنْ) عاطفة ولم ترد (لكن) في كلام العرب عاطفة إلا مقترنة بالواو كما صرح به المرادي في شرح التسهيل"[3].

-"مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" لابن هشام (ت761هـ):

من أجلّ مصنفات ابن هشام الأنصاري قدرا وأبعدها أثرا. ولم يتبع ابن هشام في تصنيفه لهذا الكتاب طريقة النحويين السابقين له، ولكنه جمع الحروف في باب خاص بها وتحدث بكل ما يتصل بالحروف من أحكام وقواعد، وابن هشام في كتابه المغني كثير الاستطراد طويل النفس يذكر المسألة تلو المسألة ، ويستشهد لصحة المسألة بالقرآن الكريم وبقراءاته، ويعزز الشواهد بالحديث النبوي وكلام العرب[4].

---

[1] ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج11، ص46.

[2] المصدر نفسه، ج30، ص536-537.

[3] المصدر نفسه، ج22، ص44.

[4] ينظر: الخلاف النحوي في مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، يحيى محمد علي الرمامنة، أطروحة دكتوراه، إشراف: عبد الله نايف العنبر، قسم اللّغة العربية وآدابها، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، 2016م، ص10.

وقد أفاد منه ابن عاشور في العديد من مسائل النحو، ومن بينها حديثه عن:

- إثبات معنى الفصل لحرف (مِن):

قال:" وإثبات معنى الفصل لحرف (مِن) قاله ابن مالك ... ونظر فيه ابن هشام في مغني اللبيب، وهو معنى رشيق متوسط بين معنى الابتداء ومعنى البدلية وليس أحدهما"[1].

- تركيب (ألا) من أن ولا:

كما أشار إليه ابن عاشور في تفسيره لقوله تعالى:﴿أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ﴾ [النمل: 31]، عند تأصيله ل(ألاّ)، التي يرى أنها (أن) و (لا) ، قال:" وحرف (أنْ) من قوله – أن لا تعلوا علىَّ) في موقعه غموض...وهذا الحرف لا يخلوا من كونه (أن) المصدرية الناصبة للمضارع، أو المخففة من الثقيلة، أو التفسيرية . فأما معنى (أنْ) المصدرية الناصبة للمضارع فلا يتضح، لأنها تستدعي عاملا يكون مصدرها المنسبك بها معمولا له وليس في الكلام ما يصلح لذلك لفظا مطلقا ولا معنىً إلا بتعسف، وقد جوزه ابن هشام في مغني اللبيب"[2].

-"حواشي التسهيل" لابن هشام:

ذكره ابن عاشور في حديثه عن:

- وقوع الضمير بعد هاء التنبيه وهل يجب أن يعقبه اسم الإشارة:

قال:" واختلف النحاة في أن وقوع الضمير بعد (ها) التنبيه هل يتعين أن يعقبه اسم الإشارة. فقال في التسهيل هو غالب لا لازم، وقال ابن هشام هو لازم صرح به في حواشي التسهيل "[3].

---

[1] ابن عاشور ، التحرير والتنوير ،ج19، ص179.

[2] المصدر نفسه ،ج19، ص261.

[3] المصدر نفسه ،ج1،ص588.

-"شرح قطر الندى وبل الصدى":

يقول ابن هشام في مقدمة كتابه:" فهذه نكت حررتها على مقدمتي المسماة بقطر الندى وبل الصدى، رافعة لحجابها كاشفة لنقابها مكملة لشواهدها، متمتة لفوائدها، كافية لمن اقتصر عليها ، وافية ببغية من جمح من طلاب علم اللغة العربية إليها"[1].

وعن قيمته العلمية قال:" فهو إذاً كتابا للناشئين ، سهلة عباراته، واضحة مقاصده بدون تعقيد أو كثرة تطرق إلى اختلافات النحاة ومذاهبهم، تكثر فيه الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية والشعرية والنثرية من كلام العرب، ولقد احتوى الشرح خمسين ومائة شاهد شعري"[2].

أفاد منه ابن عاشور في الاستشهاد به لآرائه في المسائل النحوية، ومنها:

-بناء (بعدُ):

ذكر ابن عاشور كتاب شرح قطر الندى وبل الصدى في نقله لرأي ابن هشام، في حديثه عن بناء(بعدُ) على الضم ، فقال:" وبناء(بعدُ) على الضم يقتضي تقدير مضاف إليه محذوف يدل عليه الكلام السابق على ما درج عليه ابن مالك في الخلاصة، وحققه ابن هشام في شرحه على قطر الندى"[3].

---

[1] ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، إعتنى به: عبد الحميد أحمد الأميري، بيت الحكمة، العلمة، الجزائر،ط1 ،2013م، ص03.

[2] سهيل أسعد سلمان أبو زهير، حاشية الفيشي على شرح قطر الندى وبل الصدى (دراسة وتحقيق)، رسالة ماجستير، إشراف: محمود محمد العامودي، قسم اللغة والنحو، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية ، غزة، العام الجامعي: 1423هـ-2002م ، ص09.

[3] ابن عاشور ، التحرير والتنوير ،ج22،ص78.

-"التذكرة" لابن هشام:

من كتب ابن هشام التي أثنى عليها العلماء ونقلوا منها: كتاب التذكرة، وهو كتاب جعله ابن هشام مدونة له، يسجل فيه مسائل نحوية وصرفية مما لفت نظره في أثناء قراءته لكتب العلماء، ومسائل أخرى خطرت له، وقلّب فيها فكره، أو ناقش فيها غيره. والمسائل فيه غير مرتبة على نظام معين، يحلل فيه الآراء التي ينقلها عن غيره، ويناقش أصحابها.

ذكر ابن عاشور استدراكات ابن هشام على النحاة في المسائل النحوية الواردة في كتابه التذكرة، منها:

- الموصوف بكلمة (آخر):

في حديثه عن شرط الاتحاد بين الموصوف بكلمة (آخر) وبين ما عطف هو عليه فبعد ذكره لآراء من اشترط ذلك، جاء برأي ابن هشام الذي خالفهم فقال:" ولقد غلا بعض هؤلاء النحاة فاشترطوا الاتحاد بين الموصوف بآخر وبين ما عُطِفَ هو عليه حتى في الإفراد وضده، قاله ابن يسعون والصقلي، وردّه ابن هشام في التذكرة محتجا بقول ربيعة بن مكدم[1]:

ولَقَدْ شَفَعْتُهُما بِآخَرَ ثالِثٍ... وأَبَى الفِرَارَ لِي الغُدَاةَ تَكَرُمِي"[2].

-"شرح المفصل" لابن يعيش (ت791هـ):

إن الكتاب من أشهر كتب ابن يعيش، حظي بمكانة خاصة عند الدارسين والعلماء، وفي ذلك قال القفطي(ت 624هـ):" وشرح كتاب المفصل للزمخشري فوصل به

---

[1] البيت لربيعة بن مكدم، ينظر:، أبو الفرج الأصفهاني، كتاب الأغاني،تح: مصطفى السقا، دار الكتب المصرية، دط، 1381هـ-1961م، ج16. ص67.

[2] ابن عاشور ، التحرير والتنوير ،ج5، ص222.

ما فصّله، وفرّق على المستفيدين ما أجمله، واستقى له من ركبه النحو ما جمّ له، وشرفه بعنايته وإعانته فنوّه بذكره وجمّله، وبسط فيه القول بسطا أعيا الشارحين، وأظهر من عونِه وعيونه ما فتح به بابا للمادحين"[1].

وقال عنه شوقي ضيف:" وأهم مصنفاته النحوية شرحه على مفصل الزمخشري...وهو أشبه بدائرة المعارف لآراء النحاة من بصريين وكوفيين وبغداديين، حتى كأنه لم يترك مصنفا لعلم من أعلامهم إلا استوعبه وتمثل كل ما فيه من آراء تمثلا منقطع القرين"[2].

وقد أفاد منه ابن عاشور في مناقشته للمسائل النحوية ، فذكره في حديثه عن:

- ظهور العامل في البدل:

في معرض تفسيره لقوله تعالى:﴿قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا وَآيَةً مِنْكَ وَارْزُقْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ [المائدة: 114] ، قال ابن عاشور:" ثم إن علينا أن نتطلب الداعي إلى إظهار حرف الجر في البدل في مواقع ظهروه، وقد جعل ابن يعيش في شرح المفصل ذلك للتأكيد قال:(لأن الحرف قد يتكرر لقصد التأكيد)، وهذا غير مقنع لنا لأن التأكيد أيضا لا بد من داع يدعو إليه"[3].

-"تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب" لدماميني (ت827هـ):

هو كتاب مختصر في شرح مغني اللبيب ألّفه في الهند تلبية لطلب السلطان أحمد شاه الكجراتي، وهو ثاني شرح له على مغني اللبيب، قال الدماميني:" وسميته تحفة

---

[1] علي بن يوسف القفطي، انباه الرّواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1406هـ-1986م ، ج4، ص46.

[2] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص280.

[3] ابن عاشور ، التحرير والتنوير ،ج7،ص110.

الغريب في الكلام على مغني اللبيب، إشارة إلى أنه يسعى أن يقنع بقليله، ولا يعتب عليّ في عدم تطويله، فالغريب يقنع منه بأيس التحف، ويعد صغيره من أكبر الظرف..فكتبت هذا الشرح مقتصرا على الأمور المهمة، معتنيا بالأشياء التي يحتاج بعضها إلى تتمة، ناظرا الشواهد وتحريرها متعرضا إلى تسهيل المواضع الصعبة وتقريرها"[1].

أفاد منه ابن عاشور في مسألة :

- تقديم معطوف (الواو) على المعطوف عليه:

قال ابن عاشور:" ووقع في مغني اللبيب – في حرف الواو– أن تقديم معطوفها على المعطوف عليه ضرورة، وسبقه إلى ذلك ابن السيِّد في شرح أبيات الجمل، والتفتزتاني في شرح المفتاح، كما نقله عنه الدماميني في تحفة الغريب"[2].

-المزج على المغني للدماميني (ت 827هـ):

وضع الدماميني في هذا المصنف تعليقه على كتاب من أهم كتب ابن هشام، وهو المغني، فجاء شرحه أشبه بموسوعة ضمت آراء عدد من النحاة والمفسرين والبلاغيين وعلماء اللغة. وقد أفاد الدماميني عددا كبيرا من مؤلفات السابقين ابتداء من كتاب سيبويه إلى مصنّفات معاصريه... علوما تتعلق بالنحو والصرف ومسائل اللّغة[3].

وقد أفاد منه ابن عاشور في مسألة:

---

(1) أبو بكر الدماميني، شرح الدماميني على مغني اللبيب المسمى المزج، تح: محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 2012م ، ص47.

(2) ابن عاشور ، المصدر السابق، ج4، ص75.

(3) ينظر: الحاشية المصرية للدماميني على مغني اللبيب من بداية الباب الثاني (الجمل) إلى نهاية المخطوط –دراسة وتحقيقا–، فاطمة عائض عبد الله عمر السّالمي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، إشراف علي بن محمد النوري، فرع اللغة والنحو والصرف، قسم الدراسات العليا العربية، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، وزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية، 1433هـ –1434هـ ، ص 26.

- دخول (ها) على غير اسم الإشارة:

قال ابن عاشور:" زعم كثير من النحاة أن عدم ذكر اسم الإشارة بعد(ها أنا) ونحوه لحن،لأنه لم يسمع دخول (ها) التنبيه على اسم غير اسم الإشارة كما ذكره صاحب مغني اللبيب، بناء على أن (ها) التنبيه المذكورة في أول الكلام هي التي تدخل على أسماء الإشارة في نحو: هذا وهؤلاء ، وأن الضمير الذي يذكر بعدها فصل بينها وبين اسم الإشارة. ولكن قد وقع ذلك في كلام صاحب المغني في ديباجة كتابه إذ قال:" وها أنا بائح بما أسررته" وفي موضعين آخرين منه نبّه عليهما بدر الدين الدماميني في شرحه المزج على المغني، وذكر في شرحه..."[1].

وقال:" ... والدماميني في المزج على المغني، وظاهر كلام القزويني في الكشف على الكشاف أنه يختاره."[2]

2-مصادره غير النحوية:

اعتمد ابن عاشور مصادر أخرى غير نحوية، مثل كتب التفسير والحديث النبوي والقراءات والفقه وعلوم اللّغة. ولكن البحث معني بما هو نحوي أو يخدم النحو، مثل المصادر الصرفية والبلاغية، وهو ما أقتصرت عليه في هذا العنوان:

-"دلائل الإعجاز" لعبد القاهر الجرجاني(ت471هـ):

دلائل الإعجاز في المعاني والبيان للشيخ عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني،[3] كتاب ذو فائدة جمة، وقيمة علمية كبيرة، تناوله الخلف عن السلف بالرضا والدراسة.

---

[1] ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج26، ص137.

[2] المصدر نفسه ، ج19، ص114.

[3] ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة ، ج2 ، ص104.

وقد أفاد منه ابن عاشور في مواضع نذكر منها:

- دلال (كلُ) في سياق النفي:

قال ابن عاشور في معرض تفسيره لقوله تعالى:﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة: 276] ما نصه :" ومفاد التركيب أن الله لا يحب أحدا من الكافرين الآثمين لأن (كل) من صيغ العموم فهي موضوعة لاستغراق أفراد ما تضاف إليه .... وقد نظر الشيخ عبد القاهر الجرجاني إلى هذا الاستعمال الأخير فطرده استعمال (كل) إذا وقعت في حيز النفي بعد أداة النفي، و أطال بيان ذلك في أول دلائل الإعجاز"[1].

-أساس البلاغة للزمخشري(ت482هـ):

كتاب أساس البلاغة للزمخشري، معجم ضم فنون البلاغة العربية وأساليبها لتربية ذوق الدارسين وطلاب العربية على أساليب البلاغة وفنونها ، وذلك من خلال إيراده لهذه المعاني في جمل وتراكيب وعبارات متسقات و أمثال و أشعار وحكم ووصايا، فلم يكن الأساس يعنى باللفظة المفردة والتي توافرت المعاجم السابقة ومن ثم اللاحقة على الاهتمام بها، بل كان معجمه نمطا فريدا من المعاجم يعتني باللفظة داخل سياقها[2]. وقد أفاد منه ابن عاشور في الدراسات البلاغة حيث قال :" وقد أفاد قوله (فما ربحت تجارتهم) ترشيحا للاستعارة في اشتروا، فإن مرجع الترشيح إلى أن يقفى المجاز بما يناسبه سواء كان ذلك الترشيح حقيقة بحيث لا يستفاد منه إلا تقوية المجاز كما تقول يد طولى أو هو أسد دامى البراثن أم كان الترشيح متميزا به أو مستعارا لمعنى آخر هو من ملائمات

---

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير ، ج3، ص91-92.

(2) ينظر: مجازات ذي الرمة في كتاب أساس البلاغة للزمخشري دراسة بلاغية، عثمان بن عطية الله المزمومي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، إشراف: دخيل الله محمد الصحفي، فرع البلاغة والنقد، قسم الدراسات العليا، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، دت، ص20.

المجاز الأول سواء حسن مع ذلك استقلاله بالاستعارة كما في الآية، فإن نفى الربح ترشح به اشتروا. ومثله قول الشاعر أنشده ابن الأعرابي كما في أساس البلاغة للزمخشري، ولم يعزُه:

ولما رأَيتُ النَّسْرَ عَزَّ ابْنَ دَأْيَةٍ[1]... وعَشَّشَ في وَكْرَيْهِ جاشَ لَهُ صَدرِي

فإنه لما شبه الشيب بالنسر والشعر الأسود بالغراب (ابن دأية)، صح تشبيه الشيب في محل السواد"[(2)].

-"المفتاح" للسكاكي(ت626هـ):

إنّ جهود السكاكي تعد أهم إنجاز في مسيرة تشكيل علم البلاغة؛ فقد شكّل مصنفه أهم إنجاز في تاريخ هذا العلم. وكتاب "مفتاح العلوم" للسكاكي يعد محطة حاسمة في تاريخ البلاغة العربية؛ حدّد من خلاله الصيغة النهائية لهذا العلم الجليل بإحكام، واستطاع بكل براعة ضبط مباحثه، وتحديد مصطلحاته، وهذا ما كان له الأثر البالغ في من تبعه من البلاغيين المتأخرين[(3)].

ومن بينهم ابن عاشور الذي أفاد من هذا المرجع في العديد من مسائل البلاغة، فذكره في قوله:" و إذ صرح صاحب المفتاح(أن المساواة هي متعارف وأنه لا يحمد في باب البلاغة ولا يذم)"[(4)].

وقال في موضع آخر:" ولم يمثل صاحب المفتاح بشيء ولم أدر من أين أخذه"[(5)].

---

[1] ابن دأية اسم يطلق على الغراب)

[(2)] ابن عاشور، التحرير والتنوير ، ج1، ص300-301.

[(3)] ينظر: جهود السكاكي البلاغية من خلال كتابه – مفتاح العلوم–، حاج هني محمد، مجلة أقلام الهند الإلكترونية، السنة الرابعة ، العدد الثالث، يوليو – سبتمبر 2019م، الهند، خاتمة البحث.

[(4)] ابن عاشور، المصدر السابق ، ج22، ص336.

[(5)] المصدر نفسه ،ج22، ص336.

-تلخيص المفتاح للقزويني (ت739هـ):

لقي هذا الكتاب ثناء الباحثين والدارسين، فاعتبر من أهم المصنفات في علوم البلاغة، قال إبراهيم خليل إبراهيم :" فلما كان كتاب التلخيص في علوم البلاغة من أجمع وأوجز ما صنف فيها، حيث عمد مؤلفه القزويني إلى تلخيص مفتاح العلوم للإمام السكاكي الذي أودعه خلاصة ما انتهى إليه المتقدمون في علوم البلاغة وفنونها ومسائلها. وترجع القيمة العظمى للكتاب إلى ما قام به من لَمِ شَعَثِ البلاغة، وجمع ما ندَّ من فروعها وأغصانها في مكان واحد"[1]. وقد أفاد منه ابن عاشور في مسائل بلاغية ، منها:

- إفادة ضمير الفصل الاختصاص:

قال ابن عاشور:" والضمير المنفصل في قوله (كانوا هم) ضمير فصل عائد إلى (الظالمين) وهم كفار قريش الذين أريدوا بقوله(و أنذرهم) ، وضمير الفصل لمجرد توكيد الحكم وتقويته وليس مرادا به قصر المسند على المسند إليه، أي قصر الأشدّية على ضمير (كانوا) إذ ليس للقصر معنى هنا كما تقدم في قوله تعالى :(إنني أنا الله) في سورة طه، وهذا ضابط التفرقة بين ضمير الفصل الذي يفيد القصر وبين الذي يفيد مجرد التأكيد واقتصار القزويني في تلخيص المفتاح على إفادة ضمير الفصل الاختصاص تقصير تبع فيه كلام المفتاح "[2].

---

[1] بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح،تح: خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، 1438هـ- 2017م، ص 03.

[2] ابن عاشو، التحرير والتنوير ، ج24، ص120.

المبحث الثاني: أعلام النحو في التحرير والتنوير.

في هذا المبحث سنبين أبرز أعلام النحو الذين ذكرهم ابن عاشور وأساليب نقله عنهم، و الوقوف على طريقة تعامله مع المدارس النحوية.

1- أعلام المدارس النحوية في التحرير والتنوير:

نقل ابن عاشور عن أعلام المدارس النحوية، ولم يتعصب لأحد منهم بل كان يناقش أقوالهم ويستدل بها، فيقبل ما قوي دليله ويرد ما بدا له وهماً أو غلطاً. ولكثرتهم نعرضهم حسب المدارس النحوية كما يلي:

أ- أعلام مدرسة البصرة النحوية:

نقل ابن عاشور عن أعلام المدرسة البصرية أقوالهم و آراءهم، تارة بالموافقة وتارة أخرى بالاستدراك والمخالفة. ومن أشهر البصريين الذين نقل عنهم نذكر:

-أبو عمرو بن العلاء(ت154هـ):

اسمه زبّان بن العلاء بن عمار بن عبد الله بن الحسن بن الحارث بن جلهم بن خزاعي بن مازن بن مالك بن عمرو المازني من الأعلام في القرآن، وعنه أخذ يونس وغيره من مشايخ البصريين في الطبقة الرابعة منهم، والرواية عنه في القراءة والنحو واللغة كثيرة[1].

نقل عنه ابن عاشور آراءه و أقواله واستدل بها، ومن ذلك قوله:" قال أبو عمرو بن العلاء أفصح العرب عليا هوزان وسُفْلَى تميم وهم بنو دارم"[2].

---

[1] ينظر: الفهرست، ابن النديم ، تح: يوسف علي طويل ، و أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1996م، ص44. وينظر: السيرافي، أخبار النحويين البصريين ، تح: طه محمد الزيني، و منعم خفاجي، مكتبة مصطفى الباجي وأولاده، القاهرة، مصر، ط1، 1374هـ، 1955م ، ص22.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير،ج1،ص 57.

وفي معرض تفسيره لقوله تعالى:﴿وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص: 82]ففي حديثه عن كلمة (ويكأن) قال:" وذهب أبو عمر بن العلاء ...إلى أنها مركبة من أربع كلمات كلمة(ويل) وكاف الخطاب وفعل (أعلم) و(أن)"[1].

-الخليل الفراهيدي (ت175هـ):

الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي البصري أبو عبد الرحمن ولد سنة 100هـ، في عمان ببلدة ودام بمنطقة الباطنة على شاطئ الخليج العربي، نشأ بالبصرة وتلقى العلم بها[2]، كان غاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه، وهو أول من استخرج العروض وحصر أشعار العرب بها، وعمل أول كتاب العين المشهور، الذي به يتهيأ ضبط اللّغة[3].

نقل عنه ابن عاشور في مواضع عدة و رجع إليه في مسائل مختلفة في علوم اللّغة، معتمدا مؤلفاته ومستشهدا بأقواله وآرائه، ومن بين المسائل التي ذكره فيها ابن عاشور مسألة تركيب (لن)، فقال:" قال الخليل إن لن حرف مختزل من (لا) النافية و(أن) الاستقبالية وهو رأي حسن "[4]. كذلك وافقه في مسألة تركيب (كأيّن) في قوله:" و(كأيّن) كلمة بمعنى التكثير، قيل هي بسيطة موضوعة للتكثير، وقيل : هي مركبة من كاف التشبيه وأي الاستفهامية وهو قول الخليل"[5].

---

(1) ابن عاشور، المصدر السابق ،ج20، ص187.

(2) ينظر: معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة2002م، كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1424هـ-2003م، ج2 ، ص322.

(3) ينظر: أخبار النحويين البصرين، السيوطي، ص30.

(4) ابن عاشور ، التحرير والتنوير، ج1، ص342.

(5) المصدر نفسه، ج4، ص 116.

كما نجده يدافع عنه ويرفع من قدره، ويشيد بمكانته في القراءات ، وذلك في معرض تفسيره لقوله تعالى:﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: 195] ، فقال:" وفي تاج العروس أن الخليل قرأها التهلِكة بكسر اللام ولا أحسب الخليل قرأ كذلك، فإن هذا لم يرو عن أحد من القراء في المشهور ولا شاذ، فإن صح هذا النقل فلعل الخليل نطق به على وجه المثال فلم يضبط من رواه عنه حق الضبط، فإن الخليل أجل من أن يقرأ القرآن بحرف غير مأثور."[1]

- سيبويه عثمان بن قنبر (ت 180هـ):

هو أبو البشر عمرو بن عثمان بن قَنْبر، ويقال: كنيته أبو الحسن، وأبو بشر أشهر، وكني مولى بني الحارث بن كعب، قدم البصرة وهو لا يزال غلاما ناشئا، والتحق بحلقات الفقهاء والمحدثين ، فأخذ عن الخليل بن أحمد، وعن يونس بن حبيب، وعيسى بن عمر وغيرهم، وبرع في النحو ، وصنف كتابه الذي لم يسبقه أحد إلى مثله، ولا لحقه أحد من بعده[2].

ومن ثم فآراء سيبويه حاضرة في التفسير كلما احتاج المقام لذلك إما مستدلا بكلامه، أو معقبا على قوله، أو مختارا رأيه.

ومن بين المواضع التي ذكر فيها هذا العلم نجد ما أورده في تفسيره لقوله تعالى :﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النساء: 26]، ففي مسألة زيادة (اللّام) بعد فعل الإرادة، قال:"وقد شاعت زيادة هذه اللاّم بعد مادّة الإرادة معاقبة لأن المصدرية...فإذا جاؤوا باللاّم أشبهت لام التعليل فقدروا (أنْ) بعد اللام المؤكدة كما قدّروها بعد لام كي لأنها أشبهتها في الصورة، ولذلك قال الفراء:

---

[1] ابن عاشور ، المصدر السابق، ج1، ص214.

[2] ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ابن الأنباري، ص57-58. وينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص57.

اللام نائبة عن أنْ المصدرية، وإلى هذه الطريقة مال صاحب الكشاف، قال سيبويه: هي لام التعليل، أي لام كي، و أن ما بعدها علة ومفعول الفعل الذي قبلها محذوف يقدّر بالقرينة"[1].

وقال مرجحا رأيه في المسألة السابقة :" وأحسن الوجوه قول سيبويه ، بدليل دخول اللام على كي في قول قيس بن سعد بن عبادة الخزرجي:[2]

أردتُ لكيمَا يَعْلَمَ الناسُ أنّها .... سَراويلُ قَيس والوفود شهود "[3]

وقال ابن عاشور في موضع آخر:" قال سيبويه في الكلام على (لن) : إنها لنفي سيفعل"[4].

-يونس بن حبيب (ت 182هـ):

يونس بن حبيب البصري ، ولد سنة 94هـ وعمر طويلا، من أكابر النحويين، بارع في النحو من كتاب أبي عمرو بن العلاء، وقد سمع من العرب كما سمع من قبله. روى عنه سيبويه و أكثر. وله قياس في النحو ، ومذاهب يتفرد بها، سمع منه الكسائي والفراء. وكانت له حلقة بالبصرة ينتابها أهل العلم وطلاب الأدب وفصحاء الأعراب والبادية"[5].

أفاد ابن عاشور من أقواله وآرائه ، ومن ذلك ما أورده في قوله:" وجملة (ليسجننه) جواب قسم محذوف، وهي معلقة فعل (بدا) عن العمل فيما بعده لأجل لام القسم، لأن ما بعد لام القسم كلام مستأنف وفيه دليل للمعمول المحذوف، إذ التحقيق أن التعليق لا

---

[1] ابن عاشور ، التحرير والتنوير، ج5، ص 19.

[2] البيت لسعيد بن قيس بن عباد، ينظر: المبرد، الكامل ، ج2، ص 640.

[3] ابن عاشور ، المصدر السابق ، ج5، ص19.

[4] المصدر نفسه، ج8، ص91.

[5] ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ابن الأنباري، ص52. وينظر: أخبار النحويين البصريين، السّيرافي، ص27. و المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص28.

يختص بأفعال الظن، وهو مذهب يونس بن حبيب، لأن سبب التعليق وجود أداة لها صدر الكلام"[1].

أما في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الزمر: 45] قال:" فقوله (وحده) لك أن تجعله حالا من اسم الجلالة ومعناه منفردا، ويقدر في قوله (ذكر الله) معنى : ذكر بوصف الإلهية ويكون معنى (ذكر الله وحده) ذُكر تفرد بالإلهية، وهذا جار على قول يونس بن حبيب في (وحده)"[2].

-الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (ت215هـ):

سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش، هو أحد الأخافش الثلاثة المشهورين، إمام العربية المجاشعي البصري. قرأ النحو على سيبويه وكان أسنّ منه، وكان معتزليا، حدّث عن الكلبي والنخعي وهشام بن عروة، وروى عنه أبو حاتم السجستاني ودخل بغداد وأقام مدة، وروى وصنف بها[3].

أفاد منه ابن عاشور في مواطن عدة، نذكر منها قوله :" و(من) زائدة في الإثبات على رأي الأخفش والكوفيين وهو الراجح"[4].

وقال في موضع آخر:" فعل الأمر مجزوم بلام الأمر المقدرة على التحقيق. وهو مذهب الكوفيين، واختاره الأخفش من البصريين"[5].

---

[1] ابن عاشور ، المصدر السابق، ج12، ص268.

[2] ابن عاشور، المصدر السابق، ج24، ص29.

[3] ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، السيوطي، ج2، ص35. وينظر: نيل السائرين في طبقات المفسرين، محمد طاهر البنجبيري، مكتبة اليمان، باكستان، ط3، 1421هـ،2000م، ص91. وينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن عماد الحنبلي ، تح: مصطفى عبد القادر عطا دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط2، 1433هـ، 2012م ج2، ص126.

[4] ابن عاشور ، المصدر السابق ،ج29،ص146.

[5] المصدر نفسه، ج10، ص278.

- ابن المستنير (ت 206هـ):

محمد بن المستنير بن أحمد ، أبو علي، الشهير بقطرب، نحوي عالم بالأدب واللغة، من أهل البصرة، من الموالي، وهو أول من وضع (المثلث) في اللغة، وقطرب لقب دعاه به أستاذه سيبويه، فلزمه، له العديد من المؤلفات منها: معاني القرآن والنوادر والأزمنة والأضداد وغريب الحديث، وغيرها[1].

وقد أفاد ابن عاشور من آرائه وأقواله في عديد من المسائل اللغوية والنحوية منها، قوله:" والقسّيسون جمع سلامة لقسّيس بوزن سجّين. ويقال قسٌ- بفتح القاف وتشديد السين- وهو عالم دين النصرانية، قال قطرب: هي بلغة الروم ، وهذا مما وقع فيه الوفاق بين اللغتين"[2].

وذكره في مناقشته لدلالة (لعل) في قوله تعالى:﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: 21] ، فقال :" و(لعل) حرف يدل على الرجاء. والرجاء هو الإخبار عن تهيء وقوع أمر في المستقبل وقوعا مؤكدا... ولهم في لعل الواقع في كلام الله تعالى وجوه: أحدها قال سيبويه :(لعل على بابها والترجي أو التوقع إنما هو في حيز المخاطبين)... ثانيها أن لعل للإطماع ... ثالثها أنها للتعليل بمعنى كي قاله قطرب."[3]

- المُبرِد محمد بن يزيد الأزدي(ت282هـ أو 285هـ):

أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثُّمالي المعروف بالمبرِّد، كان شيخ أهل النحو والعربية، إليه انتهى علمها بعد طبقة أبي عمر الجرمي، وأبي عمر المازني، من أهل البصرة، أخذ عن أبي عمر الجرمّي، وأبي عثمان المازني، وأبي حاتم السجستاني،

---

(1) ينظر: الأعلام، خير الدين الزركلي، ج 7 ، ص 95-96.

(2) ابن عاشور،المصدر السابق ، ج7، ص07.

(3) ينظر: المصدر نفسه ج1، ص329.

وغيرهم من أهل العربية. وبدأ قراءة كتاب سيبويه على الجرمي وختمه على المازني، وعنه أخذ أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، و أبو بكر محمد بن السري السراج، ومحمد بن علي بن إسماعيل مبرمان، و أخذ عنه الصولي ونِفطويه النحوي، وجماعة. وكان حسن المحاضرة، مليح الأخبار، كثير النوادر[1].

أفاد منه ابن عاشور في مسائل النحو واللّغة والأخبار، متأثرا بأقواله وآرائه. ومن ذلك ما أورده في تفسيره لقوله تعالى:﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ٣٨ فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ٣٩﴾ [المائدة: 38-39]، فقال :" جملة معطوفة على جملة (إنما جزاء الذين يحاربون الله) . (والسارق) مبتدأ والخبر محذوف عند سيبويه، والتقدير : مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما. وقال المبرد: الخبر هو جملة (فاقطعوا أيديهما)، ودخلت الفاء في الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط"[2].

وقال في مسألة حذف جواب (إذا) عند تفسيره لقوله تعالى ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ١ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ٢ وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ٣ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ٤﴾ [الانشقاق: 1-4] ، ما نصه :" وجوّز المبرد أن يكون جواب(إذا) محذوفا دل عليه قوله (فملاقيه) ، والتقدير: إذا السماء انشقت إلى آخره لاقيتَ أيها الإنسان ربك"[3].

- الزجّاج أبو إسحاق (ت 310هـ):

إبراهيم بن السّريّ بن سهل، أبو إسحاق الزجّاج، كان من أهل الفضل والدين، حسن الاعتقاد، جميل المذهب، عالما باللّغة والنحو. أخذ عن ثعلب والمبرد، بغدادي

---

(1) ينظر: نزهة الألباء، ابن الأنباري، ص142، و مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر، الفجالة، القاهرة، مصر، دط، دت ،ص83.

(2) ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج6، ص190.

(3) المصدر نفسه، ج30، ص220.

المنشأ بصري المذهب. له من التصانيف: (معاني القرآن) (الاشتقاق)، (خلق الإنسان)، (فعلت وأفعلت)، (مختصر النحو)، (شرح أبيات سيبويه)، (العروض)، (النوادر)، (ما ينصرف وما لا ينصرف)، وغير ذلك، وسئل عن سنه عند الوفاة فعقد سبعين[1].

أفاد منه ابن عاشور في مواضع عدة، مستدلا بأقواله وآخذا برأيه في مسائل اللغة والنحو. ومن ذلك ما أورده عنه في معرض تفسيره لقوله تعالى:﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ١٠﴾ [المائدة: 10]، قال ابن عاشور:" وفعل (حاق) اختلف أئمة اللغة في معناه، فقال الزجاج: هو بمعنى أحاط، وتبعه الزمخشري، وفسّره الفراء بمعنى عاد عليه، وقال الراغب: أصله حقّ، أي بمعنى وجب، فأبدل أحد حرفي التضعيف حرف علّة تخفيفا، كما قالوا تظنّى في تظنّن، أي وكما قالوا : تقضّى البازي، بمعنى تقضّض. والأظهر ما قاله أبو إسحاق الزجّاج"[2].

وقال في موضع آخر:" وهذا المعنى هو أحسن الوجوه في موقع (ذكرى)، وهو قول أبي إسحاق الزجاج"[3].

---

(1) ينظر: الفيروز البُلغة في تراجم أئمة النحو واللّغة، أبادي، تح: محمد المصري، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق،ط1، 1421هـ- 2000م، ص59. و نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد طنطاوي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2،دت، ص173. و طبقات المفسرين، الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الدّاوودي، تح: عبد السلام عبد المعين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1، 1422هـ-2002م، ص15.

(2) ابن عاشور ، التحرير والتنوير ،ج7،ص148.

(3) المصدر نفسه ، ج19، ص 198.

ب-أعلام مدرسة الكوفة النحوية:

أخذ ابن عاشور من نحاة الكوفة مواقفهم و أقوالهم ، مستشهدا بها في مواضع، ورادا لها في مواضع أخر. ومن أشهر نحاة الكوفة الذين ورد ذكرهم في تفسيره:

- الكسائي أبو الحسن علي بن حمزة (ت189هـ):[1]

هو علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان، وقيل بهران، بن فيروز مولى بني أسد، شيخ القراءة والعربية. أخذ عن أبي جعفر الرؤاسي ومعاذ الهراء، وكان أحد أئمة القراء السبعة. قرأ على حمزة الزيات، وأقرأ القراء ببغداد، وجالس في النحو الخليل ، وسافر في بادية الحجاز مدة للعربية، فكان أعلم الناس بالنحو، وواحدهم في الغريب، وأوحدَ في علم القرآن. أخذ عنه أبو بكر زكريا يحيى بن زياد الفراء، وأبو عبيدة القاسم بن سلام وجماعة. له عدة تصانيف، منها: معاني القرآن، وكتاب في القراءات، وكتاب النوادر الكبرى ومختصر في النحو ، وغير ذلك.

أفاد منه ابن عاشور كثيرا، في مسائل النحو واللّغة وعلوم القرآن والقراءات، ناقلا لأقواله، وآرائه، ومستشهدا بقراءته و تخريجاته. ومن بين المسائل التي اعتمد فيها ابن عاشور على أقوال الكسائي نذكر ما أورده في تفسيره لقوله تعالى :﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ٤١ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ٤٢﴾ [فصلت: 41-42] قال ابن عاشور:"وعن أبي عمر بن العلاء والكسائي وعمرو بن عبيد ما يقتضي أنهم يجعلون جملة (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ) جملة مستقلة لأنهم جعلوا لـ(إن) خبرا. فأما أبو عمر، فقال: خبر(إنّ) قوله (أولئك ينادون من مكان بعيد). ... وأما الكسائي وعمرو بن عبيد، فقدروا خبرا لاسم(إنّ) فقال الكسائي:

---

[1] ينظر: سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط2، 2010م، ج7، ص76-77.

الخبر محذوف دل عليه قوله قبله(أفمن يلقى في النار خير) ، فنقدر الخبر: يلقون في النار"[1]. وقال في موضع آخر:" قال الكسائي: يجوز ضَاز يضِيز، وضَاز يضُوز"[2].

- الفرّاء يحيى بن زياد (ت 207هـ):[3]

أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسلمي المعروف بالفراء، الدليمي مولى بني أسد، وقيل مولى بني منقر، ولد بالكوفة. أخذ عن أبي الحسن علي بن حمزة الكسائي وكان من أجل أصحابه هو والأحمر، وأخذ عنه سلمة بن عاصم، ومحمد بن الجهم السمري وغيرهما، كما أنه كان أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللّغة وفنون الأدب، قال ثمامة بن أشرس المعتزلي:" ذاكرت الفراء فوجدته في النحو نسيجا وحده وفي اللغة بحرا، وفي الفقه عارفا باختلاف القوم، وفي الطب خبيرا، وبأيام العرب وأشعارهم حاذقا"[4]. له مصنفات كثيرة مشهورة في النحو واللغة ومعاني القرآن منها: الفاخر في اللغات، المقصور والممدود، ما تلحن فيه العامة، معاني القرآن وغيرها.

وقد أفاد ابن عاشور من آرائه وأقواله وتفرداته، في المسائل اللغوية والنحوية ، وفي معاني القرآن وإعراب مفرداته، وتبيين الغريب منه، وتوجيه قراءاته ، مستدلا ومرجحا ومستدركا عليه في بعضها.

ومن بين القضايا اللّغوية التي استشهد فيها ابن عاشور بأقوال الفراء نذكر ما أورده في تفسيره لقوله تعالى:﴿وَإِذَا انْقَلَبُوا إِلَى أَهْلِهِمُ انْقَلَبُوا فَكِهِينَ٣١﴾ [المطففين: 31]، إذ قال:" وقرأ الجمهور (فاكهين) بصيغة الفاعل، وقرأه حفص عن عاصم وأبو جعفر

---

(1) ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج24، ص306.

(2) المصدر نفسه، ج27،ص106.

(3) ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الفيروز أبادي، ص313.ووفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، تح: يوسف علي طويل، مريم قاسم طويل،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2 ،1433هـ- 2012م ،ج5 ص145. و الفهرست، ابن النديم، ص105.

(4) ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن عماد الحنبلي ، ج2، ص98.

(فكهين) بدون ألف بعد الفاء على أنه فَكِه، وهو صفة مشبهة وهما بمعنى واحد مثل فَارح وفَرِح ، وقال الفراء : هما لغتان"[1].

- أبو العباس ثعلب (ت 325هـ):[2]

أحمد بن يحيى بن يزيد بن يسار الشيباني النحوي المعروف بثعلب، لقد كان إمام الكوفيين في النحو واللغة في زمانه. وأخذ عن محمد بن زياد الأعرابي وعلي بن المغيرة الأثرم وسلمة بن عاصم ومحمد بن سلام الجمحمي والزبير بن بكار و أبي الحسن أحمد بن إبراهيم. وأخذ عنه أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش وابن عرفة وابن الأنباري وغيرهم، كان ثقة دينا مشهورا بصدق اللهجة، والمعرفة بالغريب، ورواية الشعر، مقدما، ولد سنة مائتين. قال عنه أبو بكر بن محمد التاريخي: أحمد بن يحيى ثعلب أصدق أهل العربية لسنا، وأعظمهم شأنا، وأبعدهم ذكرا، وأوضحهم علما، وأرفعهم قدرا وأرفعهم معلما، وأثبتهم حفظا، وأوفرهم حظا في الدين والدنيا، وقال المبرد: أعلم الكوفيين ثعلب.[3]

نقل عنه ابن عاشور وأفاد من آرائه وأقواله في موضع عدة، نذكر منها قوله:" والتنور: اسم لموقد النار للخبز.... وزنه فعّول. وعن ثعلب أنه عربي"[4].

وقال في موضع آخر:" فاسم (مِنى) علم مرتجل، وقال ثعلب: سميت بذلك من قولهم: منى الله عليه الموت، أي قدّره لأنها تنحر فيها الهدايا"[5].

---

[1] ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج30، ص213.

[2] ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ابن الأنباري، ص173.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص174.

[4] ابن عاشور ، المصدر السابق، ج12 ، ص71.

[5] المصدر نفسه، ج 29، ص367.

وفي موضع آخر، قال:" فأما لفظ (اسم) فأشهر استعماله في كلام العرب ثلاث استعمالات: أحدها: أن يكون بمعنى المسمى... وتوقف أبو العباس ثعلب في ذلك فقال: ليس لي فيه قول."[1]

- ابن الأنباري (ت328هـ):[2]

محمد بن القاسم (قال ابن خلكان: ابن أبي القاسم) بن محمد، الإمام أبو بكر بن الأنباري، الإمام الكبير والأستاذ الشهير، كان من أعلم الناس بالنحو، واللغة والأدب، وأكثرهم حفظا للشعر والأخبار، له مؤلفات عدّة، منها: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، وإيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل،وله في النحو: الكافي، والواضح والموضح(3).

وقد نقل عنه ابن عاشور في مواضع، نذكر منها قوله:" وعن ابن الأنباري تأويل قول الرسل (لاعلم لنا) بأنهم نفوا أن يكونوا يعلمون ما كان آخر أمر الأمم"(4)، وقال في موضع آخر:" وأنكر ابن الأنباري وابن سِيده أن يكون فعل سَبت بمعنى استراح"(5).

---

(1) ابن عاشور، المصدر السابق، ج28، ص183.

(2) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء ، ابن الجزري، تح: برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2006م ، ج2، ص203. وينظر: موسوعة علوم اللغة العربية، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1427هـ- 2006م، ج8، ص326.

(3) ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد طنطاوي، ص 175-176.

(4) ابن عاشور ، التحرير والتنوير، ج7، ص100.

(5) المصدر نفسه، ج30، ص19.

ج- أعـلام مـــــدرسة بـغـــداد:

-ابن السكيت(ت244هـ):[1]

أبو يوسف يعقوب بن إسحاق المعروف بابن السكيت، حجة في العربيةٌ، حكى عن أبي عمرو إسحاق بن مرار الشيباني ومحمد بن مُهنّا بن صبح ابن السماك الواعظ، والأصمعي، وأبي عبيدة، والفراء وجماعة غيرهم.

وهو من علماء بغداد ممن أخذ عن الكوفيين، وكان عالما بنحوهم وعلم القرآن والشعر، لقي فصحاء الأعراب وأخذ عنهم، وحكى عنه أحمد بن فرح المقرئ، ومحمد بن عجلان الأخباري، وأبو عكرمة الضبي، وأبو سعيد السكري، وميمون بن هارون الكاتب، وغيرهم. وكتبه جيدة صحيحة منها: إصلاح المنطق، وكتاب الألفاظ، وكتاب في معاني الشعر وكتاب القلب والإبدال.

أفاد منه ابن عاشور من آرائه وأقواله، نقلا واستشهادا، ومن ذلك قوله:" وعن ابن السكيت: الحج كثرة الاختلاف والتردد، يقال حجّ بنو فلان أطالوا الاختلاف إليه"[2]. وقال:" ونظير (ديّار) في العموم والوقوع في النفي أسماء كثيرة في كلام العرب أبلغها ابن السكيت في إصلاح المنطق إلى خمسة وعشرين"[3].

-أبو علي الفارسي (ت 377هـ):[4]

أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي، كان من أكابر أئمة النحويين. أخذ عن أبي بكر بن السراج، وأبي إسحاق الزجاج، وعلت منزلته في النحو حتى فضله كثير من النحويين على أبي العباس المبرد. أخذ عنه جماعة من حذاق

---

[1] ينظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، ج5، ص339. و سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج8، ص333. والفهرست، ابن النديم، ص114.

[2] ابن عاشور، المصدر السابق، ج2، ص218.

[3] المصدر نفسه ، ج29، ص213.

[4] ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، ابن الأنباري، ص232.

النحويين، كأبي الفتح بن جني وعلي بن عيسى الربعيّ و أبي طالب العبديّ وأبي الحسن الزعفراني، وغيرهم. وصنف كتبا كثيرة حسنة لم يسبق إلى مثلها، منها كتاب الإيضاح في النحو، وكتاب الحجة في علل القراءات السبع، وكتاب المقصور والممدود، إلى غير ذلك من الكتب.

أفاد منه ابن عاشور في مواضع كثيرة، وأخذ بآرائه وأقواله، مستدلا ومعتضدا بها على اختياراته. ومن ذلك قوله:" (والولاية) –بفتح الواو– في المشهور وكذلك قرأها جمهور القراء، وهي اسم لمصدر تولاه، وقرأها حمزة وحده –بكسر الواو– قال أبوعلي : الفتح أجود هنا"[1]. وقال في موضع آخر ناقلا قول أبي علي الفارسي :" قال أبو علي الفارسي: لو لم تضف الدائرة إلى السوء عرف منها معنى السوء، لأن الدائرة لا تستعمل إلا في المكروه"[2].

– ابن جني (ت392هـ):[3]

عثمان بني جني أبو الفتح النحوي. من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، وعلمه بالتصريف أقوى وأكمل من علمه بالنحو. أخذ عن أبي علي الفارسي، ولما مات أبو علي تصدر مكانه ببغداد، وأخذ عنه الثمانيني وعبد السلام البصري وأبو الحسن السمسمي. صنف: الخصائص في النحو، وسر صناعة الإعراب، وشرح تصريف المازني، واللمع في النحو، والمذكر والمؤنث ، ومحاسن العربية، والمحتسب في إعراب الشواذ، وشرح الفصيح ، وغيرها.

أفاد منه ابن عاشور في مسائل النحو والصرف، فذكره في مواضع عدة، مستشهدا بأقواله، آخذا بآرائه. ومن بين المواضع التي أورد فيها آراء ابن جني قوله :" ...أن ابن

---

[1] ابن عاشور، التحرير والتنوير ، ج10، ص86.

[2] المصدر نفسه ، ج11، ص14.

[3] ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، ج2، ص132.

جني قال:" وللترخيم في هذا الموضع سرّ وذلك أنهم لعظم ما هم عليه ضعفت وذلت أنفسهم وصغر كلامهم، فكان هذا من مواضع الاختصار"[1]. وقال:" وقرأ أبو جعفر (إيّابهم) بتشديد الياء. فعن ابن جني هو مصدر على وزن فِيعَال مصدر: أَيَّب بوزن فَيْعَل من الأوب مثل حوقل"[2].

- ابن يعيش (ت643هـ):[3]

هو أبو البقاء يعيش موفق الدين بن علي بن يعيش، نشأ بحلب وتلقى النحو عن فتيان الحلبي وغيره، ثم ارتحل إلى بغداد أملا في السماع من كمال الدين الأنباري، لكن شاء القدر ألا يراه، فقد توفي قبل وصوله إلى بغداد. ثم عاد إلى حلب واستقر فيها للإفادة، فانتفع الناس به حتى دان له رؤساؤها بالتلمذة. له شرح على المفصل في غاية الجودة. وتلقى عنه ابن خلكان معظم كتاب (اللمع) لابن جني، ونعته بالعلم والظرف والكياسة زخفة الروح، توفي بحلب ودفن بتربته بالمقام المنسوب إلى سيدنا إبراهيم الخليل عليه السلام سنة 643هـ.

وقد أفاد منه ابن عاشور وذكره في مواضع عدة، منها قوله :" وقال ابن يعيش: لا حجة فيه لاحتمال كونه لغة من قال سم والنصب فيه نصب إعراب لا نصب الإعلال، ورده عبد الحكيم بأن كتابته بالإمالة تدل على خلاف ذلك".[4]وقال في موضع آخر:" وقد جعل ابن يعيش في شرح المفصل ذلك للتأكيد قال(لأن الحرف قد يتكرر لقصد التأكيد)"[5].

---

[1] ابن عاشور، التحرير والتنوير ، ج25، ص260.

[2] المصدر نفسه ، ج30، ص309.

[3] ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد طنطاوي، ص215-216.

[4] ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج1، ص149.

[5] المصدر نفسه ، ج7، ص110.

د- أعلام المدرسة الأندلسية:

- ابن سيده(ت458هـ):[1]

علي بن أحمد بن سيده اللغوي النحوي الأندلسي، أبو الحسن الضرير، وقيل اسم أبيه محمد، وقيل: إسماعيل، كان حافظا، ولم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب وما يتعلق بها، متوافرا على علوم الحكمة، روى عن أبيه وصاعد بن الحسن البغدادي. صنف المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، وشرح إصلاح المنطق، وشرح الحماسة، وشرح كتاب الأخفش، وغير ذلك.

نقل ابن عاشور أقواله و آراءه، فناقشها تارة واستدل بها أخرى. ومن بين ما نقل عنه ابن عاشور ما نصه:" قال ابن سيده: القسور الأسد والقسورة كذلك، أنثوه كما قالوا: أسامة"[2].

- السهيلي (ت583هـ):[3]

عبد الرحمن بن عبد الله أبو القاسم السهيلي الخثعمي الأندلسي المالقي الحافظ، كان عالما بالعربية واللغة والقراءات، بارعا في ذلك، جامعا بين الرواية والدراية، نحويا متقدما، أديبا، عالما بالتفسير وصناعة الحديث، حافظا للرجال والأنساب. روى عن ابن العربي وأبي طاهر وابن الطراوة، وروى عنه الرندي، وابن حوط الله، وأبو الحسن الغافقي وغيرهم. صنف: الروض الأنف في شرح السيرة، شرح الجمل، التعريف والإعلام بما في القرآن من الأسماء والأعلام، وغيرها.

---

[1] ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، ج2، ص164.

[2] ابن عاشور، التحرير والتنوير ، ج29،ص330.

[3] ينظر: المرجع السابق، السيوطي، ج2، ص115.

ذكره ابن عاشور في العديد من المواضع منها قوله:"وذكر السهيلي: أن الحمد، مضبوط بضمة على تقدير ضمير الأمر والشأن"[1].

وقال في موضع آخر:" قال السهيلي : معنى العَروبة الراحة فيما بلغني عن بعض أهل العلم."[2]

- ابن مالك(ت672هـ):[3]

هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك العلامة جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجياني الشافعي النحوي، نزيل دمشق، إمام النحاة وحافظ اللّغة، ولد سنة 600هـ، وسمع بدمشق عن السخاوي والحسن بن الصباح وجماعة، وأخذ العربية عن غير واحد، وجالس بحلب ابن عمرون وغيره. له عدة تصانيف منها: ألفيته المشهورة، والكافية الشافية، ومنها المؤصل في نظم المفصل للزمخشري، وتحفة المودود في المقصور والممدود، وغيرها.

أفاد منه ابن عاشور أيما إفادة، فقد نقل عنه في مواضع عديدة، واستشهد بأقواله وآرائه. ومن بين المسائل التي ذكره فيها مسألة تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي وذلك في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ٢٨﴾ [سبأ: 28] فقال:" وتقديم الحال على المجرور جائز على رأي المحققين من أهل العربية و إن أباه الزمخشري هنا، وجعله بمنزلة تقديم المجرور على حرف الجر فجعل (كافة) نعتا لمحذوف، أي إرساله كافة، أي عامة. وقد رد عليه ابن مالك في التسهيل"[4]. وفي تأصيله لحرف (إلا) قال:" وعندي أن الذي دعا

---

[1] ابن عاشور ، التحرير والتنوير، ج19، ص262.

[2] المصدر نفسه ، ج28، ص221.

[3] ينظر: السيوطي، المرجع السابق، ج1، ص108.

[4] ابن عاشور ،التحرير والتنوير،ج22، ص198.

ابن مالك إلى هذا الاحتراز هو ما وقع للأزهري من قوله (إلا تكون استثناء وتكون حرف جزاء أصلها (إن لا) نقله صاحب لسان العرب"[1].

- ابن العلج[2]:

أبو عبد الله ضياء الدين محمد بن العلج الإشبيلي، من نحاة الأندلس في القرن السابع الهجري، أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه. له كتاب البسيط في النحو. ولم يحدد تاريخ وفاته في التراجم.

نقل ابن عاشور رأيه في موضع واحد، في مسألة تنازع الحرفين معمولا واحدا، وذلك في معرض تفسيره لقوله تعالى:﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ٢٤﴾ [البقرة: 24]، وذلك في قوله :" وتفعلوا الأول مجزوم بلم لا محالة، لأن إن الشرطية دخلت على الفعل بعد اعتباره منفيا فيكون معنى الشرط متسلطا على لم وفعلها، فظهر أن ليس هذا متنازع بين إن و لم في العمل في تفعلوا لاختلاف المعنيين فلا يفرض فيه الاختلاف الواقع بين النحاة في صحة تنازع الحرفين معمولا واحدا، كما توهمه ابن العلج أحد نحاة الأندلس"[3].

2- طريقة نقله عن النحاة :

تنوعت طرائق ابن عاشور في نقل شواهده من أقوال السابقين والمحققين. وتعددت طرق عزوه و إحالته، فتارة يذكر المصدر وصاحبه، وتارة يكتفي بذكر الرأي دون قول صاحبه، كما ينقل عن الجماعة. ونفصلها كما يلي:

---

[1] ابن عاشور، المصدر السابق، ج10، ص202.

[2] ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي ، ج2،ص370،

[3] ابن عاشور ، التحرير والتنوير، ج1، ص343.

أ-العزو بذكر المصدر وصاحبه:

نجد ابن عاشور يعزو القول إلى صاحبه، ذاكرا في ذلك صاحب القول والكتاب الذي أورده فيه، ومن ذلك قوله:" قال التفتازاني في شرح الكشاف:(ومما ينبغي أن يتعرض له وجه تكرير لفظ "إحداهما"، ولا خفاء في أنه ليس من وضع المظهر موضع المضمر، إذ ليس المذكرة هي الناسية، إلا أن يجعل إحداهما الثانية في موقع المفعول...)"[1].

وقوله:" قال العصام* في حاشية البيضاوي:" نكتة التكرير أنه كان أصل التركيب أن تذكر إحداهما الأخرى "[2].

وقوله:" قال سيبويه فى كتابه: باب ما ينتصب في التعظيم والمدح وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول ، وإن شئت قطعته فابتدأته"[3].

ب- ذكر القول دون ذكر المصدر:

ونجد ابن عاشور يذكر أقوال العلماء والمحققين دون ذكر المصدر التي ورد فيه القول أو الرأي،ومن ذلك قوله:" ولك أن تجعله مصدرا على قول الخليل بن أحمد، أي هو مفعول مطلق لفعل (ذكر) لبيان نوعه"[4]. فنلاحظ هنا أن ابن عاشور أورد رأيا للخليل بن أحمد الفراهيدي ولكنه أهمل المصدر الذي ورد فيه قول الخليل.

---

[1] ابن عاشور، التحرير والتنوير ، ج3، ص110.

* العصام الأسفراييني: إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الأسفراييني، ولد في اسفرايين من خرسان سنة 873هـ، صاحب شرح تلخيص المفتاح للقرزويني في علوم البلاغة، وله حاشية على تفسير البيضاوي،توفي سنة 945هـ. ينظر: الأعلام، خير الدين الزركلي، ج1، ص66.

[2] ابن عاشور ، المصدر السابق، ج3 ، ص110.

[3] المصدر نفسه ، ج6، ص29.

[4] المصدر نفسه ، ج24، ص29.

كما نجده في موضع آخر ينقل لنا قول أبي القاسم جار الله الزمخشري، ولكنه لا يذكر لنا المصدر الذي أورد فيه الزمخشري هذا القول، وذلك معرض تفسيره لقوله تعالى:﴿أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنْ نَشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطْ عَلَيْهِمْ كِسَفًا مِنَ السَّمَاءِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ۹﴾ [سبأ: 9] فقال:" قال الزمخشري عند قوله تعالى﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ﴾ :لأن المنيب لا يخلوا من النظر في آيات الله على أنه قادر على كل شيء من البعث و من عقاب من يكفر به. اهـ. فقال الطيبي: فيه إشارة إلى بيان نظم هذه الآية"[1].

ج-ذكر الرأي دون ذكر قول صاحبه:

يذكر لنا ابن عاشور آراء النحاة والمفسرين لكن دون التصريح بأقوالهم. ومن ذلك ذكره لرأي الزمخشري دون أن يصرح بقوله في مسألة الوصف بـ(كافة) عند تفسيره لقوله عز وجل:﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ [سبأ: 28] فقال:" كافة يوصف بها العاقل وغيره وأنه تعتريه وجوه الإعراب، كما هو مختار الزمخشري"[2].

في تفسير قوله تعالى﴿.. أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ ...﴾ [المائدة: 19] نقل رأي أبي بكر الباقلاني (ت402هـ) بخصوص تخليص (أنْ) للمضارع ولكنه لم يورد قول الباقلاني في ذلك، فقال:" ويظهر أن إفادة(أن) تخليص المضارع للمستقبل إفادة أكثرية وليست بمطردة، وقد ذهب إلى ذلك أبو حيان وذكر أن أبا بكر الباقلاني ذهب إليه"[3].

أما عند تفسير قوله تعالى:﴿حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ﴾ [الجن: 24] نقل ابن عاشور رأي الأخفش وابن مالك في مسألة تضمين (إذا) معنى الشرط، دون أن يورد أقوالهم في ذلك، فقال:" وعلى رأي الأخفش وابن مالك(إذا) في محل جر بـ(حتى) واقتران جملة(سيعلمون) بالفاء دليل على أن (إذا) ضمن معنى الشرط"[4].

---

[1] ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج22، ص155.

[2] المصدر نفسه ، ج22،ص198.

[3] المصدر نفسه ، ج6، ص160.

[4] المصدر نفسه ، ج 29، ص246.

د-**النقل عن الجماعة:**

يورد ابن عاشور ما اتُّفق عليه بين أئمة النحو مشيرا إلى ذلك بقوله: عند أئمة النحو أو أهل اللّغة، أو الجمهور، أو النحاة أو أهل البصرة والكوفة، أو المحققين، وغيرها من المصطلحات التي تدل على الجماعة.

ومن ذلك ما أورده من اِتفاق أهل اللّغة على استعمال لفظ "السِلم" بكسر السين في موضع استعمال "السَلم" بفتح السين ، وذلك في قوله:" جزم أئمة اللّغة بأن السلم – بكسر السين– وفتحها بالتحريك يستعمل كل واحد منهما فيما يستعمل فيه الآخر"[1].

وقال في موضع آخر آخذا برأي أئمة اللّغة في قوله:" وذكر **الشيخ بن عرفة*** في درس تفسيره، أن صيغة المفاعلة تقتضي أن المجعول فيها فاعلا هو البادئ بالمحاجة، ولم يذكر أئمة اللّغة هذا القيد في استعمال صيغة المفاعلة"[2].

كما يبين ما لم يتفق عليه أهل العلم في مسألة من المسائل، أو يعبر عن اختلافهم فيها. ومن ذلك ما أورده في معرض تفسيره لقوله تعالى:﴿فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا فَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ٢٠٠﴾ [البقرة: 200]، فقال:" (أَشَدَّ) معطوفا على ذكر المجرور بالكاف من قوله

---

[1] ابن عاشور، المصدر السابق ، ج2، ص276.

[2] المصدر نفسه ، ج7، ص326.

* الشيخ بن عرفة: هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن عرفة الورغمي التونسي، ولد سنة 716هـ، إمام علامة برع في الأصول والفروع والعربية والمعاني والبديع، سمع عن ابن عبد السلام الهواري وابن سلمة وغيرهم، له مصنفات عدة، منها: المبسوط في المذهب ، ومختصر الحوفي في الفرائض، وتفسيره المشهور بتفسير ابن عرفة، توفي سنة 803هـ. ينظر: تفسير ابن عرفة، محمد بن عرفة، تح: جلال الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط1، 2008م، ص07.

(كذكركم) ولا يمنع من ذلك ما قيل من امتناع العطف على المجرور بدون إعادة الجار لأن ذلك غير متفق عليه بين أئمة النحو"[1].

ويورد ما اتفق عليه كثير من أئمة النحو، ومن ذلك ما أورده في مسألة زيادة (من) للتوكيد، فقال:" وحرف (من) زائدة لتوكيد، وهذا من زيادة (من) في الإيجاب على رأي كثير من أئمة النحو"[2].

3- موقفه من آراء المدارس النحوية :

نقل ابن عاشور عن أئمة النحو واللّغة آراءهم وأقوالهم على اختلاف مذاهبهم ومدارسهم، ولم يتعصب لأحد منهم. يقول نبيل أحمد صقر:" فلم يترك ابن عاشور مدرسة نحوية إلا وأخذ منها،وقرن بين أقوال رجالها، وقارن بين مذاهبهم وأكثر الأقوالِ كان يعزيها إلى أصحابها، علاوة على جهوده النحوية التي زاحمت كثيرا هذه الأقوال"[3].

والجدير بالذكر أن ابن عاشور لم يطلق عليها مصطلح المدرسة، وإنما كان يشير إلى المدرستين، إما بقوله:(البصريين أو الكوفيين)، ولم نجده يذكر ما يدل على المدارس النحوية الأخرى مثل المدرسة البغدادية أو الأندلسية وغيرهما من المدارس النحوية، وإنما يشير إليهما عند ذكر علم من أعلامهما كقوله:" من نحاة الأندلس"[4].

وسنبين في هذا العنصر كيفية تعامل ابن عاشور مع المدارس النحوية. فقد كان ابن عاشور يرجح رأي البصريين تارة، ويميل إلى الكوفيين تارة، ويوافق نحاة تفردوا بآرائهم في مسائل ويستدرك عليهم في مسائل أخرى، ويلتزم الحياد في الكثير من المواقف النحوية . ومن بين مواقفه تجاه المدارس النحوية نجد:

---

[1] ابن عاشور ، التحرير والتنوير، ج2، ص246.

[2] المصدر نفسه، ج29.،ص189.

[3] نبيل أحمد صقر، منهج ابن عاشور في التحرير والتنوير، ص37.

[4] ابن عاشور ، المصدر السابق، ج1، ص343.

أ- موافقته للبصريين:

تعامل ابن عاشور مع أعلام من البصرة، ونقل من مصادرهم كما سبق في هذا الفصل، وفيما يلي سنورد ثلاث مسائل جمعتها من تفسيره تدل على موافقته الكثيرة للبصريين ، وهي:

1_ **عدم جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور:**

اختلف أهل النحو في عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور، بين مانع ومجيز، فذهب أهل الكوفة إلى جواز ذلك مستدلين بما ورد عندهم من أدلة وحجج، وذهب أهل البصرة إلى عدم جواز ذلك[1].

وقد وافق ابن عاشور البصريين في هذه المسألة، فقال:" وقيل يجعل (ومَن اتَّبَعك) مفعولا معه لقولك(حسبك) بناء على قول البصريين أنه لا يجوز عطف الضمير المجرور اسم ظاهر، و هو أولى وأرشق"[2].

2_ **الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم:**

اختلف أهل المِصْرَين بين أصل اشتقاق الاسم، فذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوَسْمِ وهو العلامة ، وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السُّمُوِّ وهو العُلُوُّ، واحتج كل فريق بما يراه دليل على رأيه[3].

وقد اختار ابن عاشور في هذه المسألة رأي البصريين، ووافقهم بقوله:" الاسم في كلام العرب هو العلَم... فأصل صيغته عند البصريين من الناقص الواوي، فهو إما سِمْو

---

[1] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ج2، ص34.

[2] ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج10،ص65.

[3] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري ، ج1، ص27.

بوزن حِمْل، أو سُمْو بوزن قُفْل... وذهب الكوفيون إلى أن أصله وِسم يكسر الواو، لأنه من السمة وهي العلامة، و رَأيُ البصريين أرجح من ناحية تصاريف هذا اللفظ"[1].

3_ **مجيء (أو) بمعنى الواو ، وبمعنى (بل) :**

اختلف الكوفيون والبصريون في مسألة مجيء (أو) بمعنى (بل) في قوله تعالى:﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ١٤٧﴾ [الصافات: 147]، فذهب الكوفيون إلى أن (أو) تكون بمعنى الواو وتكون بمعنى (بل) ، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو، ولا بمعنى بل، واحتج كل واحد منهم بما رآه دليلا على أقواله[2].

ووافق ابن عاشور في هذه المسألة مذهب البصريين، ورجح رأيهم، وذلك في قوله:" فحرف(أو) في قوله(أو يزيدون) بمعنى (بل) على قول الكوفيين واختيار الفراء و أبي علي الفارسي وابن جني وابن بَرْهان. واستشهدوا بقول جرير:

مَاذَا فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِمْ لَمْ أُحْصِ عِدَّتَهُمُ إِلَّا بِعَدَّادِ

كَانُوا ثَمَانِينَ أَو زَادُوا ثَمَانِية لَولَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلتُ أَوْلَادِي

والبصريون لا يجيزون ذلك إلا بشرطين أن يتقدمها نفي أو نهي و أن يعاد العامل، وتأولوا هذه الآية بأن (أو) للتخيير، والمعنى إذا رآهم الرائي تخير بين أن يقول: هم مائة ألف، أو يقول: يزيدون. ويرجحه أن المعطوف بـ(أو) غير مفرد بل هو كلام مبيّن ناسب أن يكون الحرف للإضراب"[3].

ب-استدراكه على البصريين:

---

[1] ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج1، ص148-149.

[2] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ج2، ص46.

[3] ابن عاشور، المصدر السابق ، ج23، ص179-180.

لم يقف ابن عاشور عند موافقة البصريين، وإنما يستدرك عليهم في بعض المسائل. وفيما يلي سنذكر مسائل جمعتها من تفسيره يظهر فيها استدراكه على البصريين أرتبها كما يلي:

1_ تقدم معمول المصدر عليه:

ذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز تقديم معمول المصدر أو شيء يتعلق بالمصدر عليه، وحجتهم في ذلك أن المصدر ضعيف في عمله، فإذا وجدوا أمامهم نصوصا فصيحة تخالف قاعدتهم لجأوا إلى تأويلها لكي لا تنخرم قاعدتهم[1].

وقد رد عليهم ابن عاشور مذهبهم هذا في معرض تفسيره لقوله تعالى ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ٨٣﴾ [البقرة: 83]، فقال :" وقوله(وبالوالدين إحسانا) هو مما أخذ عليهم الميثاق به وهو أمر مؤكد دل عليه تقديم المتعلق على متعلقه وهما(بالوالدين إحسانا). وأصله وإحسانا بالوالدين، والمصدر بدل من فعل، والتقدير(بالوالدين إحسانا). ولا يريبك أنه معمول مصدر. وهو لا يتقدم على عامله على مذهب البصريين، لأن تلك دعوى واهية دعاهم إليها أن المصدر في معنى (أن) و(الفعل)، فهو في قوة الصلة ومعمول الصلة لا يتقدم عليها مع أن (أن) و(الفعل) هي التي تكون في معنى المصدر لا العكس"[2].

---

[1] ينظر: نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، وليد عاطف الأنصاري، دار الكتاب الثقافي، اربد، الأردن، ط2، 1435هـ- 2014م ص154.

[2] ابن عاشور ، التحرير والتنوير ،ج1 ،583.

ج-موافقته الكوفيين:

كما تعامل ابن عاشور مع أعلام الكوفة، ونقل من مصادرهم، كما سبق في هذا الفصل. وفيما يلي سنورد ثلاث مسائل جمعتها من تفسيره تدل على موافقته للكوفيين أرتبها كما يلي:

1_ إعراب فعل الأمر:

إن الأصل في الأفعال البناء، ولكنهم أعربوا المضارع للمشابهته الاسم، وأبقوا الماضي مبنيا على أصله، لكن اختلف النحاة في فعل الأمر أمبني هو أم معرب؟ فذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر معرب مجزوم، وذهب البصريون إلى أنه مبنيّ على السكون[1].

وقد وافق ابن عاشور الكوفيين في هذه المسألة عند تفسيره لقوله تعالى:﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ٨٠﴾ [التوبة: 80]، فقال ابن عاشور:" فأما قوله (أو لا تستغفر لهم) فموقعه غريب ولم يُعنَ المفسّرون والمعربون ببيانه، فإنّ كونه بعد (لا) مجزوما يجعله في صورة النهي، ومعنى النهي لا يستقيم في هذا المقام إذ لا يستعمل النهي في معنى التخيير والإباحة، فلا يتأتى منه معنى يعادل معنى التسوية التي استعمل فيها الأمر. ولذلك لم نر علماء الأصول يذكرون التسوية في معاني صيغة النهي كما ذكروها في معاني صيغة الأمر .

وتأويل الآية: إما أن تكون (لا) نافية ويكون جزم الفعل بعدها لكونه معطوفا على فعل الأمر ، فإن فعل الأمر مجزوم بلام الأمر المقدرة على التحقيق، وهو مذهب

[1] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ج2، ص82.

الكوفيين، واختاره الأخفش من البصريين، وابن هشام و أبو علي بن الأحوص شيخ أبي حيان، وهو الحق، لأنه لو كان مبنيا للزم حالة واحدة"[1].

2_ تقديم الحال على صاحبها المجرور:

أجمع النحاة على منع تقديم الحال على صاحبها المجرور بالإضافة ، كما اتفقوا على جواز تقديمها على صاحبها المجرور بحرف جر زائد، لكنهم اختلفوا في تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي. فذهب البصريون[2]، إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي ، وذهب الكوفيون إلى جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف أصلي[3].

واختار ابن عاشور مذهب الكوفيين في معرض تفسيره لقول تعالى:﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ٢٨﴾ [سبأ: 28]، فقال :" فإن (كافة) من ألفاظ العموم ووقعت هنا حالا من (الناس) مستثنى من عموم الأحوال، وهي مقدمة على صاحبها المجرور بالحرف"[4].

وأكد اختياره لهذا المذهب في موضع آخر فقال:" وتقديم الحال على المجرور جائز على رأي المحققين من أهل العربية، وإن أباه الزمخشري هنا وجعله بمنزلة تقديم المجرور على حرف الجر"[5].

---

(1) ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج10، ص277-278.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبي حيان الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1418هـ-1998م، ج3، ص1579.

(3) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، تح:محمد باسل عيون السود،دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ج1، ص590.

(4) ابن عاشور،المصدر السابق ، ج22، ص198.

(5) المصدر نفسه ، ج22، ص198.

3_ العطف على الضمير المجرور بدون إعادة حرف الجر:

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر إلا في الضرورة الشعرية[1]، وذهب الكوفيون إلى جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر، وذلك نحو قولك (مررت بك وزيد)[2].

ووافق ابن عاشور الكوفيين في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر، ففي معرض تفسيره لقوله تعالى:﴿وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا٣﴾ [الجن: 3] ، قال :" وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص وأبو جعفر وخلف بفتح الهمزة على أنه معطوف على الضمير المجرور بالباء في قوله (فآمنّا به) أي وآمنا بأنه تعالى جَد ربنا. وعدم إعادة الجار مع المعطوف على المجرور بالحرف مستعمل، وجوزه الكوفيون على أن حرف الجر كثير حذفه مع (أنّ) فلا ينبغي أن يختلف في حذفه هنا على هذا التأويل"[3]. وقال في موضع آخر:" ولا يمنع من ذلك ما قيل من امتناع العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار"[4].

د-استدراكاته على الكوفيين:

لم يقف ابن عاشور عند موافقة الكوفيين، وإنما يستدرك عليهم في بعض المسائل. وفيما يلي سنذكر مسائل جمعتها من تفسيره يظهر فيها استدراكه على الكوفيين أرتبها كما يلي:

---

(1) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص34.

(2) ينظر: إعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء العكبري، تح: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط1 ،1417هـ-1996م، مجلد1، ص363.

(3) ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج 29، ص222.

(4) المصدر نفسه ،ج2،ص240.

ـ وزن شيطان:

ووزن شيطان اختلف فيه البصريون والكوفيون من علماء العربية، فقال الكوفيون أنّ وزن شيطان (فعلان)، وقد رد ابن عاشور عليهم رأيهم، وذلك في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ١٤﴾ [البقرة: 14]، إذ قال:" قال الكوفيون هو فعلان من شاط بمعنى هاج أو احترق أو بطل ووجه التسمية ظاهر. ولا أحسب هذا الخلاف إلا أنه بحث عن صيغة اشتقاقه فحسب، أي البحث عن حروفه الأصول وهل أن نونه أصل أو زائد، و إلا فإنه لا يظن بنحاة الكوفة أن يدَّعوا أنه يعامل معامل الوصف الذي فيه زيادة الألف والنون مثل غضبان، كيف وهو متفق على عدم منعه من الصرف في قوله تعالى:(وحفظناها من كل شيطان رجيم) . وقال ابن عطية ويرد على قول الكوفيون أن سيبويه حكى أن العرب تقول تشيطن..."[1].

هـ- موقف الحياد من المدرستين:

كما وافق ابن عاشور البصريين واستدرك عليهم، وافق من جهة أخرى الكوفيين واستدرك عليهم، مما ينم عن تكوينه المستقل. وفيما يلي سأذكر مسائل تدل على اختياره موقف الحياد من المدرستين:

1ـ القول في (ال) :

اختلف البصريون والكوفيون في موضع (ال) في قوله تعالى :﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ٥٠﴾ [ص: 50]، على قولين ذكرهما ابن عاشور في تفسيره للآية ، دون أن يرجح أو أن يختار بينهما. ويتجلى ذلك في قوله:" و (مفتحة) حال من (جنات عدن)، والعامل في الحال ما في (للمتقين) من معنى الفعل وهو الاستقرار فيكون (ال) في

[1] ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج1، ص290.

(الأبواب) عوضا عن الضمير. والتقدير: أبوابها على رأي نحاة الكوفة، وأما عند البصريين ف(الأبواب) بدل من الضمير في(مفتحة) على أنه بدل اشتمال أو بعض، والرابط بينه وبين المبدل منه محذوف تقديره : الأبواب منها"[1].

3_ بين تقدير (لا) النافية و(لام) التعليل:

اختلف النحاة في (اللام) المقدرة بعد (أن) في قوله تعالى:﴿أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ١٥٦﴾ [الأنعام: 156]، وهم في ذلك على قولين ذكرهما ابن عاشور دون أن يرجح أو أن يختار بينهما، وقد أوردهما في قوله:" وقوله (أن تقولا) في موضع التعليل لفعل (أنزلناه) على تقدير لام التعليل محذوفة على ماهو معروف من حذفها مع (أن) والتقدير: لأن تقولوا ، أي لقولكم ذلك في المستقبل، أي لملاحظة قولكم وتوقع وقوعه، فالقول باعث على إنزال الكتاب .... ويؤول المعنى إلى أن إنزال الكتاب فيه حكم منها حكمة قطع معذرتهم بأنّهم لم ينزل إليهم كتاب، أو كراهية أن يقولوا ذلك، أو لتجنب أن يقولوه، وذلك بمعرفة المقام إيثارا للإيجاز فلذلك يقدر مضاف مثل: كراهية أو تجنب. وعلى هذا التقدير جرى نحاة البصرة، وذهب نحاة الكوفة إلى أنه على تقدير (لا) النافية فالتقدير عندهم : أن لا تقولوا"[2].

و- التوفيق بين المدرستين:

ارتفع سقف الاجتهاد عند ابن عاشور إلى درجة التوفيق بين أقوال البصريين والكوفيين كلما أمكن ذلك في مسائل الاختلاف. وفيما يلي مسائل يظهر فيها ذلك:

---

[1] ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج23، ص282.

[2] المصدر نفسه، ج8، ص179.

1_ وزن كلمة (جَدِيد) :

اختلف نحاة البصرة والكوفة في وزن (جديد) في قوله تعالى : ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ۷﴾ [سبأ: 7]، فقال البصريون هو على وزن فعيل بمعنى فاعل، وقال الكوفيون هو على وزن فعيل بمعنى مفعول، وهم بذلك يبحثون عن دلالته، فجاء ابن عاشور بمخرج يجمع بين القولين المختلفين ويظهر ذلك في قوله:" ويشبه أن يكون (جد) اللازم مطاوعا لـ(جدّه) المتعدّي كما كان (جبر العظم) مطاوعا لـ(جبر) كما في قول العجاج :

قد جابر الدين الإله فجبر

وبهذا يحق الجمع بين قول البصريين الذين اعتبروا جديدا فعيلا بمعنى فاعل، وقول الكوفيين بأنه فعيل بمعنى مفعول"[1].

[1]ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج22، ص150.

المبحث الثالث: أدلة ابن عاشور في الاختيارات وعباراته .

لقد ثبت لدينا من خلال المبحث السابق تكوين ابن عاشور المجتهد المستقل الذي يوافق ويستدرك على المدارس النحوية أحيانا، ويستقل باجتهاداته في أحيان أخرى، ولو باختيارات لأقوال من سبقوه حسب ما توفر لديه من الأدلة. وفيما يلي جمع للمصطلحات والعبارات والاستدلالات التي استعملها ابن عاشور في اختياراته:

أ- أدلته العقلية والنقلية:

اعتمد ابن عاشور على أدلة النحو العربي المختلفة العقلية منها والنقلية من سماع وقياس وإجماع واستصحاب حال، وذلك في الاحتجاج للمسائل النحوية وتحليلها، والاستدلال لمنهجه واختياره.

وأدلة النحو الغالبة أربعة، ذكر ابن جني منها ثلاثة: السماع والقياس والإجماع[1]. وقال ابن الأنباري(ت577هـ):" أدلة النحو ثلاثة، نقل، وقياس و استصحاب حال"[2].

قال السيوطي(ت911هـ):" و أدلة النحو الغالبة أربعة ...وهي السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال"[3].

اعتمد ابن عاشور على هذه الأدلة في تفسيره للاستشهاد بها على أقواله ، وفيما يلي مواضع استشهد بها ابن عاشور في اختياراته، رتبتها حسب الأدلة:

---

[1] ابن جني الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، مصر، ط2 ، 1952م، ج1، ص34.

[2] ابن الأنباري ، الإغراب في جدل الإعراب، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط2 ،1391هـ،1971م، ص81.

[3] ينظر: الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، تح: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، دط، 1426هـ-2006م، ص14.

1-السماع:

يعد أول الموارد اللّغوية وعمود النحو تأصيلا وتقعيدا،وقد عرفه السيوطي (ت911ه) بقوله:"هو ما ثبت في كلام العرب من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى ، وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده"[1]. وقد اعتضد الشيخ ابن عاشور بهذا الدليل إما لرد رأي أو تقريره، وفيما يلي مواضع يظهر فيها ذلك :

- الموضع الأول:

إذا كان المخاطب مثنّى استعمل العرب صيغة الجمع في الاثنين طلبا لخفة اللفظ عند إضافته إلى ضمير المثنى كراهية اجتماع مثنيين، فإن صيغة التثنية ثقيلة لقلة دورانها في الكلام.

وقد اعتمد ابن عاشور على ما سمع من العرب في هذا المضمار، واستعمله في تفسيره لقوله تعالى:﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ٤﴾ [التحريم: 4] فقال:" وإذا كان المخاطب مثنّى كانت صيغة الجمع في (قلب) مستعملة في الاثنين طلبا للخفة عند إضافته إلى ضمير المثنى كراهية اجتماع مثنيين فإن صيغة التثنية ثقيلة لقلة دورانها في الكلام. فلما أمن اللبس ساغ التعبير بصيغة الجمع عن التثنية. وهذا استعمال للعرب غير جار على القياس. وذلك في كل اسم مثنى أضيف إلى اسم مثنى فإن المضاف يصير جمعا كما في هذه الآية ... و أكثر استعمال العرب و أفصحه في ذلك أن يعبروا بلفظ الجمع مضافا إلى اسم المثنى لأن صيغة الجمع قد تطلق على الاثنين في الكلام فهما

[1] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، مرجع سابق،ص24.

يتعاوران، ويقل أن يؤتى بلفظ المفرد مضافا إلى اسم المثنى. وقال ابن عصفور: هو مقصور على السماع ، وذكر له أبو حيان شاهدا قول الشاعر[1]:

حَمَامَةَ بَطْنِ الواديَيْنِ تَرَنَّمِى ... سَقَاك منَ الغُرِّ الغَوَادِى مطِيرُهَا ".[2]

-الموضع الثاني:

كما اعتمد ابن عاشور على ما ورد من كلام العرب في مناقشته للمسألة تقديم الخبر في باب كان وأخواتها الاسم ، وقال بأن ذلك وارد في كلام العرب كثير، وذكر عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ١٧٧﴾ [البقرة: 177]، قال :" وقرأ الجمهور(لَيْسَ الْبِرُّ) برفع البر على أنه اسم ليس والخبر هو أن تولوا وقرأه حمزة وحفص عن عاصم بنصب البرَّ على أن قوله (أن تولوا) اسم ليس مؤخر، ويكثر في كلام العرب تقديم الخبر على الاسم في باب كان و أخواتها إذا كان أحد معمولي هذا الباب مركبا من أن المصدرية وفعلها "[3].

ومن المثالين السابقين نرى أن ابن عاشور اعتضد بالسماع آلية لإثبات القواعد النحوية.

---

(1) البيت لـ: توبة من حمير، ينظر: الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تح: عمر الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت- لبنان،ط1 ،1418هـ-1997م،،ص324.

(2) ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج28، ص357.

(3) المصدر نفسه ،ج3، ص129.

2-القياس:

هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن كل ذلك منقولا عنهم، وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولا عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب[1].

ويتردد لفظ القياس كثيرا في تفسير ابن عاشور ، وهو من الأصول المعتمدة لديه، ويتبين ذلك في المواضع الآتية:

-الموضع الأول:

عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ٤﴾ [النور: 4]، اعتضد ابن عاشور بهذا الدليل في تعدية الفعل (رمى) فقال:" وعدي فعل الرمي إلى مفعول بصيغة الإناث كل ذلك بناء على الغالب ...ولكن هذا الحكم في الجميع يشمل ضد أهل هذه الصيغة في مواقعها كلها بطريق القياس"[2].

-الموضع الثاني:

عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ٢٣﴾ [الأنفال: 23]، وعند حديثة عن تفرع الجمل، قال:" واعلم أن ليس عطف جملة (ولو أسمعهم لتولوا) على جملة (ولو علم الله فيهم خير لأسمعهم) بمقصـود منه تفـرع الثانية على الأولـى تفرع القضايا بعضها على بعض في تركيب القياس"[3].

---

[1] ينظر: الإغراب في جدل الإعراب، ابن الأنباري ، ص45.

[2] ابن عاشور ، التحرير والتنوير ،ج18، ص159.

[3] المصدر نفسه ، ج9، ص309.

-الموضع الثالث:

عند تفسير قوله تعالى:﴿ وَإِنْ كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوا أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا١٤١﴾ [النساء: 141]، قال:" والاستحواذ: الغلبة والإحاطة، أبقوا الواو على أصلها ولم يقلبوها ألفا بعد الفتحة على خلاف القياس، وهذا أحد الأفعال التي صححت على خلاف القياس مثل: استجوب، وقد يقولون: استحاذ على القياس"[1].

3-الإجماع:

لغة: الإجماع في اللغة مصدر الفعل الرباعي أجمع، وله معنيان:

أحدهما :العزم، يقال :أجمعت على الأمر، أي :عزمت عليه عزمًا لا يلحقه توانٍ ولا نقص.

والآخر :الاتفاق، يقال :أجمع القوم على كذا، أي :اتفقوا عليه وتواطئوا.

اصطلاحا:

والمقصود به إجماع نحاة البصرة والكوفة على قاعدة نحوية، أو صرفية أو حكم في مسألة لا مجال لردها ، أو رفضها.[2]

وجدنا ابن عاشور قد تطرق إلى إجماع أوسع وهو إجماع اللغويين فذكر في تفسيره :

-الموضع الأول:

---

[1] ابن عاشور، المصدر السابق، ج5، ص237.

[2] ينظر: أصول الدرس النحوي في أمالي ابن الحاجب، سليمان عودة أبو صعيليك ، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية، ط2، 1438هـ، 2017م، ص128.

عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشًا ﴾ [الأنعام: 142]وذلك في قوله:" أجمع أهل اللغة على أن الفرش هو صغار الإبل"[1].

-الموضع الثاني:

عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَالَ يَا ابْنَ أُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي٩٤﴾ [طه: 94] وذلك في قوله:" وقد أجمع القراء على كسر اللام في لحيتي"[2].

-الموضع الثالث:

عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ١﴾ [ق: 1]، قال:" وقد أجمع من يعتد به من القراء على النطق به ساكن الآخر سكون هجاء في الوصل والوقف."[3]

4-استصحاب الحال:

أشار ابن عاشور إلى الاستصحاب ولكنه ليس على طريقة النحويين وهو إلى البلاغة أقرب ومن ذلك:

-الموضع الأول:

عند تفسيره لقوله تعالى:﴿قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ٣٤﴾ [النمل: 34]، قال:" وجملة (وكذلك يفعلون) استدلال على المستقبل بحكم الماضي على طريقة الاستصحاب، وهو كالنتيجة للدليل"[4].

- الموضع الثاني:

عند تفسيره لقوله تعالى:﴿قَالَتْ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا٢٠﴾ [مريم: 20]، قال:" وقولها (ولم أك بغيا) فهو نفي لأن تكون بغيا من قبل تلك الساعة،

---

(1) ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج8، ص125.

(2) المصدر نفسه، ج16، ص293.

(3) المصدر نفسه، ج26، ص276.

(4) المصدر نفسه، ج19، ص266.

فلا ترضى بأن ترمى بالبغاء بعد ذلك. فالكلام كناية عن التنزه عن الوصم بالبغاء بقاعدة الاستصحاب"[1].

ب- **عباراته الدالة على الاختيار:**

اختلفت عبارات ابن عاشور الدالة على اختياراته، وفي هذا العنصر سنذكر هاته العبارات مرتبة كما يلي:

1- التعبير بقوله "وعنـــــدي":

وظف ابن عاشور هذا التعبير مصطلحا لبيان وجهة نظره في المسائل النحوية وإظهار اختياره فيها، ومن ذلك ما ذكره في تفسيره:

-الموضع الأول:

عند تفسير قوله تعالى﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: 107]، ذكر ابن عاشور داعي الفصل بين هذه الآية والتي قبلها، فقال:" وقوله (ألم تعلم أن الله له ملك السماوات والأرض) قال البيضاوي: هو متنزل من الجملة التي قبله منزلة الدليل، لأن الذي له ملك السماوات والأرض لا جرم أن يكون قديرا على كل شيء، ولذا فصلت هذه الجملة عن التي قبلها، وعندي أن موجب الفصل هو أن هاته الجملة بمنزلة التكرير للأولى، لأن مقام التقرير ومقام التوبيخ كلاهما مقام تكرير لما به التقرير والإنكار تعديدا على المخاطب"[2].

ومن خلال قول ابن عاشور يظهر لنا أنه استعمل كلمة (عندي) ليبين رأيه واختياره في مسألة فصل الآية السابقة عن ما قبلها.

- الموضع الثاني:

---

[1] ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج16، ص82.

[2] المصدر نفسه ، ج1، ص665.

في معالجة ابن عاشور للمفردات والكشف على دلالة الألفاظ، لم يكتف بنقل ما أورده صناع المعاجم، بل تخيّر منها ما يراه مناسبا ومن ذلك تبيين رأيه في معنى (التفث) من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: 29] ، فقال:" والتفث: كلمة وقعت في القرآن وتردد المفسرون في المراد منها. واضطرب علماء اللغة في معناها، لعلهم لم يعثروا عليها في كلام العرب المحتج به.... وعندي أن فعل (ليقضوا) ينادي على أن التفث عمل من أعمال الحج، وليس وسخا ولا ظفرا ولا شعرا"[1].

-الموضع الثالث:

استعمل ابن عاشور لفظ (عندي) ليبين موقفه من التراكيب النحوية ، والمسائل المتعلقة بالجمل. ويظهر ذلك في قوله:" ولا يبعد عندي في مثل هذا التركيب أن يكون احتباكا قائما مقام شرطين وجزاءين فإحدى الجملتين مستقبلة و الأخرى ماضية"[2].

ومن خلال الأقوال السابقة تبين لنا كيف عبر ابن عاشور عن اختياره باستعمال كلمة (عندي) ليدل على رأيه .

2_التعبير بـــ"الصحيح":

استعمل ابن عاشور هذا التعبير ليدل على اختياراته في المسائل النحوية واللّغوية. ومن بين المواضع التي استعمله فيها نذكر:

الموضع الأول:

عند تفسيره لقوله تعالى ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ٣٢﴾ [البقرة: 32]، قال :" والعليم كثير العلم وهو من أمثلة المبالغة على الصحيح ويجوز كونه صفة مشبهة"[1].

---

[1] ابن عاشور، المصدر السابق،ج17، ص249.

[2] المصدر نفسه ، ج9، ص331.

-الموضع الثاني:

كما استعمل هذا المصطلح للدلالة على اختياره في حديثه عن مجيء الواو اعتراضية في قوله تعالى :﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ۹﴾ [الحشر: 9] ، فقال:" وجملة (وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) تذييل، والواو اعتراضية، فإن التذييل من قبيل الاعتراض في آخر الكلام على الرأي الصحيح"[2].

3-"الأصح":

جعل ابن عاشور هذا التعبير مصطلحا ليدل على ترجيحه لقولين جائزين كلاهما. ومن ذلك:

الموضع الأول :

قوله:" وفي (بئس) وضدها (نعم) خلاف في كونهما فعلين أو اسمين والأصح أنهما فعلان"[3].

الموضع الثاني:

قوله:" والسين حرف يمحض المضارع للاستقبال فهو مختص بالدخول على المضارع وهو كحرف سوف ، والأصح أنه لا فرق بينهما في سوى زمن الاستقبال"[4].

4_التعبير بـ "الأصوب":

---

[1] ابن عاشور ، التحرير والتنوير ،ج1،ص415.

[2] المصدر نفسه ، ج28، ص94.

[3] المصدر نفسه، ج1، ص603.

[4] ابن عاشور، التحرير والتنوير ، ج1، ص741.

استعمل هذا التعبير ليبين أصوب الآراء، ويدل به على اختياره، وجاء ذلك في مواضع، منها:

الموضع الأول:

عند تفسيره لقوله تعالى:﴿وَاسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ٤١﴾ [ق: 41] قال:" واللائق بالجري على المحامل الثلاثة المتقدمة أن يكون (يوم ينادي المنادي) مبتدأ وفتحته فتحة بناء، لأنه اسم زمان أضيف إلى جملة، فيجوز فيه الإعراب والبناء على الفتح، ولا يناكده أن فعل الجملة مضارع، لأن التحقيق أن ذلك وارد في الكلام الفصيح وهو قول نحاة الكوفة وابن مالك. ولا ريبة في أنه الأصوب"[1].

-الموضع الثاني:

عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُتَّكِئِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ نِعْمَ الثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا٣١﴾ [الكهف: 31] ، قال:" وأما الإستبرق فهو معرّب عن الفارسية، وأصله في الفارسية (إستبره) أو (إستبر) بدون هاء أو (إستقره) أو (إستفره). وقال ابن دريد: هو سرياني عرب وأصله (إستروه). وقال ابن قتيبة : هو رومي عرب ، ولذلك فهمزته همزة قطع عند الجميع ، وذكره بعض علماء اللغة في باب الهمزة وهو الأصوب"[2].

5_ التعبير بـــ"المختار":

استعمل ابن عاشور هذا التعبير للدلالة على اختياراته في المسائل النحوية، في عدة مواضع نذكر منها:

---

[1] المصدر نفسه ، ج26، ص330.

[2] المصدر نفسه، ج15، ص313.

-الموضع الأول:

عند تفسيره لقوله تعالى:﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ٨٤﴾ [الأنعام: 84]، قال:" وقوله (كلا هدينا) اعتراض، أي كل هؤلاء هديناهم يعني إبراهيم وإسحاق ويعقوب، فحذف المضاف إليه لظهوره، وعوض عنه التنوين في (كل) تنوين عوضا عن المضاف إليه، كما هو المختار"[1].

-الموضع الثاني:

عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ٤٣﴾ [الزمر: 43]، قال:" فالواو في (أو لو كانوا) عاطفة كلام المجيب على كلامهم، وهو من قبيل ما سُمّي بعطف التلقين في قوله تعالى (قال ومن ذريتي) في سورة البقرة ، ولك أن تجعل الواو للحال كما هو المختار"[2].

6_ التعبير بـــ"المعول عليه":

استعمل ابن عاشور هذا التعبير للدلالة على اختياراته في المسائل النحوية، في عدة مواضع نذكر منها:

-الموضع الأول:

عند تفسيره لقوله تعالى:﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ٧٢﴾ [المؤمنون: 72]، قال:" زيادة اللفظ لزيادة المعنى ، ولذلك حسنت قراءة من قرأ (خرجا فخراج ربك خير)، يعني أم تسألهم على هدايتك لهم قليلا من عطاء الخلق،

---

[1] ابن عاشور ، التحرير والتنوير ،ج7، ص337.

[2] المصدر نفسه ،ج24، ص27.

فالكثير من عطاء الخالق خير)اهـ. وهذا الذي ينبغي التعويل عليه، لأن الأصل في اللغة عدم الترادف"[1].

-الموضع الثاني:

في حديثه عن دخول (قد) على المضارع، في قوله تعالى:﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ٣٣﴾ [الأنعام: 33]، قال:" والتحقيق أن كلام سيبويه لا يدل إلا على أنّ (قد) يستعمل في الدلالة على التقليل لكن بالقرينة، وليست بدلالة أصلية ، وهذا هو الذي استخلصته من كلامهم ، وهو المعول عليه عندي"[2].

7_**التعبير بـ"التحقيق"**:

استعمل ابن عاشور هذا التعبير للدلالة على اختياراته في المسائل النحوية في عدة مواضع نذكر منها:

-الموضع الأول:

عند تفسيره لقوله تعالى:﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ٢٣٦﴾ [البقرة: 236] قال:" و أو في قوله (أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً) عاطفة على تمسوهن المنفي، و أو إذا وقعت في سياق النفي تفيد مفاد واو العطف فتدل على انتفاء المعطوف و المعطوف عليه معا، ولا تفيد المفاد الذي تفيده في الإثبات، وهو كون

---

[1] ابن عاشور، المصدر السابق،ج18، ص97.

[2] المصدر نفسه ،ج7، ص196.

الحكم لأحد المتعاطفين ، نبه على ذلك الشيخ ابن الحاجب في أماليه، وصرح به التفتازاني في شرح الكشاف، وقال الطيبي: إنه يؤخذ من كلام الراغب، وهو التحقيق"[1].

-الموضع الثاني:

عند تفسيره لقوله تعالى:﴿إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ١٣﴾ [البروج: 13]، قال:" وضمير الفصل في قوله (هو يبدئ) للتقوي، أي لتحقيق الخبر ولا موقع للقصر هنا، إذ ليس في المقام ردّ على من يدّعي أن غير الله يبدئ ويعيد. وقد تقدم عند قوله تعالى: (وأولئك هم المفلحون) في سورة البقرة أن ضمير الفصل يليه الفعل المضارع على قول المازني، وهو التحقيق"[2] .

-الموضع الثالث:

عند تفسيره لقوله تعالى:﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ٦﴾ [الفاتحة: 6]، قال:" بدل أو عطف بيان من الصراط المستقيم، وإنما جاء نظم الآية بأسلوب الإبدال أو بيان دون أن يقال: اهدنا صراط الذين أنعمت عليهم المستقيم.... إذ التحقيق عندي أن عطف البيان نوع من البدل"[3].

8_ التعبير بـــ"الأرجح":

استعمل ابن عاشور هذا التعبير للدلالة على اختياراته في المسائل النحوية، في عدة مواضع نذكر منها:

-الموضع الأول:

---

[1] ابن عاشور، المصدر السابق، ج2، ص458.

[2] المصدر نفسه ، ج30، ص249.

[3] المصدر نفسه ،ج1، ص192.

عند تفسيره لقوله تعالى:﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ١٦﴾ [غافر: 16]، قال :" (يوم هم بارزون) بدل من (يوم التلاقي). (وهم بارزون) جملة اسمية والمضاف ظرف مستقبل وذلك جائز على الأرجح بدون تقدير "[1].

-الموضع الثاني:

عند تفسيره لقوله تعالى:﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ٢٤﴾ [البقرة: 24]، وقال:" وجيء بأن الشرطية التي الأصل فيها عدم القطع مع أن عدم فعلهم هو الأرجح"[2].

9_ التعبير بـ"هو الأظهر":

استعمل ابن عاشور هذا التعبير للدلالة على اختياراته في المسائل النحوية، في عدة مواضع نذكر منها:

-الموضع الأول:

عند تفسيره لقوله تعالى:﴿وَالْفَجْرِ١﴾ [الفجر: 1]، قال:" فالتعريف في الفجر تعريف الجنس وهو الأظهر لمناسبة عطف (والليل إذا يسري). ويجوز أن يراد فجر معين: فقيل أريد وقت صلاة الصبح من كل يوم وهو عن قتادة، وقيل فجر يوم النحر وهو الفجر الذي يكون فيه الحجيج بالمزدلفة وهذا عن ابن عباس وعطاء وعكرمة، فيكون تعريف (الفجر) تعريف العهد"[3].

-الموضع الثاني:

---

[1] ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج24، ص109.

[2] المصدر نفسه ، ج1، ص342.

[3] المصدر نفسه، ج30، ص313.

عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ٥﴾ [البقرة: 5] ، قال:" وقوله (هم المفلحون) الضمير للفصل، والتعريف في المفلحون للجنس، وهو الأظهر إذ لا معهود هنا بحسب ظاهر الحال، بل المقصود إفادة أن هؤلاء مفلحون، وتعريف المسند بلام الجنس إذا حمل على مسند إليه معرف أفاد الاختصاص فيكون ضمير الفصل لمجرد تأكيد النسبة"[1].

10_ التعبير بـــ"الوجه عندي":

استعمل ابن عاشور هذا التعبير للدلالة على اختياراته في المسائل النحوية، في عدة مواضع نذكر منها:

-الموضع الأول:

عند تفسيره لقوله تعالى:﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَهُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ٩٢﴾ [الأنعام: 92]، قال"وأما جملة (ولتنذر أم القرى)، فوجود واو العطف في أولها مانع من تعليق (لتنذر) بفعل (أنزلناه)، ومِنْ جعْل المجرور خبرا عن (كتاب) خلافا لتفتزاني، إذ الخبر إذا كان مجرورا لا يقترن بواو العطف ولا نظير لذلك في الاستعمال ، فوجود لام التعليل مع الواو مانع من جعلها خبرا آخر لـ(لكتاب)، فلا محيص عند توجيه انتظامها مع ما قبلها من تقدير محذوف أو تأويل بعض ألفاظها ، والوجه عندي أنه معطوف على مقدر ينبئ عنه السياق"[2].

-الموضع الثاني:

---

[1] ابن عاشور ، التحرير والتنوير ،ج1،ص246.

[2] المصدر نفسه ، ج7،ص371.

عند تفسيره لقوله تعالى:﴿وَمَنْ نُعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِي الْخَلْقِ أَفَلَا يَعْقِلُونَ٦٨﴾ [يس: 68] وقوله:" والوجه عندي أن تكون (ومن نعمّره) عطفا على جملة (ولو نشاء)، فهي جملة شرطية عطفت على جملة شرطية"[1]. وقوله في موضع آخر:" والوجه عندي أن يكون استثناءً منقطعا"[2].

-الموضع الثالث:

عند تفسيره لقوله تعالى:﴿وَاذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ٤١ ارْكُضْ بِرِجْلِكَ هَذَا مُغْتَسَلٌ بَارِدٌ وَشَرَابٌ٤٢﴾ [ص: 41-42] ، قال:" وتأولوا ذلك على أقوال تتجاوز العشرة وفي أكثرها سماجة، وكلها مبني على حملهم الباء في قوله (بنصب) على أنها باء التعدية لتعدية فعل (مسّني) أو باء الآلة، مثل: ضربه بالعصا، أو يؤول النُّصب والعذاب إلى معنى المفعول الثاني من باب أعطى. والوجه عندي أن تحمل الباء معنى السببية بجعل النُّصب والعذاب مسببين لمس الشيطان إياه"[3].

11_ التعبير بـــ"الأولى عندي":

استعمل ابن عاشور هذا التعبير للدلالة على اختياراته في المسائل النحوية، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ٣٣﴾ [الزخرف: 33] ، قال:" ويحتمل، وهو الأولى عندي، أن يكون التعريف في الناس للعهد مراد به بعض طوائف البشر، وهم أهل مكة وجمهورهم على طريق الاستغراق العرفي"[4].

---

[1] ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج23، ص54.

[2] المصدر نفسه ،ج23، ص188.

[3] المصدر نفسه ،ج23، ص269.

[4] المصدر نفسه،ج25، ص204.

12_ التعبير بـــ"والحق عندي":

استعمل ابن عاشور هذا التعبير للدلالة على اختياراته في المسائل النحوية، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى:﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ٣٦﴾ [البقرة: 36]، قال:" وفي اعتبار الجملة الاسمية الخالية من الواو حالا خلاف بين أئمة العربية. منع ذلك الفراء والزمخشري، وأجازه ابن مالك وجماعة، والحق عندي أن الجملة الاسمية تستغني بالضمير عن الواو وبالواو عن الضمير"[1].

13_ التعبير بـــ"الذي يظهر لي":

استعمل ابن عاشور هذا التعبير للدلالة على اختياراته في المسائل النحوية، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَنْقِمُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ٥٩﴾ [المائدة: 59] قال ابن عاشور بعد ذكره لعدة آراء في مسألة عطف قوله تعالى : (وأن أكثرهم فاسقون):" وأما عطف قوله تعالى (وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ)، فقرأه جميع القرّاء –بفتح همزة (أنّ) – على أنه معطوف على (أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ). وقد تحير في تأويلها المفسّرون لاقتضاء ظاهرها فسق أكثر المخاطبين مع أن ذلك لا يعترف به أهله.... والذي يظهر لي أن يكون قوله تعالى: (و أن أكثرهم فاسقون) معطوف على (أن آمنا بالله) على ما هو المتبادر"[2].

عرضنا في هذا الفصل شخصية ابن عاشور النحوية ، حيث قمنا بالوقوف عند مصادره النحوية وغير النحوية في تفسيره، وكذا كيفية تعامله مع المدارس النحوية وموقفه من أعلامها، ذاكرين عباراته في اختياراته مع إيراد أدلته العقلية والنقلية في ذلك. ونعرض في الفصل الموالي نماذج من اختيارات ابن عاشور النحوية في تفسيره.

---

[1] ابن عاشور، المصدر السابق، ج1، ص436-437.

[2] المصدر نفسه، ج6، ص245.

الفصل الثالث: اختيارات ابن عاشور النحوية في التحرير والتنوير

المبحث الأول:اختيارات ابن عاشور في باب الأسماء

المبحث الثاني:اختيارات ابن عاشور في باب الأفعال

المبحث الثالث:اختيارات ابن عاشور في باب الحروف

المبحث الأول: اختيارات ابن عاشور في باب الأسماء

في هذا المبحث سنتطرق إلى اختيارات ابن عاشور في القضايا النحوية المتعلقة بالأسماء، محاولين بذلك الوصول إلى ضبط وتصنيف المسائل التي كان لابن عاشور فيها اختيار نحوي.

1) مجيء الحال من المضاف إليه:

ذكر ابن عاشور مصوغات مجيء الحال ومن المضاف إليه في مواضع عدة منها:

الموضع الأول:

قال ابن عاشور في تعليقه على قوله تعالى:﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ١٣٥﴾ [البقرة: 135] ما نصه:" والوجه أن يجعل حنيفا حالا من إبراهيم. وهذا من مواضع الاتفاق على صحة مجيء الحال من المضاف إليه، ولك أن تجعله حالا لملة إلا أن (فَعِيلًا) بمعنى فاعل يطابق موصوفه"[1].

فقد أشار ابن عاشور بهذا القول إلى أنّ هناك مواضع تسوِغ مجيء الحال من المضاف إليه، معبرا عن اختياره بقوله:(والوجه).

الموضع الثاني:

وأما في تفسيره لقوله تعالى:﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ٨٨﴾ [هود: 88]، قال ابن عاشور:" وجملة (عليه توكلت) في موضع الحال من اسم الجلالة، أو من ياء المتكلم

[1] ابن عاشور، التحرير والتنوير ، ج1، ص737.

في قوله (توفيقي) لأن المضاف هنا كالجزء من المضاف إليه فيسوغ مجيء الحال من المضاف إليه"[1]، وهنا أشار ابن عاشور إلى مسوغ من مسوغات مجيء الحال من المضاف إليه وهو أن يكون المضاف كالجزء من المضاف إليه.

الموضع الثالث:

وفي معرض تفسيره لقول الله عز وجل:﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ٢هُدًى وَرَحْمَةً لِلْمُحْسِنِينَ٣﴾ [لقمان: 2-3]، قال:" وانتصب (هدى ورحمةً) على الحال من (الكتاب) وهي قراءة الجمهور، و إذ كان(الكتاب) مضافا إليه فمسوغ مجيء الحال من المضاف إليه أن (الكتاب) أضيف إليه ما هو اسم جزئه أو أنه حال من الآيات، والعامل في الحال ما في اسم الإشارة من معنى الفعل"[2]. فقد بيّن ابن عاشور مسوغاً آخر من مسوغات مجيء الحال من المضاف إليه ، وهو أن المضاف جزء من المضاف إليه.

يتبين من خلال ما سبق أن ابن عاشور، يرى جواز مجيء الحال من المضاف إليه بشروط.

-عرض المسألة عند النحاة:

اختلف النحاة في جواز مجي الحال من المضاف إليه من عدمه، إلى ثلاثة مذاهب: فمنهم من أجاز ذلك مطلقا، ومنهم من منعه مطلقا، ومنهم من أجاز مجيء الحال من المضاف إليه بشروط:

أ) المذهب الأول: المجيزون مطلقا:

[1] ابن عاشور، التحرير والتنوير ، ج12، ص146.

[2] المصدر نفسه، ج21، ص140-141.

ذهب بعض البصريين إلى جواز مجيء الحال من المضاف إليه مطلقا[1] وهو مذهب سيبويه[2] وأبي علي الفارسي[3]، ووافقهم ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد(ت688هـ) في قوله:" و أنشد أبو علي :

أَرَى رَجُلاً منهم أَسِيفاً، كأَنَّمَا... يَضُمُّ إلى كَشْحَيْه كَفّاً مُخَضَّبا[4]

وقال: يجوز أن يكون (مخضّبا) صفة لرجل، ويقال: رجل مخضب كما يجوز أن يكون حالا من الضمير الذي في (يضمّ)، ويجوز أن يكون حالا من الهاء في كشحيه، وهذه الوجوه كلها صحيحة لا اعتراض فيها إلا قوله: حالا من الهاء فإن الهاء مخفوض بالكشح وليس في الكشح معنى الفعل. ولا بد للحال من فعل أو معنى فعل على حسب ما تقدم، والجواب: أنه جعل (مخضبا) حالا من الهاء، فهو في تقدير : يضم إليه ، لأنه إذا ضم إلى كشحه فقد ضمه إليه، وهذا النوع في كلام العرب مرعي معوّل عليه"[5].

واستدلوا لرأيهم بما ورد من كلام العرب ، ومنه قول النابغة الجعدي[6]:

كَأَنَّ حَوافِرَهُ مُدبِراً .... خُضبِنَ وَإِن كانَ لَم يُخضَبِ

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب من كلام العرب، أبي حيان ، ج2، ص491.

(2) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد، تح: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت–لبنان،ط1 ،1407هـ–1986م،سفر لأول، ص530.

(3) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تح: محمد كامل بركات،دار الفكر، دمشق–سوريا،ط1 ،1402هـ–1982م، ج2،ص25.

(4) البيت للأعشى، ينظر: عمر فاروق الطباع ، ديوان الأعشى،دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، دط، دت، ص19.

(5) ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد، البسيط في شرح جمل الزجاجي،ص529–530.

(6) ينظر: أحمد حسن بسج، النابغة الجعدي عصره حياته وشعره،دار الكتب العلمية،بيروت–لبان،دط،1994م، ص56.

وقول تأبط شرا[1]:

سَلَبْتَ سِلَاحِي بَائِسًا وَشَتَمْتَنِي.... فَيَا خَيْرَ مَسْلُوبٍ وَيَا شَرَّ سَالِبِ

وقول زيد الفوارس[2]:

عَوذٌ وبُهْثَةُ حَاشِدُونَ عَلَيهِمُ.... حَلَقُ الحَدِيدِ مُضَاعَفًا يتَلَهَّبُ

فـ(مدبرا) حال من (الهاء) وهي في محل جر مضاف إليه في قول النابغة، و(بائسا) حال من (الياء) وهي في محل جر مضاف إليه في قول تأبط شرا، أما في قول زيد الفوارس فجاءت الحال من (الحديد) الذي هو مضاف إليه.

وذكر بعض النحويين أن مجيء الحال من المضاف إليه ضعيف ووجوده قليل[3]، قال ابن عادل(ت880هـ):" مجيء الحال من المضاف إليه قليل"[4].

ووافقه السمين الحلبي في تفسيره[5]. وقال ابن الشجري:" والحال من المضاف إليه قليل مستضعف، وإن كان قد جاء في الشعر القديم.[6]

---

[1] ينظر: ديوان تأبط شرا و أخباره، علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، ط2 ، 1419هـ – 1999م، ص62.

[2] ينظر: بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب، الألوسي محمود شكري البغدادي، تح: محمد بهجة الأثري، دار الكتاب المصري،ط2 ،دت، ج2،ص138.

[3] ينظر: خزانة الأدب ولب لسان العرب، عبد القادر عمر البغدادي، تحك محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان،ط2 ،2009م،ج7،ص06.

[4] ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب،تح: عادل أحمد عبد الموجود وجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، دط ،2011م ،ج13 ،ص210.

[5] ينظر: الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي ، تح: علي محمد عوض وجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط2 ،2013م ،ج5،ص13.

[6] ينظر: أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، تح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1413،1هـ–1992م،ج3،ص96.

ب) المذهب الثاني: المانعون مطلقا:

وذهب بعضهم إلى منع مجيء الحال من المضاف إليه[1]، وهو مذهب أبي البقاء العكبري(ت616هـ) نقله عنه السمين الحلبي (ت 756هـ) في قوله:" وقال أبو البقاء (ينفق كيف يشاء) مستأنف، ولا يجوز أن يكون حالا من الهاء – يعني في (يداه) – لشيئين: أحدهما: أن الهاء مضاف إليها، و الثاني: أن الخبر يفصل بينهما.[2]

ج) المذهب الثالث: المجيزون بشروط:

ذهب الجمهور إلى جواز مجيء الحال من المضاف إليه ولكن بشروط[3]، وهو رأي ابن مالك(ت672هـ) في قوله:" إن كان المضاف بمعنى الفعل حسن جعل المضاف إليه صاحب حال، نحو: عرفت قيام زيد مسرعا، وهو راكب الفرس عريانا، وإلى هذين المثالين ونحوهما أشرت بقولي(ولا يضاف غير عامل الحال إلى صاحبه) فعلم أن إضافة عامل الحال إلى صاحب الحال جائزة، وأن إضافة ما ليس عاملا في الحال إلى صاحبها غير جائزة، وإلا ما استغني، و إلا أن يكون المضاف جزءه أو كجزئه"[4].

وقال في ألفيته:[5]

وَلَا تُجِزْ حَالًا مِنَ المُضَافِ إليهِ... إلَا إذَا اقْتَضَى المُضَافُ عَمَلَه.

أَوْ كَانَ مَالَهُ أُضِيفَا... أو مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيفَا

---

(1) ينظر: الدر المصون ، السمين الحلبي ، ج2،ص567.

(2) ينظر: : المرجع نفسه، ج2،ص567.

(3) ينظر: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن صالح الفوزان، دار المسلم للنشر والتوزيع، الرياظ، المملكة العربية السعودية، دط،1999م،ص480.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي مختون، هجر للطباعة، الجيزة، ط1 ،1410هـ-1990م، ج2،ص342.

(5) ابن مالك، متن ألفية ابن مالك، ضبط و تعليق: عبد اللطيف محمد بن الخطيب،دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت ،ط1، 1427هـ-2006م، ص23.

وشرحا لهذا قال ابن عقيل(ت769هـ):" لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه، إلا إذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال: كاسم الفاعل، والمصدر، ونحوهما مما تضمن معنى الفعل، وكذلك يجوز مجيء الحال من المضاف إليه: إذا كان المضاف جزءا من المضاف إليه، أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه."[1]

ووافقهم أبو حيان الأندلسي(ت745هـ) في قوله:" و إن كان ذو الحال مجروراً بالإضافة، فإما تكون الإضافة محضة،أو غير محضة،إن كانت غير محضة، فإما أن يكون المضاف في تأويل رفع، أو نصب، أو لا، إن كان فيجوز مجيء الحال منه، نحو: يعجبني قيام زيدا مسرعا ، وركوب الفرس عريانا، ولا يجوز تقديمهما على العامل، وإن لم يكن في تأويل ذلك فلا يجوز مجيء الحال منه، نحو: ضربت غلام هند ضاحكة، وسواء أكان جزءا أم كجزء"[2].

مثال كون المضاف جزءا، نحو قوله تعالى:﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ٤٧﴾ [الحجر: 47] ، و إنما جاز لأن المضاف (صدور) جزء من المضاف إليه(هم)، فـ(إخوانًا) حال من المضاف إليه (هم) في (صدورهم). [3]

ونحو قول امرئ القيس[4]:

كَأَنَّ سَرَاتَهُ لَدَى البَيتِ قَائِمًا .... مَدَاكُ عَرُوسٍ أو صِلايَةَ حَنْظَلِ

فـ(قائمًا) حال من (الهاء) في (سراته)، وهي في محل مضاف إليه، وإنما جاز لأن

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح محمد محي الدين عبد الحميد،، دار التراث للنشر والتوزيع،القاهرة، مصر،ط2 ،1400هـ-1980م،ج2،ص268-269.

(2) أبو حيان الأندلسي،ارتشاف الضرب من كلام العرب،ج2،ص491.

(3) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك، ص342.

(4) ينظر: شرح القصائد العشر، تح: عبد السلام الحوفي، يحيى بن علي التبريزي، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان،دط، 1418هـ-1997م، ص60.

المضاف(سراة) جزء ما أضيف إليه.[1]

أما مثال كون المضاف كجزء من المضاف إليه[2]، نحو قوله تعالى:﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ١٢٣﴾ [النحل: 123]، وقوله تعالى﴿ دِينًا قِيَمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [الأنعام: 161] و قوله عز وجل:" ﴿ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [البقرة: 135]"، فإن (حنيفا) في الآيات حال من المضاف إليه (إبراهيم)، وإنما جاز لأن المضاف (ملة) كجزء ما أضيف إليه[3].

وقال ابن الناظم:" حجتهم في ذلك أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها حقيقة، كما في نحو: جاء زيد راكبا، أو حكما كما في نحو : هذا زيد قائما، فإنّ قائما حال من زيد والعامل فيها في هذا من معنى (أشير) وليس بعامل في (زيد) حقيقة بل حكما ، ولا يجوز أن يكون العامل في الحال غير العامل في صاحبها حقيقة أو حكما البتة. وإذا عرفت هذا ظهر لك أنه لا يجوز أن يكون الحال من المضاف إليه إلا إذا كان المضاف عاملا في الحال أو جزء ما أضيف إليه، أو مثل جزئه فإن لم يكن شيئا من ذلك امتنع مجيء الحال من المضاف إليه..."[4]

-الاستنتاج :

يتبين مما سبق، أن ابن عاشور قد اختار المذهب الثالث القائل بجواز مجيء الحال من المضاف إليه شرط أن يكون العامل في الحال هو العامل في المضاف إليه، أو جزء ما أضيف إليه، أو كجزئه.

---

(1) ينظر: اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط، بدر الدين ناصر البدر، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، دط،1420هـ،2000م،ج1،ص92.

(2) ينظر: شرح التسهيل ، ابن مالك، ص342.

(3) ينظر اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط ،: بدر الدين ناصر البدر، ص92.

(4) ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1 ،1420هـ–2000م،ص237.

2) تقديم الحال على صاحبها المجرور:

عرض ابن عاشور مسألة جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور، وعدّ ذلك الحق عند أهل العربية ، رغم مخالفة الزمخشري لهذا، ورد ذلك عند تفسيره لقوله تعالى:﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ٢٨﴾ [سبأ: 28] ، قال:" فإن (كافة) من ألفاظ العموم ووقعت هنا حالا من (الناس) مستثنى من عموم الأحوال وهي مقدمة على صاحبها المجرور بالحرف ... وتقديم الحال على المجرور جائز على رأي المحققين من أهل العربية وإن أباه الزمخشري هنا وجعله بمنزلة تقديم المجرور على حرف الجر."[1] أي: (كافةً) حال مقدمة على صاحبها المجرور وهو (الناس).

لقد أجاز ابن عاشور تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف جر أصلي (غير زائد)، واختار بذلك رأي من قالوا بجوازه، مُعبراً عن اختياره بقوله(على رأي المحققين).

-عرض المسألة عند النحاة:

أجمع النحاة على منع تقديم الحال على صاحبها المجرور بالإضافة ، كما اتفقوا على جواز تقديمها على صاحبها المجرور بحرف جر زائد، لكنهم اختلفوا في تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي. وهم في ذلك على مذهبين:

أ) المذهب الأول: المانعون

ذهب جمهور النحويين[2]، وبعض البصريين[3]، إلى أنه لا يجوز أن تقول: مررت جالسة بهندٍ. وهو مذهب سيبويه في قوله:" واعلم أنه لا يقال قائما فيها رجل، فإن

---

[1] ابن عاشور ، التحرير والتنوير،ج22،ص198.

[2] ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل ، ج2،ص264.

[3] ينظر: ارتشاف الضرب من كلام العرب، أبي حيان، ج3،ص1579.

قال قائل: أجعله بمنزلة راكبا مرّ زيد ، وراكبا مرّ الرجل، قيل له:فإن مثله في القياس، لأن فيها وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل، وليس بفعل، ولكن هن أنزلن منزلة ما يستغنى به الاسم من الفعل، فأجره كما أجرته العرب واستحسنت. ومن ثم صار مررت قائما برجل لا يجوز"[1]، ووافقه أبو العباس المبرد(ت285هـ) فقال:"وتقول : مررت راكبا بزيد، إذا كان (راكبا) لك، فإن أردت أن يكون لزيد لم يجز"[2].

وتبعهم ابن السراج(ت316هـ)[3]،والنحاس (ت338هـ)[4]، والزمخشري (ت538هـ) فـــي قوله :" ومن جعله حال من المجرور متقدما عليه فقد اخطأ، لأن تقدم حال المجرور عليه في الإحالة بمنزلة تقدم المجرور على الجار"[5].

وهو رأي الصيمري (ت541هـ) في قوله:" وتقول : مررت بزيد راكبا و مررت راكبا بزيد إن جعلته حالا منك جاز، وإن جعلته حالا من زيد لم يجز تقديمه لأن ما عملت فيه الياء لا يجوز تقديمه "[6].

---

(1) سيبويه ، الكتاب ، ج2،ص277.

(2) المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، ط2 ، 1399هـ-1979م، ج4، ص181.

(3) ينظر: الأصول في النحو، ابن السراج، تح:عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة،بيروت-لبنان،ط3 ،1417هـ-1996م، ج2، ص222.

(4) ينظر: إعراب القرآن، أبي جعفر النحاس، تح:خالد العلي، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط2 ،1429هـ-2008م،ص793.

(5) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، مكتبة العبيكان، الرياظ، ط1، 1418هـ-1998م،ج5،ص123.

(6) علي بن إسحاق الصيمري، التبصرة والتذكرة ، تح: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر ،دمشق، ط1، 1402هـ، 1982م، ج1،ص297-298.

ووافقه الشلوبين (ت645هـ)[1]، وقال به ابن الحاجب(ت646هـ)[2] وابن هاشم(ت761هـ)[3] والأزهري(ت905هـ) في قوله :"و للحال المؤسسة مع صاحبها ثلاث حالات، إحداها في الأصل أن يجوز فيها أن تتأخر عنه، وأن تتقدمه، و الثانية : أن تتأخر عليه وجوبا و ذلك كأن تكون محصورة أو يكون صاحبها مجرورا بحرف غير زائد"[4].

وتبعهم القونوّي (ت1195هـ) في قوله :" ولا يتقدم الحال على صاحبها المجرور على الأصح "[5].

واحتج المانعون لرأيهم بأن قالوا إن تعلّق العامل بالحالِ ثانٍ لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى إلى صاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة، ولكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل، وأن فعلا واحدا لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضا من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير[6].

وبعضهم يعلل منع التقدم بالجملة على حالة المجرور بالإضافة، و بعضهم يعلل بأنّ حال المجرور نسبه بحال عمل فيه حرف جر مضمن معنى الاستقرار، نحو زيد في الدار متكئا، فكما لا يتقدم الحال على حرف جر في هذا و أمثاله، لا يتقدم عليه نحو:

---

(1) ينظر: التوطئة، أبي علي الشلوبين، تح: يوسف أحمد المطوع،دار الكتب ، القاهرة، مصر، ط2 ،1401هـ-1981م، ص213-214.

(2) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تح: إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ط1 ،1425هـ-2005م، ج1،ص298.

(3) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت-لبنان، دط، دت، ج2، ص324.

(4) خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح،تح:محمد باسل عيون السود،دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان،ط1، 1421هـ-2002م،ج1،ص589.

(5) عصام الدين بن محمد القونوي، حاشية القونوي على تفسير البيضاوي ،ج10،ص276.

(6) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله الأزهري،ج1،ص589.

مررت بهند جالسة[1]، كما قالوا إن تقدم حال المجرور عليه في الإحالة بمنزلة تقدم المجرور على الجار، وهذا غير جائز[2].

وقالوا بأن الحال لما كانت صفة لذي الحال في المعنى، كانت معمولة بحرف الجر في المعنى العامل في صاحبها. وكما لا يتقدم المجرور على الجار فكذلك ما هو في حكمه[3].

ب) المذهب الثاني: المجيزون

ذهب الكوفيون إلى جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف أصلي[4]،وهو رأي أبي الحسن ابن كيسان(ت 299هـ) وأبو علي الفارسي[5]، وابن برهان العكبري (ت 456هـ) في قوله:" وهذا قول أبي علي، وابن كيسان، وإليه نذهب، لقوله تعالى:﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ٢٨﴾ [سبأ: 28]، و(وكافة) حال من (الناس) وقد تقدم على المجرور باللام، وما استعملت العرب (كافة) قط إلا حالا"[6].

ووافقهم ابن عطية(ت546هـ)[7]، وفي تفسير قوله تعالى:﴿وَآمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ ﴾ [البقرة: 41] قال ابن عادل:"وجعل (مصدّقاً) حالا من (ما) المجرورة

---

(1) ينظر شرح التسهيل،: ابن مالك، ج2،ص336.

(2) ينظر :الكشاف،: الزمخشري، ج5،ص123.

(3) ينظر: شرح ألفية ابن معط، مكتبة الخريجي، علي موسى الشولي، الرياض،ط1 ،1405هـ-1985م، ج1،ص563

(4) ينظر: شرح التوضيح على التصريح، خالد الأزهري، ج1،ص590.

(5) أبو علي الفارسي، المسائل الحلبيات، تح:حسن الهنداوي، دار المنارة، بيروت-لبنان، ودار القلم، دمشق-سوريا،ط1، 1407 هـ .-1987م، ص179.

(6) ابن برهان العكبري، شرح اللمع، تح: فائز فارس، السلسلة التراثية، الكويت، ط1 ،1404هـ-1984م،ج1، ص137- 138.

(7) ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، تح:عبد السلام عبد الشافي محمد،دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان،ط1، 1422هـ-2001م،ج4،ص420.

باللام قدمت عليها. وإن كان صاحبها مجرورا، لأن الصحيح جواز تقديم حال المجرور بحرف الجر عليه"[1].

وتبعهم أبو حيان(ت 745هـ) في قوله:" أما قول الزمخشري (ومن جعله حالا إلى آخره) فذلك مختلف فيه، ذهب الأكثرون إلى أن ذلك لا يجوز، وذهب أبو علي وابن كيسان وابن برهان ومن معاصرينا ابن مالك إلى أنه يجوز ، وهو الصحيح"[2].

وقال ابن مالك[3]:

وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوا وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدَ

ووافقه المكودي(ت807هـ)[4]، وابن عقيل[5]،وابن طولون(ت953هـ)[6].

واحتج المجيزون لرأيهم بأن قالوا إن حجة المنع ضعيفة، و إن ذلك وارد في كلام العرب[7]، ومنه قوله تعالى:﴿وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ١٨﴾ [يوسف: 18] فقوله(عَلَى قَمِيصِهِ) في موضع نصب حال من (الدم) والتقدير: جَاءُوا بِدَمٍ كَذِبٍ عَلَى قَمِيصِهِ. ومثاله كذلك قوله عز وجل:﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ

---

(1) ابن عادل، اللباب في تفسير الكتاب، ج2،ص13.

(2) أبو حيان ، البحر المحيط، ج7،ص269.

(3) ابن مالك، متن ألفية ابن مالك، ص23.

(4) أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، تح: إبراهيم شمس الدين،دار الكتب العلمية –بيروت – لبنان، ط1417،1هـ–1996م،ص125.

(5) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ج2،ص264.

(6) ينظر: شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، ابن طولون، تح: عبد الحميد جاسم،ومحمد الفياض الكبيسي، دار الكتب العليمة، بيروت– لبنان،ط1423،1هـ – 2002م،ج1،ص412.

(7) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك، ج2،ص336.

لَا يَعْلَمُونَ٢٨﴾ [سبأ: 28]، و(كافةً) حال من الناس وقد تقدم على المجرور وما استعملت العرب كافة قط إلا حالا.[1]

قال قيس بن ذريح[2]:

حَلَفتُ لَها بِالمَشعَرَينِ وَزَمزَمٍ وَذو العَرشِ فَوقَ المُقسِمينَ رَقيبُ

لَئِنْ كَانَ بَردُ المَاءِ هَيْمَانَ صادِياً إِلَـــــيَّ حَبيباً إِنَّها لَحَبِيبُ

فـ(هيمان ، وصاديا) حالان من الضمير المجرور بـ (إلى) وهو (الياء)[3].

وقال المخبل السعدي[4]:

إِذَا المَرْءُ أَعْيَتهُ المُروءَةُ ناشِئًا .... فَمَطْلَبُها كَهْلاً عَلَيْهِ شَدِيدُ

حيث قدم الحال(كهلاً) على صاحبها المجرور بحرف جر(عليه).

وقال الشاعر[5]:

تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمُ بَعْدَ بَينِكُمْ ... بِذِكْرَاكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمُ عِنْدِي

فـ(طرّا) حال من الكاف في عنكم وهو مجرور بعن.[6]

---

[1] ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك ،ج2،ص337.

[2] ينظر: ديوان قيس بن ذريح (قيس لبني)، اعتنى بجمعه: عبد الرحمن المصطفاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت– لبنان، ط2، 1425هـ–2004م ،ص60.

[3] ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، ج2،ص265.

[4] ينظر: عشرة شعراء مقلون، حاتم صالح الضامن،جامعة بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،دط،1411هـ – 1990م، ص77.

[5] البيت بلا نسبة، ينظر: المقاصد النحوية، بدر الدين العيني، تح: علي محمد فاخر وآخرون،دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،ط1، 1431هـ–2010م، مج3،ص1127.

[6] المكودي، شرح المكودي على ألفية ابن مالك، ص125.

وقال طليحة بن خويلد: [1]

فَإِنْ تَكُ أَذْوَادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ... فَلَنْ يَذْهَبُوا فِرْغًا بِقَتْلِ حِبَالِ

و(فرغا) حال من بقتل[2].

كما قالوا إنه قد جاء تقديم الحال على صاحبها المجرور وما يتعلق به[3].

ومن ذلك قول الشاعر[4]:

مَشْغُوفَةً بِكَ قَدْ شُغِفَتُ وَإِنَّمَا ... حُمَّ الفِرَاقُ فَمَا إِلَيكَ سَبِيلُ

أي شغفت بك مشغوفة[5]. ومشغوفة حال من الكاف في (بك).

وقال آخر[6]:

غَافِلًا تَعْرِضُ المَنِيَّةُ لِلمَرْءِ ... فَيُدعَى وَلَاتَ حِينَ إِبَاءِ

أي : تعرض المنية للمرء غافلا[7]. وغافلا حال من (المرء).

وقالوا إذا جاز تقديمها على المجرور والعامل فتقديمها عليه دون العامل أجوز.[8]

---

[1] ينظر: المقاصد النحوية، بدر الدين العيني، مج3،ص1123.

[2] ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2،ص265.

[3] الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، دط، دت، ج22،ص142.

[4] البيت بلا نسبة ينظر: المقاصد النحوية ، بدر الدين العيني،مج3،ص1129.

[5] ينظر: البحر المحيط، أبي حيان، ج7،ص269.

[6] البيت بلانسبة، ينظر: شرح التسهيل ، ابن مالك، ج2،ص338. وأضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، الشنقيطي، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ط1، 1426هـ، ج6 ، ص684.

[7] أبو حيان البحر المحيط،ج7، ص269.

[8] الألوسي، روح المعاني، ج22، ص142.

أما القياس فإن المجرور بحرف مفعول به في المعنى، فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به.[1]

-الاستنتاج:

هكذا يتبين مما سبق أن ابن عاشور اختار المذهب الثاني، وهو مذهب الكوفيين في جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي، وذلك لحجية السماع الذي استشهدوا به وهو أقوى أدلة النحو في إرساء القواعد النحوية وتثبيتها[2].

3) تقديم الحال على الفعل العامل فيها:

قال ابن عاشور عند تفسير قوله تعالى:﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُكُرٍ ٦ خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ ٧﴾ [القمر: 6-7]، مانصه:" وانتصب خشعا أبصارهم على الحال من الضمير المقدر في (يدع الداع) وإما من ضمير (يخرجون) مقدما على صاحبه"[3].

جعل ابن عاشور (خشعا) حالاً من الضمير في (يخرجون) ، وهو مقدم على الفعل العامل فيه، فاختار جواز تقدم الحال على الفعل العامل فيها.

-عرض المسألة عند النحاة:

اختلف النحويون في جواز تقديم الحال على الفعل العامل فيها، بين مجيز ومانع، و كل فريق منهما قدّم حججه على النحو التالي:

---

(1) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تح: علي محمد معوض و عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1 ،1420هـ-2000م،ج1، ص334.

(2) ينظر: مبادئ تأصيل السماع في كتاب سيبويه، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، فاطمة محمد أمين عمري، مجدي حاج إبراهيم، الجامعة العالمية ، ماليزيا، العدد الثالث، السنة العاشرة، ديسمبر 2018م، ص 116 .

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير،ج27،ص178.

-المذهب الأول: المانعون

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر نحو(راكبا جاء زيد) ويجوز مع المضمر نحو(راكبا جئت)[1]، وهو مذهب الكسائي(ت189هـ)[2]، والفراء(207هـ)[3]، ووافقهم والأخفش(ت215هـ) وأبو إسحاق الجرمي (ت 525هـ) [4].

واحتجوا لرأيهم بأن قالوا: إنما قلنا لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها وذلك لأنه يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر، أترى أنك إذا قلت (راكبا جاء زيد) كان في (راكبا) ضمير زيد، وقد تقدم عليه ، وتقديم المضمر على المظهر لا يجوز.[5]

كما قالوا: الحال يقاس على التمييز وأن تقديم التمييز لا يجوز على العامل فيه قاله الجرمي[6].

وقال الأخفش: لا يجوز تقديمها على الفعل لبعدها عن العامل.[7]

-المذهب الثاني: المجيزون

ذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها، مع الاسم الظاهر والمضمر[8]، وهو مذهب أبي العباس المبرد في قوله:" إذا كان العامل في الحال

---

(1) ينظر: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، الزبيدي، تح: طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1407هـ-1987م، ص37.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبي حيان ، ج3،ص1582.

(3) ينظر: أسرار العربية، ابن الأنباري، تح: محمد شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 ،1418هـ-1997م، ص112.

(4) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، الأزهري، ج1، ص594.

(5) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ج1، ص217.

(6) ينظر: التذييل والتكميل، أبي حيان ، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ،ط1، 1420هـ-2000م، ج9،ص84.

(7) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، الأزهري، ج1،ص594.

(8) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ج1،ص217.

فعلا صلح تقديمها وتأخيرها لتصرف العامل فيها، فقلت: جاء زيدٌ راكبًا، وراكباً جاء زيدٌ ، وجاء راكبازيدٌ، قال تعالى:﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُكُرٍ ٦خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ ٧﴾ [القمر: 6-7] وكذلك قائما لقيتُ زيدا، وقائما أعطيتُ زيدا درهما، وذاهبا إليك رأيتُ زيدا"[1].

ووافقهم الزجاجي(340هـ) في قوله:" ولا تكون الحال إلا نكرة ولا تكون إلا بعد تمام الكلام ، ولابد لها من عامل يعمل فيها، فإن كان العامل فيها فعلا قدّمتها وأخّرتها."[2]

وتبعهم ابن كيسان وأبو علي الفارسي وابن برهان[3]، وابن مالك في قوله:[4]

والحالُ إنْ يُنْصَبْ بفِعْلٍ صُرِّفا....أو صِفَةٍ أَشْبَهَتِ المُصَرِّفا

فجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كمُسْرِعًا .... ذا رَاحِلٌ ومُخْلِصًا زيدٌ دَعَا

وقال به ابن عقيل[5]، وعبد الله الأزهري(ت 905هـ)[6]، والشاطبي(ت590هـ)[7].

واحتجوا لمذهبهم بأن قالوا: إنما قلنا إنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها، إذا كان العامل فعلا نحو(راكبا جاء زيد) للنقل والقياس:

---

(1) المبرد، المقتضب، ج4،ص300.

(2) الزجاجي، الجمل في النحو، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1404هـ-1984م، ج2،ص35.

(3) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، ج2،ص236.

(4) ابن مالك، متن ألفية ابن مالك، ص29.

(5) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ، ابن عقيل بهاء الدين ، تح: محمد كامل بركات، دار الفكر ، دمشق، ط1، 1402هـ-1982م، ج2،ص25.

(6) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، الأزهري ، ج1،ص594.

(7) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، تح: عيّاد بن عيد الثّبيتي، معهد البحوث العلمية مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1428هـ-2007م، ج3،ص468.

أما النقل، فقولهم في المثل(شَتَّى تَؤُوبُ الحَلَبَةُ)[1] فشتى : حال مقدمة على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر(الحلبة) فدل على جوازه ، وقوله تعالى:﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُكُرٍ ٦خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ ٧﴾ [القمر: 6-7] وخشعا حال وذو الحال الضمير في يخرجون، والعامل فيها يخرجون، وقد تقدمت الحال عليه، وقال الشاعر:[2]

سَرِيعًا يَهُونُ الصَّعْبُ عِندَ أولِي النُّهَى...إِذَا بِرَجَاءٍ صَادِقٍ قَابَلُوا البَأْسَ

فسريعا حال من الصعب وتقدمت على يهون.

وقال سويد:[3]

مُزبِدًا يَخْطُر مَا لم يَرَنِي... فإِذَا أَسْمَعْتُهُ صَوتِي انْقَمَع

فـ(مزبدا) حال من الضمير في (يخطر) وقد تقدم على عامله وهو يخطر.

وقال آخر[4]:

ذُلُقُ الغَارةِ في إِفْزَاعِهِم ...كَرِعَالِ الطَّيرِ، أسراباً تَمُرُ

فأسرابا حال من الضمير في تمر، وقد تقدم على العامل وهو عمر[5].

وأما القياس، فلأن العامل فيها متصرف ، وإذا كان العامل فيها متصرفا و كان عمله متصرفا، يجوز تقديم معموله عليه، كقولهم: عمرا ضرب زيدٌ، فالذي يدل على أن

---

(1) مثل عربي، ينظر: مجمع الأمثال ، النيسابوري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، مصر، دط، 1374هـ-1955م، ج1،ص358.

(2) لم أقف على قائل البيت، فيما توفر لدي من مصادر.

(3) البيت لسويد بن أبي كاهل ينظر: بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب، الألوسي، تح: محمد بهجة الأثري ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط1 ،2009م، ج3، ص146.

(4) البيت لطرفة بن العبد، ديوان طرفة بن العبد، تح: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3 ،1423هـ-2002م، ينظر:ص45.

(5) ينظر: التذييل والتكميل ، أبي حيان، ج9،ص84-85.

الحال تشبه بالمفعول وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل فكذلك يجوز تقديم الحال عليه[1].

كما ردوا على الكوفيين قولهم(إنما لم يجز تقديم الحال لأنه يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر) بأن هذا فاسد وذلك لأنه وإن كان مقدما في اللفظ إلا أنه مؤخر في التقدير، وإذا كان مؤخرا في التقدير جاز فيه التقديم ، قال تعالى :﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى٦٧﴾ [طه: 67] فالضمير في نفسه عائد إلى موسى وإن كان مؤخرا في اللفظ، إلا أنه لما كان في تقدير التأخير جاز التقديم. قال زهير:

مَنْ يَلقَ يوماً على عِلاَّتِهِ هَرِماً... يلقَ السَّمَاحَةَ مِنْهُ والنَّدَى خُلقاً

فالهاء في (علاته) تعود إلى هرم، لأنه في تقدير التقديم والضمير في تقدير التأخير وجب أن يكون جائزا.[2]

كما فندوا رأي الجرمي بقولهم: إن الفرق بين التمييز والحال واضح، لأن الحال يقتضيها الفعل بوجه ما، فقدِّمت كما تقدم سائر الفضلات، وعلى أن في تقديم التمييز على العامل فيه إذا كان فعلا أو ماجرى مجراه وسلم أن العامل فيه ذلك ففي تقديمه خلاف ، وأن جواز تقديمه هو الصحيح.[3]

الاستنتاج:

من هنا، يظهر أن ابن عاشور يميل إلى رأي المذهب الثاني الذي يرى أصحابه جواز تقديم الحال على الفعل العامل فيها، وذلك بإعرابه (خشعا) حالا مقدمة على (يخرجون) العامل فيها.

---

[1] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ج1، ص217.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ج1،ص217-218.

[3] ينظر: التذييل والتكميل، أبي حيان، ج9، ص84.

4-مجيء التمييز معرفة:

ذكر ابن عاشور عند قوله تعالى:"﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ١٣٠ إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ١٣١﴾ [البقرة: 130-131]، ما نصه:" وانتصاب (نفسه) إما على المفعول به أي أهملها واستخفها ولم يبال بإضاعتها دنيا وأخرى، ويجوز انتصابه على التمييز المحول عن الفاعل وأصله سفهت نفسه أي خفة وطاشت فحوّل الإسناد إلى صاحب النفس على طريقة المجاز العقلي للملابسة قصدا للمبالغة وهي أن السفاهة سرت من النفس إلى صاحبها من شدة تمكنها بنفسه حتى صارت صفة لجثمانه، ثم انتصب الفاعل على التمييز تفسيرا لذلك، الإبهام في الإسناد المجازي ، ولا يعكر عليه مجيء التمييز معرفة بالإضافة لأن تنكير التمييز أغلب"[1] .

يرى ابن عاشور في مجيء التمييز معرفة الجواز، وهذا ما يدل عليه قوله (ولا يعكر عليه مجيء التمييز معرفة بالإضافة).

-عرض المسألة عند النحاة:

اختلف النحاة في مجيء التمييز معرفة، فذهب فريق إلى جواز ذلك، ومنعه آخرون، وهم في ذلك على مذهبين:

المذهب الأول المجيزون:

[1] ابن عاشور، التحرير والتنوير،ج1، ص725-726.

ذهب الكوفيون إلى جواز مجيء التمييز معرفة[1]، ووافقهم الفراء[2]، وابن الطراوة(ت 528هـ)[3]، والسيوطي(ت911هـ)[4] والكنغراوي(ت 1349هـ) في قوله:" التمييز: ما يرفع الإبهام عن مفرد مقدرا، أو عما تضمنه الجملة... ويكون معرفة نحو :سفه نفسه، الاثنتا العشرة وطِبْتِ النفسَ"[5].

واستدلوا لرأيهم بما ورد في القرآن الكريم ومما سمع من كلام العرب، ومنه قوله تعالى:﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ١٣٠﴾ [البقرة: 130]، وقوله عز وجل:﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا فَتِلْكَ مَسَاكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَنْ مِنْ بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ٥٨﴾ [القصص: 58]، قال الفراء:" العرب توقع سفه على نفسه وهي معرفة ، وكذلك قوله (بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا) وهي من المعرفة كالنكرة، لأنه مفسر والمفسر أكثر الكلام نكرة، كقولك: ضقت به ذرعا، وقوله تعالى : ﴿.... فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا٤﴾ [النساء: 4] فالفعل للذرع، لأنك تقول : ضاق ذرعي به، فلما جعلت الضيق مسندا إليك فقلت: ضقت ، جاء الذّرع مفسرا لأن الضيق فيه"[6]. وجاء في كلام العرب قبضت الخمسة عشر الدرهم[7].

---

(1) ينظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، تح: عدنان عبد الرحمن الدوي، مطبعة العاني، بغدادا ، العراق، دط، 1397هـ-1977م، ج1،ص378.

(2) ينظر: معاني القرآن ، الفراء، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط3 ،1403هـ-1983م، ج2، ص308.

(3) ينظر: الظواهر اللغوية والنحوية، في كتب الغريبين-غريب القرآن وغريب الحديث-، ميثم محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 ،2001م، ص449.

(4) ينظر: البهجة المرضية، السيوطي، الدار الذهبية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،دط، دت، ص90.

(5) سيد صدر الدين الكنغراوي، الموفى في النحو الكوفي، تح: محمد بهجة البيطار، مكتبة لسان العرب، دط،دت، ص42-43.

(6) الفراء، معاني القرآن، ج1،ص79.

(7) ينظر: المقاصد الشافية، الشاطبي، ج3، ص527.

كما استدلوا بقول الشاعر:[1]

رَأَيتُكَ لَمَّا أَنْ عَرِفتَ جِلاَدَنَا ... صَدَدْتَ وطِبْتَ النَّفْسَ يَا بَكْرُ عَن عَمْرِو

وقال آخر:[2]

أَيْجَعُ ظَهْرِي وَأُلْوِي أَبْهَرِي...وَمَا الصَّحِيحُ ظَهْرُهُ كَالأَدْبَرِ

والشاهد في قوله: (أيجع ظهري) فإن (أيجع) فعل لازم و (ظهري) منصوب على التمييز، وهو معرف بالإضافة.[3]

وقال أمية بن الصلت:[4]

إلى رُدُحٍ من الشَّيْزَى مِلاءٍ... لُبَابَ البُرِّ يُلبَكُ بالشَّهادِ

فلباب تمييز وهو مضاف إلى معرفة (معرف بالإضافة)[5].

وقال آخر: [6]

وَلَقَدْ أَغْتَدِي وَمَا صَقَعَ الدِّيكُ... عَلَى أَدْهَمٍ أَجَشَّ الصَّهِيلَا

وقال النابغة الذبياني:[7]

فإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ ... رَبِيعُ النَّاسِ والشَّهْرُ الحَرَامُ

---

[1] البيت لراشد بن شهاب اليشكري، ينظر: المفضليات، المفضل الضبي، تح: عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ-1998م، ص302.

[2] البيت بلا نسبة، ينظر: شرح كتاب سيبويه ، السيرافي، ج2، ص79.

[3] ينظر: المقاصد الشافية، الشاطبي، ج3،ص527.

[4] أمية بن أبي الصلت، ديوان أمية بن أبي الصّلت، تح: سجيع جميل الجبيلي، دار صادر ، بيروت،لبنان، ط1، 1998م، ص63.

[5] ينظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ج2،ص424.

[6] البيت بلا نسبة، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ج1،ص130.و أسرار العربية،ص199.

[7] النابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني،تح: عباس عبد الستار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط3، 1416هـ-1996م، ص157.

وَنَأخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ... أَجَبَّ الظَّهْرَ لَيسَ لَهُ سَنَامُ

بنصب (الصّهيلا) و(الظهر) على التمييز وهما معرفتان.

وقال آخر :[1]

عَلامَ مُلِئتَ الرُّعبَ والحربُ لم تُقَدْ...لَظَاهَا ولم تُسْتَعْمَلِ البِيضُ والسُّمرُ.

فالرعب معرفة وجاءت تمييزا في البيت.

المذهب الثاني: المانعون

ذهب البصريون إلى أن التمييز لا يجوز أن يكون معرفة[2]، قال سيبويه:" وتقول أشجع الناس رجلا، وهما خير الناس اثنين، فالمجرور هنا بمنزلة التنوين، وانتصب الرجل والاثنان كما انتصب الوجه في قولك: هو أحسن منه وجها، ولا يكون إلا نكرة"[3]. ومعنى قول سيبويه أن (رجلا، واثنان) تمييز وهما يقابلان (وجها) في قولك: هو أحسن منه وجها، على أنه تمييز منصوب جاء نكرة، والتمييز على حد تعبير سيبويه لا يكون إلا نكرة.

ووافقه أبو عثمان المازني(247هـ)[4]، وأبو جعفر النحاس في قوله:" قوله:" ونصب المعارف على التفسير محال عند البصريين لأن معنى التفسير والتمييز أن يكون واحدا نكرة يدل على الجنس"[5]، وقال كذلك:" فإن جئت بمعرفة زال معنى التمييز لأنك لا تبين بها ما كان من جنسها"[6].

---

(1) البيت بلا نسبة، ينظر: في شرح عمدة الحافظ ، ص 479. وشرح التسهيل، ابن مالك ، ج2، ص299.

(2) ينظر: شرح تصريح على التوضيح، الأزهري، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 ،1421هـ-2000م،ج1،ص616.

(3) سيبويه، الكتاب، ج1، ص205.

(4) ينظر: إعراب القران ، ابن النحاس، تح: خالد العلى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1429هـ-2008م، ص721.

(5) أبو جعفر النحاس، إعراب القرن، ص721.

(6) المرجع نفسه، ص65.

وتبعهم أبو العباس المبرد[1]، والزجاج (ت 311هـ) في قوله:"وعندي أن معنى التمييز لا يحتمل التعريف، لأن التمييز إنما هو واحد يدل على جنس أو خلة تخلص من خلال، فإذا عرفه صار مقصودا قصده، وهذا لم يقله أحد ممن تقدم من النحويين"[2].

وهو رأي ابن السراج في قوله:" واعلم: أن الأسماء التي تنصب على التمييز لا تكون إلا نكرات تدل على الأجناس"[3].

وهو مذهب الصيرمي والزجاجي في قوله:" والصحيح أن التمييز لا يكون إلا نكرة"[4].

وقال الحريري(ت516هـ):[5]

والحال والتمييز منصوبان...على اختلاف الوضع والمباني

ثم كلا النوعين جاء فضلة ...منكرا بعد تمام الجملة

وتبعهم ابن الدهان[6]، وابن الأنباري(ت577هـ) في قوله:" فإن قيل : فلم وجب أن يكون التمييز نكرة؟ قيل لأنه يبين ما قبله، كما أن الحال يبين ما قبله، ولما أشبه الحال وجب أن يكون نكرة"[7].

---

(1) ينظر: المقتضب، المبرد، ج2، ص174-175.

(2) الزجاج، معاني القرآن و إعرابه، تح: عبده شلبي، عالم الكتب، ط1 ،1408هـ-1988م،ج1، ص210.

(3) ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1417هـ-1996م، ج1،ص223.

(4) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع الاشبيلي، تح: عياد بن عبير الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1 ،1407هـ-1986هـ، ص1083.

(5) أبو محمد القاسم بن علي الحريري، ملحة الإعراب، دار إحياء الكتب العربية، مصر، دط، 1345هـ، ص20.

(6) ينظر: شرح الدروس في النحو، ابن الدهان النحوي، تح: جزاء محمد المصاروة، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، ط1 ،2010م، ص182.

(7) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص115.

وهو رأي ابن مالك[1]، وابن عصفور(ت669هـ)[2]، وابن آجروم(ت 723هـ)[3]، وأبي حيان الأندلسي[4]،وابن هشام[5].

ووافقهم ناظر الجيش(ت 778هـ)[6] والشاطبي [7]،محمد بن عمر بحرق(ت930هـ)[8]، ومحمد بن أبي القاسم الحسيني البوجليلي البجائي الجزائري(ت1316هـ)[9].

واحتجوا لرأيهم بأن قالوا: إن التمييز لا يكون إلا نكرة ، لأنّ المقصود من بيان ما انبهم من الذوات، هذا لا يحصل من لفظ التنكير فلا فائدة من التعريف.[10] وقالوا: في قياسه على الحال في التنكير، والعمل إنه يبين ما قبله كما الحال يبين ما قبله، ولما شابه الحال وجب أن يكون نكرة كما أن الحال نكرة.[11] كما قالوا: ولم يجز أن يكون الواحد الدال على نوع معرفة، لأنه إذا كان معروف كان مخصوصا وإذا كان منكورا كان شائعا في نوعه.[12]

---

(1) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك، ج2،ص379.

(2) ينظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ج2،ص424.

(3) ينظر: متن الآجرومية، محمد بن داود الصنهاجي، دار الصمعي للنشر والتوزيع، ط2010،1م،ص182.

(4) ينظر: البحر المحيط، أبي حيان، ج5،ص89.

(5) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ص139.

(6) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، ناظر الجيش، تح: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ط1، 1428هـ-2007م، ص2353.

(7) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبي إسحاق الشاطبي، ج3،ص526.

(8) ينظر: تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب في شرح ملحة الإعراب، بحرق محمد بن عمر، تح: علي بن محمود العسكري، المكتبة التوقيفية، القاهرة، مصر، ط1439،2هـ-2018م، ص141.

(9) ينظر: نور السراجي في إعراب مقدمة الصنهاجي، محمد بن أبي القاسم البوجليلي، تح: محمد أودير مشنان، ومبروك زيد الخير، دار الكفاية، الجزائر، دط، 1437هـ-2016م، ج2، ص531.

(10) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع الاشبيلي، ص1083.

(11) ينظر: أسرار العربية، ابن الأنباري، ص115.

(12) ينظر: المقتضب، المبرد، ج3،ص32.

وقالوا: إن التمييز إنما وَضْعُهُ أن يكون بيانا لما استبهم وهذا المعنى يمكن مع التنكير، وإذا كان كذلك فالعدول إلى التعريف من غير حاجة إليه تكلف تأباه العرب، وأيضا فإن التمييز لم يوضع ليخبر عنه فما لا يخبر عنه أصلا، والتعريف إنما يدخل الاسم من حيث تحصل الفائدة بالإخبار عنه، فما لا يخبر عنه لا حاجة إلى تعريفه ولذلك لم يصح تعريف الأفعال، وأيضا لو صح تعريفه لصح إضماره، لكن إضماره لا يصح ولم يأت في كلامهم مضمرا فثبت أنه لا يصح تعريفه[1]. كما قالوا: إن عامة كلام العرب في التمييز على أن يكون منكرا.[2]

وتأولوا ما جاء مخالفا لذلك، فقالوا في ما جاء معرفا بالإضافة، مثل قوله تعالى:﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ١٣٠﴾ [البقرة: 130] إن نصب(نفسه) ليس على التمييز، وإنما سبب النصب إما أنه على تضمين معنى ما يتعدى بنفسه مثل (هلك) ويكون المعنى تسفه نفسه بمعنى أهلك نفسه وأوبقها، قاله أبو عبيدة(ت 210هـ)[3]، فانتصب على المفعول به، وقال الزجاج:" أنه نصب على نزع الخافض، و(سفه نفسه) بمعنى (سفه في نفسه)، لأن في حذفت كما حذفت حروف الجر في غير موضع قال تعالى:﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ٢٣٣﴾ [البقرة: 233] والمعنى أن تسترضعوا لأولادكم

---

[1] ينظر: المقاصد الشافية، الشاطبي، ج3،ص526.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ج3،ص528.

[3] ينظر: مجاز القرآن، أبي عبيدة ، تح: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط،دت، ج1،ص56.

فحذف حرف الجر في غير ظرف، ومثله قوله تعالى:﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ٢٣٥﴾ [البقرة: 235] أي عقدة النكاح ، ومثله قول الشاعر[1]:

نُغَالِي اللَّحْمَ للأَضْيَافِ نَيْئاً... وَنُرْخِصُهُ إِذَا نَضِجَ القُدُورُ

والمعنى نغالي باللحم ، ومثله قول العرب(ضرب فلان الظهر والبطن) والمعنى على الظهر والبطن.[2]

ونُقل عن الأخفش قوله" أهل التأويل يزعمون أن المعنى (سفَّه نفسه)" فتكون من قبيل أن يتعدى الفعل بنفسه فتنصب على المفعول به[3].

وأولوا ما استدل به الكوفيون من سماع مثل قول العرب : العشرون الدرهم، والخمسة عشر الدرهم، فهي على تأويل زيادة (أل) ومنه قول الشاعر:[4]

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا... حُرَّاسُ أَبْوابٍ عَلَى قُصُورِهَا

بزيادة (أل) في العمر.

وقول القطامي:[5]

تُعطي الضَّجِيعَ إِذَا تَنَبَّهَ مَوهِناً... مِنهَا وقَدْ أَمِنَتْ لَهُ مَنْ تَتَّقِي

---

[1] البيت بلا نسبة، ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج1،ص210.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ج1،ص210.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص210.

[4] البيت بلانسبة، ينظر: شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ج1، ص121.

[5] القطامي، ديوان القطامي، تح: إبراهيم السمرائي، و أحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط1، 1960م، ص110-111.

عَذْبَ المَذَاقِ مُفلَّجًا أَطْرَافُهُ .... كالأقحُوَانِ مِنَ الرَّشَاشِ المُستَقِي

بقصد من رشاش المستقي.[1]

ومن قول الشاعر:[2]

عَلامَ مُلِئتَ الرُّعبَ والحربُ لم تقَدْ...لَظَاهَا ولم تُسْتَعْمَل البِيضُ والسُّمرُ.

أراد: ملئت رعبا فزاد الألف واللام.[3]

وعليه خرّجوا قول الشاعر: [4]

رَأَيتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفتَ جِلاَدَنَا ... صَدَدْتَ وطِبْتَ النَفْسَ يَا بَكْرُ عَن عَمْرِو

بزيادة(أل) في النفس أي أراد: وطبت نفسا.[5]

أما قول الشاعر: [6]

وَلَقَدْ أَغْتَدِي وَمَا صَقَعَ الدَّيكَ... عَلَى أَدْهَمٍ أَجَشَّ الصَّهِيلَا

وقول النابغة الذبياني: [7]

فإِنْ يَهْلِكْ أبو قابوسَ يَهْلِكَ ... ربيعُ الناسِ والشَّهْرُ الحرامُ

وَنَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ... أَجَبَّ الظَّهْرَ لَيسَ لَهُ سَنَامُ

---

[1] ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك، ج2،ص300.

[2] البيت بلا نسبة، في شرح عمدة الحافظ ، ص 479. وشرح التسهيل ج2، ص299.

[3] ابن مالك، شرح التسهيل، ج2،ص299.

[4] البيت لراشد بن شهاب اليشكري، ينظر: المفضليات، المفضل الضبي، ص302.

[5] ابن مالك، شرح التسهيل، ج2،ص299.

[6] البيت بلا نسبة، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1،ص130.و أسرار العربية، ابن الأنباري، ص199.

[7] النابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني،تح: عباس عبد الستار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط3، 1416هـ-1996م، ص157.

فقالوا: أن (الصهيلا) و(الظهر) منصوبان على التشبيه بالمفعول، كالضارب الرجل.[1]

أما قول أمية بن الصلت: [2]

إلى رُدُحٍ من الشِّيْزَى مِلاءٍ... لُبَابَ البُرِّ يُلبَكُ بالشِّهادِ

فخرّجوا نصب (لُباب) على أنه منصوب بنزع الخافض فقالوا يكون مفعولا بعد إسقاط حرف الجر.[3] ووصفوا ما استدل به الكوفيون شاذا، فوجب تأويلها لتلتحق بالغالب المطرد.[4]

الاستنتاج:

يتبين مما سبق ذكره أن ابن عاشور اختار المذهب الأول، وهو رأي الكوفيين في جواز مجيء التمييز معرفة، مع إقراره بأن تنكير التمييز أغلب في قوله:" ولا يعكر عليه مجيء التمييز معرفة بالإضافة لأن تنكير التمييز أغلب". وذلك رغم شذوذ هذا الرأي إلا أن ابن عاشور اختاره وذلك لأنه رأى أن هذا ما يناسب تفسير الآية ، وقد ورد مثله في مواطن أخر من القرآن ، في قوله تعالى :﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ [البقرة: 130] و الأصل (من سفه نفسا)، ومن ذلك قوله تعالى:﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ [القصص: 58] والأصل (بطرت معيشة) و أضيف التمييز إلى الضمير (ها).

---

[1] ينظر: أسرار العربية، ابن الأنباري، ص115.

[2] أمية بن أبي الصلت، ديوان أمية بن أبي الصّلت، تح: سجيع جميل الجبيلي، دار صادر ، بيروت،لبنان، ط1، 1998م، ص63.

[3] ينظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، ج2،ص424.

[4] ينظر: شرح اللمعة البدرية في علم العربية، ابن هشام ، تح: هادي نهر، دار اليازوري للنشر، ط2، ج2، ص189.

5-الاسم المرفوع بعد لولا:

قال ابن عاشور عند تفسير قوله تعالى: ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدْيَ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحِلَّهُ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ لَمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطَئُوهُمْ فَتُصِيبَكُمْ مِنْهُمْ مَعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ لِيُدْخِلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا٢٥﴾ [الفتح: 25] ما نصه:" و (لولا) دالة على امتناع لوجود، أي امتنع تعذيبنا الكافرين لأجل وجود رجال مؤمنين ونساء مؤمنات بينهم، وما بعد (لولا) مبتدأ وخبره محذوف على الطريقة المستعملة في حذفه مع (لولا)"[1].

يرى ابن عاشور أنَّ القاعدة في الاسم الواقع بعد لولا أنْ يرفع على الابتداء مع حذف خبره.

-عرض المسألة عند النحاة:

اختلف النحاة في الاسم الواقع بعد لولا على مذهبين:

-المذهب الأول:

يرى البصريون أن الاسم الواقع بعد لولا مبتدأ مرفوع بالابتداء وخبره واجب الحذف مطلقا[2]، قال سيبويه:" هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما يبنى على الابتداء ، وذلك قولك: لولا عبد الله لكان كذا وكذا، أما لكان كذا وكذا فحديث معلق بحديث لولا، وأما عبد الله فإنه من حديث لولا وارتفع بالابتداء"[3].

وواقفه المبرد في قوله:" اعلم أنّ الاسم الذي بعد (لولا) يرتفع بالابتداء، وخبره محذوف لما دل عليه وذلك قولك: لولا عبد الله لأكرمتك، ف(عبد الله) ارتفع بالابتداء، وخبره محذوف، والتقدير: لولا عبد الله بالحضرة أو سبب كذا لأكرمتك"[4].

---

[1] ابن عاشور، التحرير والتنوير ،ج26،ص189.

[2] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ج1،ص76.

[3] سيبويه، الكتاب، ج2،ص129.

[4] المبرد، المقتضب، ج3،ص76.

وتبعهم الزجاجي في قوله:" اعلم أن (لولا) نقيضة (لو) وذلك أن الشيء ممتنع بها لوجود غيره وتلزمها اللام في الخبر، وتقع بعدها الأسماء، ولا تقع بعدها الأفعال ضد لما كان في باب(لو) فالمرتفع بعدها يرتفع بالابتداء، والخبر مضمر واللام داخلة على الجواب"[1].

وقال بذلك أبو سعيد السيرافي(ت368هـ)[2]، وأبو جعفر النحاس[3]، وابن هشام[4]، وناظر الجيش[5]، وتبعهم محمد بن أحمد عبد الباري الأهدل*(ت1298هـ)[6].

واحتجوا لرأيهم بأن قالوا: إنما قلنا إنه يرتفع بالابتداء دون لولا وذلك لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا، ولولا لا يختص بالاسم دون الفعل، بل قد تدخل على الاسم[7] ، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ٦٤﴾ [البقرة: 64]، وقول تميم بن مقبل:[8]

لَوْلَا الحَيَاءُ و لَوْلَا الدِّينُ عِبْتُكُمَا... بِبَعْضِ مَا فِيكُمَا إِذْ عِبْتُمَا عَوِرِي

---

(1) الزجاجي، كتاب اللاّمات، تح: مازن المبارك، دار الفكر، ط2 ،1405هـ-1985م،ص129.

(2) ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي ، ج3،ص339.

(3) ينظر: إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، ج2،ص105.

(4) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام ، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، دط،1979م ، ج1، ص310.

(5) ينظر: شرح التسهيل، ناظر الجيش، ج2،ص43.

* هو محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل الحسيني التهامي، فاضل من أهل تهامة اليمن، ولد سنة 1241هـ، له مصنفات عدة منها: بغية أهل الأثر فيمن اتفق له ولأبيه صحبة سيد البشر، ويلم القاري حاشية على شرح صحيح البخاري ، وغيرهما. ينظر ترجمته: الأعلام، الزركلي، ج6،ص19.

(6) ينظر: الكواكب الدرية شرح على المتممة الآجرومية، محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط1، 1410هـ-1990م،ج1،ص192.

(7) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ج1،ص78.

(8) تميم بن مقبل، ديوان تميم بن مقبل،تح: عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، دط، 1416هـ-1995م، ص71.

كما تدخل على الفعل ومن ذلك قوله تعالى:﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ١٢٢﴾ [التوبة: 122]، وقوله تعالى:﴿لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ٦٣﴾ [المائدة: 63]، وفي حديث إسلام أبي طالب:" لَوْلَا تُعَيِّرَنِي قُرَيْشٌ لَأَقْرَرْتُ بِهَا عَينَكَ"[1] .

وقول الجموح:[2]

قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ آثِبَهَا ... هَلاَّ رَمَيتَ بِبَاقِي الأَسْهُمِ السُّودِ

لا درَّ دَرُّكِ إِنِّي قَدْ رَمَيتُهُمُ .... لَوْلَا حُدِدْتُ وَلَا عُذْرَى لِمَحْدُودِ

وقال أبو ذؤيب الهذلي:[3]

أَلَا زَعَمَتْ أَسْمَاءُ أَنْ لَا أُحِبُّهَا... فقُلتُ بَلَى لَوْلَا يُنَازِعُنِي شُغْلِي

كما قالوا:" إن الذي يدل على أنه ليس مرفوعا بـ(لولا) بتقدير: لو لم يمنعني زيد لأكرمتك، أنه لو كان كذلك لكان ينبغي أن يعطف عليها بـ(وَلاَ) لأن الجحد يعطف عليه بـ (ولا) قال تعالى:﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ١٩ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ٢٠ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ٢١ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَنْ يَشَاءُ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ٢٢﴾ [فاطر: 19-22].

---

(1) ينظر : صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة،دط، 1374هـ-1955م، كتاب الإيمان، الباب التاسع(09)، الحديث رقم 42، ج1،ص55.

(2) البيت للجموح الظفري، ينظر: شرح أشعار الهذليين، أبي سعيد الحسن السكري، تح:عبد السذتار أحمد فراج، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، دط، دت، ج2،ص871.

(3) أبو ذؤيب الهذلي، ديوان أي ذؤيب الهذلي، تح: أنطونيوس بطرس، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ-2003م، ص 189.

وقال الشاعر[1]:

فما الدُّنيا ببَاقِاةٍ لِحيّ ... ولاَ حَيٌّ علَى الدُّنيَا بِبَاقِ

قوله (بباقاة) أراد بباقية فأبدل من الكسرة فتحة فانقلبت الياء ألفا وهي لغة طي. وقال آخر:[2]

وَمَا الدُّنيَا بِبَاقِيةٍ بِحُزْنٍ ... أَجَلْ لاَ، لَا ، ولاَ بِرَخاء بَالِ

فلمّا لم يجز أن يقال(لولا أخوك ولا أبوك) دلّ على فساد ما ذهبوا إليه (أي أنه مرفوع بلولا)"[3].

-المذهب الثاني:

ذهب الكوفيون إلى أن (لولا) ترفع الاسم بعدها[4]،وهو رأي الفراء[5]، والسهيلي(ت581هـ)[6] و المالقي(ت702هـ)[7] وقال الكسائي:" الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر، كما في قوله : لو ذات سوار لطمتني"[8] واختاره ابن الأنباري في تأصيله للمسألة فقال:" والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون"[9].

---

(1) البيت لمكحول بن حرثة، ينظر:أبي المنذر هشام الكلبي، نسب معد واليمن الكبير، تح: ناجي حسين، مكتبة النهضة العربي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ-1988م، ص623.

(2) لم أقف على قائله فيما توفر لدي من مصادر.

(3) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ج1،ص78-79.

(4) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبي البقاء العكبري، تح: عبد الرحمن بن سلمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1406هـ-1987م، ص239.

(5) ينظر: معاني القرآن، الفراء ، ج1،ص404.

(6) ينظر: نتائج الفكر، السهيلي، تح: عادل أحمد عبد الموجود، و علي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 ،1412هـ-1992م،ص269.

(7) ينظر: رصف المباني شرح حروف المعاني، المالقي، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط3، 1423هـ-2002م،ص362.

(8) ينظر: شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قازيونس، بنغازي، ليبيا، ط2 ،1996م، ج1،ص274.

(9) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ج1،ص79.

واحتج الكوفيون لرأيهم بأن (لولا) هذه حرف يختص بالاسم فكان عاملا فيه كسائر الحروف المختصة، وإنما عمل الرفع ولم يعمل النصب والجر، لأنه يستقل بالاسم فأشبه الفعل والفاعل، وأما ما يأتي بعد ذلك فجواب للحرف وليس هو تمام الاسم.[1]

وقالوا: إن (لولا) معناها معنى الفعل فكانت عاملة كـ(إنّ) وأخواتها وبيان ذلك، أن قولك: لولا زيد لأتيتك معناه منعني زيد من إتيانك والحرف يعمل إذا كان معناه معنى الفعل كـ(إنّ) وأخواتها.[2] وأن (أنّ) تفتح بعد (لولا) كقوله تعالى:﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ١٤٣﴾ [الصافات: 143]، والمفتوحة وما عملت فيه لا يكون مبتدأ بل يكون معمولا لما قبله وهذا يفسد القول بكونه مبتدأ.[3]

كما قالوا: إنما قلنا ترفع الاسم بعدها لأنها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم، لأن التقدير في قولك: لولا زيد لأكرمتك، لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفا وزادوا (لا) على (لو) فصار بمنزلة حرف واحد.[4]

ونقل ابن الأنباري ما ردوا به على مخالفيهم فقالوا: أما الجواب على كلمات البصريين : أما قولهم إن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا، ولولا حرف غير مختص ، قلنا: نسلم أن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصا ولكن لا نسلم أن لولا غير مختص في قولهم إنه يدخل على الفعل كما يدخل على الاسم كما قال الشاعر: [5]

قَالَتْ أَمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ آثِبَهَا ... هَلاَّ رَمَيتَ بِبَاقِي الأَسْهُمِ السُّودِ

لا درَّ دَرُّكِ إِنّي قَدْ رَمَيتُهُمُ .... لَوْلَا حُدِدْتُ وَلَا عُذْرَى لِمَحْدُودِ

---

(1) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين، العكبري، ص241.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص241.

(3) المرجع نفسه، ص241.

(4) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ج1،ص76.

(5) البيت للجموح الظفري، ينظر: شرح أشعار الهذليين، أبي سعيد الحسن السكري، تح:عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، دط، دت، ج2،ص871.

فأدخلها على الفعل ، قلنا: لو التي في هذا البيت ليست مركبة مع (لا) كما هي متركبة مع لا في قولك (لولا زيد لأكرمتك) وإنما لو حرف باق على أصله من الدلالة على امتناع الشيء لا امتناع غيره، و(لا) معها بمعنى لم، لأن لا مع الماضي بمنزلة لم مع المستقبل، فكأنه قال: قد رميتهم لو لم أحد، وهذا كقوله تعالى : ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ١١﴾ [البلد: 11]، أي: لم تقتحم العقبة، وكقوله تعالى:﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى٣١﴾ [القيامة: 31]، أي لم يصدق ولم يصل، وكقول الشاعر:[1]

إِنْ تَغْفِرِ اللّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا... وأيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمَّا

وكقول آخر:[2]

وَأَيُّ أَمْرٍ سَيِّيءٍ لا فَعَلَهْ

أي: لم يفعله ، فكذلك ها هنا قوله(لو لا حددت) أي لو لم أحد ، فدل على أنّ (لولا) هذه ليست التي وقع فيها الخلاف ، فدل على أنها مختصة بالأسماء دون الأفعال فوجب أن تكون عاملة على ما بينا.

وأما قولهم: (لو كانت لولا هي العاملة لأن التقدير لو لم يمنعني زيد لكان فيها معنى الجحد، فكان ينبغي أن يعطف عليها بـ(ولا): لأن الجحد يعطف عليه بـ(ولا) إلى آخر ما قرروه) قلنا: إنما يجز ذلك لأن (لولا) مركبة من (لو) و (لا)، فلما ركبتا خرجت (لو) من حدها و(لا) من الحجد، إذ ركبتا فصُيِّرتا حرفا واحدا، فإن الحروف إذا ركب بعضها مع بعض تغيّر حكمها الأول، وحدث لها بالتركيب حكم آخر، كما قلنا في (لولا) بمعنى التحضيض، و (لوما) و (ألا) وما أشبه، وكذلك هاهنا ، فلهذا لم يجز العطف عليها بـ(ولا).[3]

---

[1] البيت لأمية بن أبي الصلت، ديوان أمية بن أبي الصلت، ص114.

[2] الرجز لشهاب بن العيف، ينظر: خزانة الأدب ولب لسان العرب، عبد القادر عمر البغدادي، ج10، ص98-99.

[3] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ج1، ص79-80-81.

-الاستنتاج:

يظهر مما سبق اختيار ابن عاشور المذهب الأول، وذلك بترجيح رأي البصريين وسيبويه ومن تبعهم في أن عامل الرفع في الاسم بعد لولا هو الابتداء.

6) حذف خبر إنّ:

تستعمل العرب الحذف أسلوبا من أساليب الإيجاز، وقد وقع ذلك في كلامهم في مواضع مختلفة، منها ما أقره النحاة، ومنها ما تأولوا له مخرجا، فاختلفوا فيه.

ومن بين المواضع التي اختلفوا فيها حذف خبر (إنّ). وذكر ابن عاشور مسألة حذف خبر إن في مواضع، نبينها كما يلي:

الموضع الأول:

قال ابن عاشور عند تفسيره لقوله تعالى:﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ٦٩﴾ [المائدة: 69] ما نصه:" فالذي أراه أن يجعل خبر (إنّ) محذوفا، وحذف خبر إن وارد في الكلام الفصيح غير قليل"[1].

لقد أجاز ابن عاشور في نصه حذف خبر(إنّ) بقوله:" فالذي أراه أن يجعل خبر (إنّ) محذوفا".

الموضع الثاني:

وقال ابن عاشور عند تفسيره لقوله تعالى:﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ٤١ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ٤٢﴾ [فصلت: 41-42]، ما نصه:" وموقع (إنّ) موقع فاء التعليل، وخبر(إنّ) محذوف دل عليه سياق الكلام. والأحسن أن يكون تقديره بما تدل عليه جملة الحال من

[1] ابن عاشور، التحرير والتنوير ، ج6، ص269.

جلالة الذكر ونفاسته، فيكون التقدير: خسروا الدنيا والآخرة، أو سفهوا أنفسهم أو نحو ذلك مما تذهب إليه نفس السامع البليغ، ففي هذا الحذف توفير للمعاني و إيجاز في اللفظ يقوم مقام عدة جمل، وحذف خبر(إنّ) إذا دل عليه دليل وارد في الكلام."[1] فقد أجاز ابن عاشور حذف خبر (إنّ) في هذا المقام كذلك.

لقد رأى ابن عاشور جواز حذف خبر إن، معبّرا عن اختياره بقوله:(والأحسن).

-عرض المسألة عند النحاة

اختلف النحاة في جواز حذف خبر (إنّ) إلى فريقين، فمنهم مجيز، وآخر مانع، وهم في ذلك على مذهبين:

-المذهب الأول:

ذهب البصريون إلى الجواز مطلقا، سواء مع المعرفة أو النكرة[2]. وهو رأي ذكره سيبويه في قوله:" هذا باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة لإضمارك ما يكون مستقرا لها، وموضعها لو أظهرته وليس هذا المضمر نفس المظهر، وذلك إن ما لا وإن ولدا ، وإن عددا، أي لهم مالا، فالذي أضمرت لهم، ويقول الرجل هل لكم أحد؟ إن الناس عليكم فتقول: إن زيدا و إن عمرا أي لنا "[3].

قال الأعشى[4]:

إِنَّ مَحَلًا وَ إِنَّ مُرتَحَلَا... وَإِنَّ فِي السَّفْرِ مَا مَضَى مَهَلَا

---

[1] ابن عاشور، المصدر السابق ، ج24، ص307.

[2] ينظر الكتاب،: سيبويه، ج2، ص374.

[3] سيبويه، الكتاب ، ج2، ص141.

[4] الأعشى، ديوان الأعشى الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط3 ،1424هـ–2003م، ص254.

ووافقهم أبو حيان الأندلسي في قوله:"في حذف خبر(إنّ) وأخواتها للعلم به ثلاثة مذاهب، أحدها: الجواز مطلقا، وسواء أكان معرفة أم نكرة، وهو مذهب سيبويه، قال: يقول الرجل للرجل: هل لكم أحد إن الناس عليكم، فيقول: إن زيدا و إن عمرا أي لنا. الثاني: مذهب الكوفيين اختصاص جواز حذفه ، بأن يكون نكرة، نقله عنهم الأخفش الصغير. ... والصحيح مذهب سيبويه "[1] .

وذهب مذهبهم الزمخشري في قوله:" وقد حذف (أي خبر إن) في نحو قولهم: إن غيرها إبلا و شاء، أي: إن لنا ، وقال الراجز: [2]

يَالَيتَ أَيَامَ الصِبَا رَواجِعَا

أي يا ليت لنا، ومنه قول عمر بن عبد العزيز القرشي مت إليه بقرابة: (فإن ذاك) ثم ذكر حاجته، فقال: (لعل ذلك) أي فإن ذاك مصدق، ولعل مطلوبك حاصل"[3].

ومنهم من أجاز حذفه شريطة أن تتكرر (إن) [4]، وفي هذا قال الفراء :" إنما تحذف مثل هذا إذا تكررت (إن) لتعرف أن أحدهم مخالفا للآخر عند من يظنه غير مخالف، وحكي أن أعرابيا قيل له: (الذبابة الفأرة) ، قال: (إن الذبابة، و إن الفأرة) ومعناه: إن هذه مخلفة لهذه، والخلاف بين الاسمين يدل على الخبر "[5].

---

[1] أبو حيان ، ارتشاف الضرب من كلام العرب،ج5،ص1249.

[2] البيت للعجاج، ينظر: ديوان العجاج رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تح: عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس دمشق، دط، دت،ج2،ص306.

[3] الزمخشري، المفصل، ص53-54.

[4] ينظر: شرح كتاب سيبويه، أبي سعيد السيرافي، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان،ط1 ،2008م،ج2،ص480.

[5] ينظر: شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ج1،ص260.

وأجازه الأخفش في قوله:" ويجوز حذف خبر إن و أخواتها إذا علم كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ٢٥﴾ [الحج: 25] فخبر إن في الآية محذوف دل عليه جواب الشرط وتقديره عند الزمخشري: نذيقهم من عذاب أليم وذلك بعد قوله: والباد، و تقديره عند ابن عطية حشروا وأهلكوا[1]، وأضاف:" وورد حذف خبر لكن كما في قوله تعالى:﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا٤٠﴾ [الأحزاب: 40] وذلك على قراءة شاذة بتشديد لكن ونصب رسول على أنه اسم لكن والخبر محذوف، تقديره: لكن رسول الله وخاتم النبيين هو أي محمد صلى الله عليه وسلم.[2]

كما أن حذف الخبر إذا علم المقصود لا يؤثر في المعنى، وفي هذا يقول فايز صبحي عبد السلام تركي:" وقد ورد حذف خبر إنّ في شعر الأعشى في موضعين، نحو قوله: [3]

إِنَّ مَحَلًا وَ إِنَّ مُرتَحَلَا... وَإِنَّ فِي السَّفْرِ مَا مَضَى مَهَلَا

وفيه يلاحظ أن البنية الأساسية لقوله: إن محلا و إن مرتحلا هي:

إن لنا في الدنيا محلاً و إن لنا عنها مرتحلا

ناسخ حرفي+خ+جار ومجرور+م+حرف عطف+حرف ناسخ+خ+جار ومجرور+م[4]

---

[1] ينظر: النحو القرآني قواعده وشواهده، جميل أحمد مير ظفر، مكتبة الملك فهد الوطنية، مكة المكرمة، ط2، 1418هـ -1998م، ص252.

[2] جميل أحمد مير ظفر، النحو القرآني قواعده وشواهده، ص252-253.

[3] البيت للأعشى، ديوان الأعشى الكبير، ص254.

[4] دلالة الحروف: (خ) خبر . (م) اسم (إن)

وهذه الجملة اسمية خبرية منسوخة بناسخ حرفي، حذف فيها خبر إن جوازا في البنية الظاهرة للعلم به وعدم استطالة الكلام بالإضافة و حفاظ الشاعر على وزن المنسرح، ومن ثم صحت القافية"[1].

وهذا ما أشار إليه الشيخ عبد القاهر الجرجاني في قوله:" ومن تأثير (إن) في الجملة أنها تغني إذا كانت فيها عن الخبر في بعض الكلام... فقد أراك في هذا كله أن الخبر محذوف، وقد ترى حسن الكلام وصحته مع حذفه وترك النطق به، ثم إنك إن عمدت إلى (إن) فأسقطتها ، وجدت الذي كان حسن من حذف الخبر لا يحسن أو لا يسوغ. فلو قلت: (مال) و (عدد) و (محلا) و (مرتحلا) وغيرها إبلا وشاء لم يكن شيئا، وذلك أن (إن) كانت السبب في أن حسن حذف الذي حذف من الخبر، و أنها حاضنته، والمترجم عنه والمتكفل بشأنه"[2].

المذهب الثاني:

ذهب الكوفيون إلى عدم جواز حذف خبر إن وأخواتها إلا إذا كان الاسم نكرة[3]. ووافقهم ابن جني في قوله:" والكوفيون لا يجيزون حذف خبر إن إلا مع النكرة، ولهذا وجه حسن عندنا"[4]،وهو مذهب ابن عصفور[5].

---

(1) فايز صبحي عبد السلام تركي، الحذف التركيبي وعلاقته بالنظم والدلالة بين النظرية والتطبيق، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 2010م،ص52.

(2) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5 ،2004م ، ص321–322.

(3) ابن جني، الخصائص، ج2، ص374.

(4) ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءت والإيضاح عنها، تح: علي نجدي ناصف،وآخرون، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، مصر، ط2 ، 1415هـ– 1994م،ج1 ص349.

(5) ينظر: حاشية القليوبي على شرح الأزهرية للشيخ خالد الأزهري، شهاب الدين أحمد القليوبي ، تح: رمضان علي عبد الجواد الجلجموني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1440هـ–2019م، ج2، 543.

وعللوا لرأيهم بأن قالوا: إنما كثر حذف الخبر إذا كان الاسم نكرة، لأنّ الخبر إذ ذاك إنما يكون ظرفا أو مجرورا مقدرا قبل الاسم، ولولا ذلك لم يجز الإخبار عن النكرة إذ لا مسوغ لذلك. فلما لزم أن يكون الخبر ظرفا أو مجرورا سهل حذفه، لأن العرب قد اتسعت في الظروف والمجرورات ما لم تتسع في غيرها.[1]

وردوا على البصريين قولهم في استشهادهم بقول الشاعر[2]:

خَلَا أَنَّ حَيًّا مِنْ قُرَيشٍ تَفَضَّلُوا... عَلَى النَّاسِ أو أنَّ الأَكَارِمَ نَهْشَلَا

أي: أو أن الأكارم نهشلا تفضلوا ،فقالوا: أن هذا لا يلزم ، إنما منعنا حذف الخبر المعرفة مع إنّ المكسورة، فأما (أن) المفتوحة فلم نمنعه.[3]

وقد وقف ابن عاشور عند قوله تعالى (والذين هادو والصبئون) وأبدع في ذلك أيما إبداع

الاستنتاج:

يتبين مما سبق اختيار ابن عاشور المذهب الأول، وهول قول البصريين بجواز حذف خبر إن وأخواتها بحجة وروده في الكلام الفصيح بكثرة. والجديد انفراده برأي في رفع (الصائبون) ، وذلك لأن موقع هذه الآية دقيق ومعناها أدق، وإعرابها تابع لدقة الأمرين.

والمعنى المراد بالآية الذين آمنوا بالله وبمحمد صلى الله عليه وسلم أي المسلمون. وتصدير الكلام بهم للتنويه بالمسلمين (كونهم القدوة والمثال الصالح في كمال الإيمان والتحرز عن الغرور وعن تسرب مسارب الشك إلى إعتقادهم.ومنهم من قال : أريد بالذين آمنوا من آمنوا بألسنتهم دون قلوبهم .

---

(1) ينظر: حاشية القليوبي على شرح الأزهرية للشيخ خالد الأزهري، شهاب الدين أحمد القليوبي، ج2، ص543.

(2) البيت منسوب للأخطل، ينظر: خزانة الأدب ولب لسان العرب، عبد القادر عمر البغدادي، تح: محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2009م، ج10، ص487.

(3) ينظر: المقتضب، المبرد، ج4، ص130.

وتبعا للمعنى الذي رآه ابن عاشور بقوله:" والوجه عندي إن المراد بالذين آمنوا أصحاب الوصف المعروف بالإيمان واشتهر به المسلمون ولا يكون إلا بالقلب واللسان.

وقد دل على الخبر ما ذكره بعده من قوله: (فلهم أجرهم عند ربهم) إلخ. ويكون قوله : (والذين هادوا) عطف جملة على جملة، فيجعل (الذين هادوا) مبتدأ، ولذلك حق رفع ما عطف عليه، وهو (الصابون) وهذا أولى من جعل (والصابون) مبتدأ الجملة وتقدير خبر له، أي الصابون كذلك.

7) العطف على الضمير المجرور بدون إعادة حرف الجر:

ذكر ابن عاشور مسألة العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار في ثلاثة مواضع:

-الموضع الأول:

قال ابن عاشور عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا فَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ٢٠٠﴾ [البقرة: 200] ما نصه :" أن يكون (أشد) معطوفا على (ذكر) المجرور بالكاف من قوله(كذكركم) ولا يمنع من ذلك ما قيل من امتناع العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار"[1].

-الموضع االثاني:

عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا١﴾ [النساء: 1]، قال:" و(الأرحام) قرأه الجمهور بالنصب عطفا على اسم الله، وقرأه حمزة بالجر عطفا على الضمير المجرور... وهو ظاهر محمل هذه

(1) ابن عاشور ، التحرير والتنوير ،ج2،ص240.

الرواية وإن أباه جمهور النحاة استعظاما لعطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور بدون إعادة الجارّ، حتى قال المبرّد: (لو قرأ الإمام بهاته القراءة لأخذت نعلي وخرجت من الصلاة) وهذا من ضيق العطن وغرور بأن العربية محصورة فيما يعلمه، ولقد أصاب بن مالك في تجويزه العطف على المجرور بدون إعادة الجار".[1]

-الموضع الثالث:

في معرض تفسيره لقوله تعالى:﴿وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا٣﴾ [الجن: 3]، قال :" وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص وأبو جعفر وخلف بفتح الهمزة على أنه معطوف على الضمير المجرور بالباء في قوله (فآمنّا به) أي آمنا بأنه تعالى جَد ربنا. وعدم إعادة الجار مع المعطوف على المجرور بالحرف مستعمل، وجوّزه الكوفيون على أن حرف الجر كثير حذفه مع (أنّ) فلا ينبغي أن يختلف في حذفه هنا على هذا التأويل"[2].

ويتبين لنا من خلال أقوال ابن عاشور أنه اختار جواز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار. وعبّر عن اختياره بقوله:(لا يمنع من ذلك)، وقوله:(ولقد أصاب)، وقوله:(مستعمل).

-عرض المسألة عند النحاة

اختلف النحاة في العطف على الضمير المجرور بدون إعادة حرف الجر بين مجيزين ومانعين، وهم في ذلك مذهبان:

المذهب الأول:

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر إلا في الضرورة الشعرية[3]، ووافقهم في ذلك البيضاوي (ت691هـ) في

---

[1] المصدر السابق ،ج4،ص218.

[2] المصدر نفسه، ج 29، ص222.

[3] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج2، ص34.

قوله:"فإن العطف على الضمير المجرور إنما يكون بإعادة الجار"[1]وذلك لشدة اتصال الضمير المجرور بما قبله والمعطوف عليه بدون إعادة الجار كالعطف على ما هو كالجزء من الكلمة لفساد المعنى إذ لا معنى لأن يقال وكفر بالمسجد الحرام[2].

واحتج البصريون لرأيهم فقالوا يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور، وذلك كقولك: مررت بك وزيد[3]، كما كرهوا أن يشرك المظهر مضمرا داخلا فيما قبله، لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنها بدل من لفظ التنوين فصارت عندهم بمنزلة التنوين فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم.[4]

وهو مذهب الزجاجي في قوله:" واعلم أن الأسماء كلها يعطف عليها إلا المضمر المخفوض، فإنّ العطف عليه غير جائز إلا بإعادة الخافض، كقولك: مررت بك وبزيد، ودخلت إليه و إلى عمر"[5].

وهو قول ابن الحاجب في كافيته والرضي في شرحه على الكافية في قوله:" وإذا عطفت على المضمر المجرور أعيد الخافض، وإنما لزم ذلك لأن اتصال الضمير المجرور بجاره أشد من اتصال الفاعل المتصل، لأن الفاعل إن لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله، والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميرا أو ظاهرا، فكره العطف

---

(1) ناصر الدين أبي الخير عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي، أنوار التنزيل و أسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي، تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، دط، دت، ج1، ص137.

(2) ينظر: حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، عصام الدين إسماعيل بن محمد، تح: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، دط، دت، ج5، ص197.

(3) سيبويه، الكتاب، ج2،ص381.

(4) المصدر نفسه،ج2، ص381.

(5) أبو قاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، مجالس العلماء، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3 ،1420هـ–1999م، ص245.

عليه، إذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة، فمن ثم لم يجز إذا عطفت على المضمر المجرور إلا إعادة الجار أيضا."[1]

وفي هذا قال ابن معط(ت 628هـ)[2]:

وَالمُضْمَرُ المَجْرُورُ إِنْ عَطَفْتَا.... عَلَيهِ جِي بِمَا بِهِ جَرَرْتَا

نَحْوَ مَضَى به وبِالغُلَامِ.....وَشَذَ منْهُ بِكَ والأَيَامِ

وشرحا لهذا قال ابن الخباز(ت 639هـ):" المضمر المعطوف لا يكون إلا متصلا، فإذا عطفت عليه أَعِدِ الجار"[3].

وتبعهم في ذلك أبو علي الفارسي، والمازني، وأبو سعيد السيرافي في قوله:" لما كان المضمر المجرور لا يعطف على الظاهر إلا بإعادة الخافض كذلك: مررت بزيد وبك، ولا يجوز أن تقول مررت بزيد و(ك)، كذلك تقول: مررت بك وبزيد، فتحمل كل واحد منهما على صاحبه.[4]

المذهب الثاني:

ذهب الكوفيون إلى جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر، وذلك نحو قولك (مررت بك وزيد)[5].

---

(1) رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي، شرح الرضي على الكافية،ت: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة خان يونس، بنغازي، ليبيا، ط2 ، 1996م،ج2، ص334.

(2) ابن معطي: ألفية ابن معطي: تح: سليمان إبراهيم البلمكي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع،ا لقاهرة، مصر، ط1، 2010م، ص42.

(3) ابن الخباز، الغرة المخفية في شرح الألفية في علم العربية، تح: محمد مصطفى الخطيب الزملكاني، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1،دت،ص254.

(4) أبو سعيد السيرافي ، شرح كتاب سيبويه، تح:أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1 ،1429 هـ–2008م، ج3، ص145.

(5) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبي البقاء العكبري ، ص363.

وتبعهم في ذلك أبو حيان في قوله:" وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم في ذلك الزمخشري وابن عطية من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ومن اعتلالهم لذلك غير صحيح بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك و أنه يجوز "[1].

ووافقهم ابن مالك في قوله:[2]

وَعَودُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ... ضَمِيرِ خَفْضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلْ

وَلَيسَ عِنْدِي إِذْ قَدْ أَتَى ... فِي النَثْرِ والنَظْمِ الصَحِيحِ مُثْبَتَا

واحتج المجيزون للعطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر لرأيهم بما ورد من كلام العرب وبما جاء في التنزيل[3] في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ١﴾ [النساء: 1] بالخفض في(الأرحامِ) وهي قراءة حمزة الزيات[4]، وقوله تعالى:﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ ﴾ [النساء: 127] فـ(ما) موضعها جر عطفا على الضمير المجرور بفي ، وقوله تعالى:﴿ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ﴾ [البقرة: 217]. فـ(المسجدِ) معطوف على الضمير المجرور بالباء.

وقال العباس بن مرداس[5]:

أنَا الرَّجُلُ الذِي حُدِثْتَ عَنْهُ...إِذَا الخَفِرَاتِ لَمْ تَسْتُرْ بَرَاهَا

---

[1] ينظر: الجامع لقراءة الإمام حمزة من الشاطبية والطيبة أصولا وفرشا وتوجيها، وائل الحمدي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1 ،2019م، ص106.

[2] ابن مالك، متن ألفية ابن مالك، ص36.

[3] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ج2، ص65.

[4] ينظر: التيسير في القراءات السبع، أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تح: خلف محمود الشعذلي، دار الأندلس للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية،ط1436،1هـ–2015م،ص323.

[5] العباس بن مرداس، ديوان العباس بن مرداس السَّلمي، جمع وتح: يحيى الجبوري،مؤسسة الرسالة، سوريا،ط1، 1412هـ–1991م، ص162.

أكُرُّ عَلَى الكَتِيبَةِ لَا أُبَالِي ... أَحَتْفِي كَانَ فِيهَا أَمْ سِوَاهَا

وموضع الشاهد فيه عطف (سواها) على الضمير (ها) المجرور بفي دون إعادة حرف الجر.

وقال آخر: [1]

فَاليَومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتُمُنَا ... فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

وموضع الشاهد فيه عطف (الأَيَامِ) على (الكاف) المجرور بفي دون إعادة حرف الجر.

وقال مسكين الدارمي[2]:

تُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا ...وَمَا بَيْنَهَا والكَعْبِ غَوْطٌ نَفَانِفُ

وموضع الشاهد فيه عطف (الكَعْبِ) على الضمير (الهاء).

وتبعهم من المعاصرين أحمد نصيف الجنابي في قوله:" إن قول الكوفيين تؤيده الشواهد القرآنية والشواهد الشعرية الكثيرة. وهذا دليل على أن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر ظاهرة مطردة، وليست ظاهرة شاذة أو نادرة"[3].

أما محمد طنطاوي، فقد ضعف رأي البصريين في ردهم قراءة حمزة الزيات، فقال:" والواقع أن البصريين كانت محاولاتهم في نقضها غير مجدية ومجردة عن النّصفة، فقد تعسفوا غاية التعسف بما لا ترضاه العدالة ، ولا يستقيم في المنطق"[4].

---

[1] البيت بلا نسبة، ينظر: المقاصد النحوية ، بدر الدين العيني، ج4، ص1647.

[2] مسكين الدارمي، ديوان مسكين الدارمي، جمع وتح: عبد الله الجبوري و إبراهيم العطية، دار البصري، بغداد، ط1، 1389هـ-1970م، ص53.

[3] ينظر: الجملة العربية في دراسات المحدثين، حسين علي فرحان العقيلي، دار الكتب العلمية،بيروت-لبنان،ط1 ، 2012م،ص252.

[4] محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة،مصر، ط2 ،1995م، ص147.

أما حسين علي فرحان العقيلي، فقد أجاز الوجهين في قوله:" يجوز في هذه المسألة الأمران كلا هما، وللمتكلم الخيار في أن يكرر حرف الجر، أو أن يستغني عنه فكما أن هناك شواهد تؤيد رأي الكوفيين، فإن هناك شواهد تؤيد رأي البصريين القاضي بإعادة حرف الجر.[1]

الاستنتاج:

لقد اختار ابن عاشور المذهب الأخير، وهو موافقة الكوفيين، وذلك للشواهد الفصيحة التي استدلوا بها على رأيهم، والابتعاد عن التقدير والتأويل الذي صاحب حجج البصريين، ومن نهج نهجهم.

[1] حسين علي فرحان العقيلي، المرجع السابق، ص252.

المبحث الثاني: اختيارات ابن عاشور في باب الأفعال

سنتطرق في هذا المبحث إلى اختيارات ابن عاشور في المسائل النحوية المتعلقة بالأفعال، محاولين بذلك الوصول إلى ضبط وتصنيف المسائل التي ظهرت فيها اختيارات ابن عاشور.

1) فعل الأمر بين الإعراب والبناء:

إن الأصل في الأفعال البناء عند النحاة، ولكنهم أعربوا المضارع لمشابهته الاسم، وأبقوا الماضي مبنيا على أصله، لكن اختلفوا في فعل الأمر أمبني هو أم معرب؟

وقد ذكر ابن عاشور هذه المسألة عند تفسير قوله تعالى: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ٨٠﴾ [التوبة: 80] قال :" إما أن تكون (لا) نافية ويكون جزم الفعل بعدها لكونه معطوفا على فعل الأمر فإن فعل الأمر مجزوم بلام الأمر المقدرة على التحقيق، وهو مذهب الكوفيين، واختاره الأخفش من البصريين، وابن هشام وأبو علي بن الأحوص شيخ أبي حيان وهو الحق، لأنه لو كان مبنيا للزم حالة واحدة، ولأن أحوال آخره جارية على أحوال علامات الجزم"[1].

يظهر لنا من خلال قول ابن عاشور اختياره الصريح للمذهب القائل بإعراب فعل الأمر بلام أمر مقدرة. وقد عبر عن اختياره بقوله:(وهو الحق).

-عرض المسألة عند النحاة

اختلف النحاة في فعل الأمر بين قائل بإعرابه و قائل ببنائه، وهم في ذلك على مذهبين:

---

[1] ابن عاشور، التحرير والتنوير ،ج10،ص277-278.

-المذهب الأول: القائلون ببناء فعل الأمر

ذهب البصريون إلى بناء فعل الأمر، ووافقهم ابن جني في قوله:" البناء لتضمن معنى الحرف أمر يخص الاسم، ككم وأين وكيف ومتى ونحو ذلك، والأفعال لا تبنى لمشابهتها الحروف، أما الماضي، فلأن فيه من البناء ما يكفيه، وكذلك فعل الأمر العاري من حرف المضارعة نحو افعل."[1]

وهو رأي ابن الأنباري.[2] ووافقه ابن مالك في قوله[3] :

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِي بُنِيَا ... وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا

وتبعهم في ذلك ابن هشام الأنصاري[4].

واحتجوا لرأيهم بأن قالوا: إن الأصل في الأفعال البناء، والأصل في البناء أن يكون على الوقف، فبني فعل الأمر على الوقف لأنه الأصل.[5] و إنما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بني منها على فتحة لمشابهة ما بالأسماء، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء، فكان باقيا على أصله في البناء، كما أنهم أجمعوا على أن ما كان على وزن" فِعَالِ" من أسماء الأفعال -كنِزَالِ وتِرَاكِ ومِنَاعِ، ونِعَاءِ ، وحذار ونِظَارِ، مبني لأنّه ناب عن فعل الأمر ، فـ(نِزَالِ) ناب عن (انْزِلْ)، و(تِرَاكِ) ناب عن (اتْرُكْ) ، و(مِنَاعِ) ناب عن (امْنَعْ) و(نعاء) ناب عن (انْعِ)، و(حذار) ناب عن (احْذَرْ) و(نظار) ناب عن (انْظُرْ)[6].

---

[1] ابن جني، الخصائص، ج2،ص367.

[2] ينظر: أسرار العربية، ابن الأنباري، ص165.

[3] ابن مالك، متن ألفية ابن مالك،ص02.

[4] ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، ص12-14.

[5] ينظر: أسرار العربية، ابن الأنباري، ص165.

[6] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ج2،ص90.

قال زهير[1]:

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إِذَا.... دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ

أراد انزل .

قال الكميت[2]:

نَعَاءِ جُذَامًا غَيرَ مَوتٍ وَلَا قَتْلٍ....وَلَكِنْ فِرَاقًا للدَّعَائِمِ وَالأَصْلِ

أراد: " انْعِ جُذَامًا"

وقال رؤبة[3]:

نَظَارِ كَي أَرْكَبَهَا نَظَارِ

أراد (انْظُرْ) فلو لم يكن فعل الأمر مبنيا وإلا لما بني ما ناب عنه.[4]

ورجح رأيهم ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك في قوله:"والمبني من الأفعال ضربان: أحدهما ما اتفق على بنائه وهو الماضي، وهو مبني على الفتح، نحو(ضربَ وانطلقَ) ما لم يتصل به واو جمع فيضم، أو ضمير رفع متحرك فيسكن. والثاني ما اختلف في بنائه والراجح أنه مبني،وهو فعل الأمر نحو (اضرب)"[5].

وتبعهم من المحدثين عبد العزيز محمد فاخر و عبد الله بن صالح الفوزان في قوله:" الفعل الماضي مبني باتفاق، والأمر مبني على الأصح"[6].

---

(1) ينظر: شرح شعر زهير بن أبي سلمى، أبي العباس ثعلب، تح:فخر الدين قباوة، مطبعة الغوثاني، دمشق، سوريا، ط3، 1428هـ-2008م ،ص76.

(2) ينظر: ديوان الكميت بن يزيد الأسدي، محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت-لبنان، ط1، 2000م، ص347.

(3) ينظر: الكتاب، سيبويه، ج3،ص300.

(4) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ج2،ص90-94.

(5) بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مال، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث ، بيروت- لبنان،ط2، دت،ج1،ص37-38.

(6) عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، دار المسلم للنشر والتوزيع، ط1 ،1998م ،ج1، ص45.

وذهب هذا المذهب فاضل السامرائي الذي يرى أن فعل الأمر مبني، فهو يبنى على ما يجزم به مضارعه، ولا يكون مجزوما لأنه لا تلحقه أحرف المضارعة كما أن المعرب يتغير آخره بخلاف المبني، وفعل الأمر لا يتغير آخره وعلى هذا فهو مبني، ومثال ذلك أنك إذا قلت (زيد يذهب)أو(لإن أذهب)أو(نحن نذهب) فالباء من (يذهب) تكون مرة مضمومة ومرة مفتوحة ومرة موقوفة، ما صحب(يذهب) أحد هذه الحروف الزوائد، تقول (أنا أذهب) و(لن أذهب) و(لم أذهب) فإذا أمرت منه قلت: (اذهب) فغيرت الصورة، ونزعت حروف المضارعة ولزم السكون، فلما لزم السكون عندما بني هذه البنية علمنا أن هذه البنية هي التي أوجبت أن تكون مبنية على حال واحدة.[1]

-المذهب الثاني: القائلون أن فعل الأمر معرب

أما الكوفيون، فقالوا إن فعل الأمر معرب بالجزم[2]، وهو رأي الأشموني (ت900هـ) في قوله:" وبناء الماضي مجمع عليه. وأما الأمر، فذهب الكوفيون إلى أنّه معرب مجزوم بلام الأمر مقدرة، وهو عندهم مقتطع من المضارع فأصل (قُمْ) (لتَقُمْ)، فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة. وبقولهم أقول، لأنّ الأمر معنى فحقه أنّ يؤدى بالحرف، ولأنّه أخو النهي وقد دل عليه بالحرف."[3]

واستدلوا لرأيهم بأن قالوا إن الأصل في الأمر للمواجهة في مثل:(افْعَلْ) أن يكون باللام: (ليَفْعَلْ)، كقولهم للغائب (ليَفْعَلْ). إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمواجهة في كلامهم وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال

---

(1) ينظر: الحجج النحوية في نهاية القرن الثالث الهجري، محمد فاضل السمرائي، دار عمار، عمان الأردن، ط2 ، 1430هـ-2009م ،ص37.

(2) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، العكبري، ص176.

(3) أبو الحسن الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ،تح: محمد محي الدين عبد الحميد،دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط1 ،1375هـ-1955م،ج1،ص30.

فحذفوها مع حرف المضارعة طلبا للتخفيف، كما قالوا: (أيش) و أصلها (أي شيء)، وكقولهم: (عم صباحا)، وأصل فيه (أنعم صباحا)، وكقولهم: (ويلمِّه) والأصل فيه (ويل أمه)، إلا أنهم حذفوا في هذه المواضع لكثرة الاستعمال، فكذلك هنا حذفوا اللام لكثرة الاستعمال، ولم يكن ذلك مزيلا عن أصلها ولا مبطلا لعملها وعلى ذلك قوله تعالى:﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ٥٨﴾ [يونس: 58] في قراءة من قرأ بالتاء من أئمة القراء أي (افرحوا)، وذكرت أنها قراءة النبي- صلى الله عليه وسلم- من طريق أبي بن كعب. وجاء عنه صلى الله عليه وسلم في الحديث:" ولتَزُرْهُ وَلَو بِشَوْكَةٍ" أي (زُرْهُ)، وجاء عنه صلى الله عليه وسلم:" لتَقُومُوا إِلَى مَصَافِكُم" أي (قوموا)[1].

وقول الشاعر[2]:

لِتَقُمْ أَنتَ يَا بْنَ خَيْرِ قُرَيشِ.... فَتُقَضِّي حَوَائِجُ المُسْلِمِينَا.

وقد أجاز سيبويه عمل لام الأمر محذوفة فقال:" واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة، كأنهم شبهوها بـ(أن) إذا أعملوها مضمرة"[3] ، وقد أورد سيبويه لذلك ثلاثة شواهد وهي :

الشاهد الأول قول الشاعر[4]:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ...إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أمرٍ تَبَالَا

والشاهد في البيت وقوع (تفدي) مجزومة، وعلل سيبويه أنها مجزومة بلام الأمر المحذوفة، أي بإضمار (لام الأمر) في (تَفْدِ) ومعناه (لتَفْدِ) نفسك. [5]

---

[1] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري ، ج2، ص85.

[2] البيت بلا نسبة، ينظر:ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص60.

[3] سيبويه، الكتاب، ج1،ص08-09.

[4] البيت بلا نسبة ، ينظر: المقاصد النحوية، بدر الدين العيني، ج3، ص382.

[5] ينظر: الاستدلال في كتاب سيبويه، محمد بن حجر، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ط1، 2021، ج2، ص112.

الشاهد الثاني قول متمم بن نويرة[1]:

عَلَى مِثلِ أَصحَابِ البَعُوضَةِ فَاخشِمِي... لَكِ الوَيْلُ حُرَّ الوَجْهِ أو يَبْكِ مَنْ بَكَى

الشاهد في البيت وقوع (يبكي) مجزومة بلام الأمر المقدرة، أراد (لِيَبْكِ).

الشاهد الثالث قول أحيحة بن الجلاح[2]:

فَمَن نَالَ الغِنَى فَليَصْطَنِعهُ.... صَنِيعَتَهُ وَيَجْهَدَ كُلَّ جُهْدٍ".

والشاهد في البيت (يَجْهَدْ) وأراد (ليَجْهَدْ).

وقد نقل ابن الأنباري دليلا آخر على إعراب فعل الأمر معرب ما نصه:" قالوا إن الدليل على أنّه معرب مجزوم أنا أجمعنا على أن فعل النهي معرب مجزوم نحو(لا تقم ولا تذهب) ، فكذلك فعل الأمر نحو(قم) و (اقعد)، لأن النهي ضد الأمر، وهم يحملون الشيء على ضده، كما يحملونه على نظيره".[3]

كما أورد ابن الأنباري حجة أخرى في قوله:" وقالوا أيضا إن الدليل على أنه معرب مجزوم بلام مقدرة أن تقول في المعتل(اغزُ، ارمِ، و اخشَ) بحذف حرف العلة، فدل على أنه مجزوم بلام مقدرة"[4].

-الاستنتاج:

وبعد هذا، نقول إن ابن عاشور اختار المذهب الثاني، وهو قول الكوفيين، مرجحا أدلتهم في أن فعل الأمر مجزوم بلام الأمر المقدرة؛" لأنه لو كان مبنيا للزم حالة واحدة، ولأن أحوال آخره جارية على أحوال علامات الجزم"[5].

---

(1) ينظر: مالك و متمم ابنا نويرة اليربوعي، ابتسام مرهون الصفار، مطبعة الإرشاد، بغداد، دط،1968م، ص84.

(2) ينظر: ديوان أحيحة بن الحلاج، جمعا ودراسة وتحقيق، حسن حمد با جودة، مطبوعات نادي الطائف الأدبي،مكة المكرمة، ط1، 1399هـ-1979م، ص19.

(3) ينظر: أسرار العربية ، ابن الأنباري، ص166.

(4) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ،ج2،ص85.

(5) ابن عاشور، التحرير والتنوير ،ج10،ص277-278.

2) فعل كاد بين النفي والإثبات:

قال ابن عاشور عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَا شِيَةَ فِيهَا قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ٧١﴾ [البقرة: 71] ما نصه :" و ذهب قوم منهم أبو الفتح بن جني وعبد القاهر وابن مالك في التسهيل إلى أن أصل كاد أن يكون نفيها لنفي الفعل بالأولى كما قال الجمهور، إلا أنها قد يستعمل نفيها للدلالة على وقوع الفعل بعد بطء وجهد وبعد أن كان بعيدا في الظن أن يقع. و أشار عبد القاهر إلى أن ذلك استعمال جرى في العرف و هو يريد بذلك أنها مجاز تمثيلي بأن تشبه حالة من فعل الأمر بعد عناء بحالة من بعد عن الفعل فاستعمل المركب الدال على حالة المشبه به في حالة المشبه، ولعلهم يجعلون نحو قوله (فذبحوها) قرينة على هذا القصد. قال في التسهيل "وتنفي كاد إعلاما بوقوع الفعل عسيرا أو بعدمه و عدم مقاربته" واعتذر في شرحه للتسهيل عن ذي الرمة في تغييره بيته بأنه غيره لدفع احتمال هذا الاستعمال.وذهب قوم إلى أن كاد إن نفيت بصيغة المضارع فهي لنفي المقاربة و إن نفيت بصيغة الماضي، فهي للإثبات. وشبهته أن جاءت كذلك في الآيتين ﴿لم يكد يراها﴾ ﴿وما كادوا يفعلون﴾ وأن نفي الفعل الماضي لا يستلزم الاستمرار إلى زمن الحال بخلاف نفي المضارع و زعم بعضهم أن قولهم ما كاد يفعل وهم يريدون أنه كاد ما يفعل إن ذلك من قبيل القلب الشائع. **وعندي أنّ الحق هو المذهب** الثاني وهو أن نفيها في معنى الإثبات، و ذلك أنهم لما وجدوها في حالة الإثبات مفيدة معنى النفي جعلوا نفيها بالعكس كما فعلوا في لو و لولا. و يشهد لذلك مواضع استعمال نفيها فإنك تجد جميعها بمعنى مقاربة النفي لا نفي المقاربة، و لعل ذلك من قبيل القلب المطرد فيكون قولهم ما كاد يفعل و لم يكد يفعل بمعنى كاد ما يفعل"[1].

[1] ابن عاشور، التحرير والتنوير،ج1، ص558-559.

يرى ابن عاشور في نصه أن المختار في(كاد) أن يكون نفيها إثبات وإثباتها نفي. وقد عبّر عن اختياره بقوله (وعندي أن الحق).

- عرض المسألة عند النحاة:

اختلف النحاة في دلالة كاد على النفي والإثبات ، وهم في ذلك على مذهبين:

-المذهب الأول:

يرى أصحاب هذا المذهب أن (كاد) في الإثبات تدل على معنى الإثبات، وفي النفي تدل على معنى النفي، وهو مذهب الفراء في قوله:" والعرب قد تجعل (لا يكاد) فيما قد فعل وفيما لم يفعل"[1]. ووافقه الزجاجي في قوله:" تأويله لم يرها ولم يكد، أي لم يقارب رؤيتها"[2]و أبو العباس المبرد[3]،وهو رأي ابن مالك في قوله:" وزعم قوم أن كاد ويكاد إذا دخل عليهما نفي فالخبر مثبت و إذا لم يدخل عليهما نفي فالخبر منفي، والصحيح أن إثباتهما إثبات للمقاربة ونفيهما نفي للمقاربة، فإذا قيل : كاد فلان يموت فمقاربة الموت ثابت، والموت لم يقع ، وإذا قيل : لم يكد فلان يموت، فمقاربة الموت منفية"[4]. وقال العكبري: إن أكثر المفسرين على هذا المعنى"[5]، واختاره ابن القيم(616هـ).[6]

---

[1] ينظر: معاني القرآن، الفراء، ج2،ص71.

[2] الزجاجي، الجمل في النحو، تح: توفيق علي الحمد، مؤسسة الرسالة- دار الأمل، ط1، 1404هـ-1984م، ص201.

[3] المبرد، المقتضب، ص74-75.

[4] ابن مالك، شرح التسهيل ، ج1،ص399

[5] العكبري ، التبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البحاوي، عيسى الباجي الحلبي وشركاؤه للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، دط، دت، ج2،ص246.

[6] ينظر: بدائع التفسير، ابن القيم الجوزية، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1427هـ، ج2،ص246.

وحجتهم في هذا أن الأصل في كل فعل أن يدل على ما وضع له. فإذا دخل عليه النفي نفى المعنى الثابت، و(كاد) فعل موضوع لإثبات المقاربة. واستدلوا لرأيهم بما روي عن عنبسة أنه قال : قدم يوم ذو الرمة الكوفة، فوقف بين الناس بالكناسة قصيدته الحائية التي منها:

إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ المُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ ... رَسِيسُ الهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ[1]

قال: فلما انتهى إلى هذا البيت ناداه ابن شبرمة: يا غيلان ، أراه قد برح. قال: فشنق ناقته وجعل يتأخر بها ويفكر، ثم قال:

إِذَا غير النَأي المُحِبينَ لَمْ أَجِدْ ... رَسِيسُ الهَوَى مِنْ حُبِ مَيَةَ يَبْرَحُ

قال: فلما انصرفت حدثت أبي قال: أخطأ ابن شبرمة حين أنكر على ذي الرمة ما أنكر، وأخطأ ذو الرمة حين غير شعره لقول ابن شبرمة"[2].

والبيت استشهاد على أن كاد كسائر الأفعال في النفي والإثبات، لأنه أراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح أي الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الأفعال.[3]

-المذهب الثاني:

---

[1] ذو الرمة، ديوان ذي الرمة غيلان بن عقبة بن مسعود، تح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان، ط1، 1415هـ–1995م، ص43.

[2] ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص274–275.

[3] عصام الدين إسماعيل بن محمد الحنفي، حاشية القنوي على تفسير البيضوي، تح: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1422هـ–2001م،ج13،ص402.

ذهب ابن جني[1] وآخرون إلى أن كاد إثباتها نفي ونفيها إثبات خلافا لسائر الأفعال[2] . وقال به أبو العباس ثعلب(ت 291هـ) الذي يرى أن (كاد) و يكاد) إذا دخل عليهما نفي فهو دليل إثبات حصول الفعل.[3]

فقال بعضهم ملغزا فيها[4]:

أَنَحوِيَّ هَذَا العَصْرِ مَاهِي لَفْظَةٌ... جَرَتْ فِي لِسَانِي جُرْهُمٍ وَثَمُودِ

إِذَا استُعْمِلَت فِي مَعْرِضِ الجَحْدِ أَثْبَتَت ... وَ إِنْ أُثْبِتَت قَامَت مَقَامَ جُحُودِ[5]

ووافقهم ابن عطية الأندلسي قي قوله:" كاد إذا صحبها حرف النفي وجب الفعل الذي بعدها وإذا لم يصحبها انتفى الفعل، وهذا لازم متى كان حرف النفي بعد(كاد) داخل على الفعل الذي بعدها، تقول: كاد زيد يقوم، فالقيام منفي ، إذا قلت: كاد زيد أن لا يقوم فالقيام واجب"[6].

وقال ابن القيم الجوزية(ت751هـ):" كاد لها شأن ليس لغيرها من الأفعال، فإنها إذا أثبتت نفت، وإذا نفيت أثبتت، فإذا قلت: ما كدت أصل إليك فمعناه وصلت إليك، بعد جهد وشدة، فهذا إثبات للوصول وإذا قلت كاد زيد يقوم، فهي نفي لقيامه"[7].

---

(1) ينظر: مواقف أبي حيان من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط، علي محمد بن سعد الزهراني، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1421هـ-2000م، ص1134.

(2) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك، ص399.

(3) ينظر: الوحدة الاسنادية الوظيفية-دلالتها وصورها، رابح بومعزة، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط1 ،2009م،ص159.

(4)ينظر: همع الهوامع في شرج جمع الجوامع، السيوطي، تح: أحمد شمس الدين، ، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1418هـ-1998م، ج1،ص423.

(5) البيتان لأبي العلاء المعري، ينظر: همع الهوامع، السيوطي، ج1،ص423، عمدة الحافظ في تفسير أشرف الألفاظ، والسمين الحلبي، تح: محمد باسل عيون السود،دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان،دط،دت،ج3،ص443.

(6) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج4،ص188.

(7) ابن قيم الجوزية، بدائع التفسير، ج2،ص246.

وقال علي محمد حسن العماري:" وقصارى القول أن الجميع متفقون على أن (كاد) في الإثبات تفيد نفي خبرها، ويساعدهم قول ابن عباس رضي الله عنهما : كل شيء في القرآن كاد وأكاد، ويكاد، فإنه لا يكون أبدا ، وتساعدهم الشواهد الكثيرة، ففي الحديث: (مَنْ تَأَنَى وَأَصَابَ أَو كَادَ، وَمَنْ عَجَّلَ أَخْطَأَ أَو كَادَ) [1] "[2].

واستدلوا لرأيهم بقول عمير بن ضابيء بن الحارث البرجمي:[3]

هَمَمْتُ ولَمْ أَفْعَلْ وَكِدْتُ ولَيْتَنِي ... تَرَكتُ عَلَى عُثْمَانَ تَبْكِي حَلَائِلُهُ

فيظهر أن عمير لم يقتل عثمان وإنما همَّ وكاد ولم يفعل .

وفي هذا نقل البغدادي عن ابن الانباري قوله:" قال اللغويون: كدت أفعل، معناه عند العرب قاربت الفعل ولم أفعل. وما كدت أفعل معناه فعلت بعد إبطاء وقال الأزهري :وهو كذلك، وشاهده قوله تعالى:﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ٧١﴾ [البقرة: 71] وقد يكون ما كدت أفعل بمعنى ما قاربت"[4].

-الاستنتاج:

الذي نخلص إليه في هذه المسألة هو أن ابن عاشور اختار المذهب الثاني القائل بأن (كاد) نفيها إثبات و إثباتها نفي، وهو مذهب ابن جني وثعلب وابن عطية وغيرهم، وذلك لأن (كاد) تدل على مقاربة الفعل لا القيام به. " يشهد لذلك مواضع استعمال نفيها فإنك تجد جميعها بمعنى مقاربة النفي لا نفي المقاربة، و لعل ذلك من قبيل القلب المطرد فيكون قولهم (ما كاد) يفعل و (لم يكد) يفعل بمعنى(كاد) ما يفعل"[5].

---

[1] ينظر: المعجم الأوسط للطبراني،ت الطبراني، ح:طارق بن عوض الله بن محمد، و عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة، مصر، دط،1415هـ-1995م، رقم 3220،ج3،ص300.

[2] علي محمد حسن العماري، لغة القرآن ، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط1432،1هـ-2011م،ص79-80.

[3] ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر عمر البغدادي ،ج9،ص323.

[4] المرجع نفسه، ج7،ص238.

[5] ابن عاشور، التحرير والتنوير،ج1، ص558-559.

3) نعم و بئس بين الفعلية والاسمية:

قال ابن عاشور عند تفسير قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَنْ يُنَزِّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ ٩٠﴾ [البقرة: 90]، ما نصه :" وفي بئس وضدها نِعْمَ خلاف في كونهما فعلين أو اسمين، والأصح أنهما فعلان"[1].

اختار ابن عاشور مذهب القائلين أن (نعم) و(بئس) فعلان ماضيان غير متصرفين. وقد عبرّ عن اختياره بقوله(والأصح).

- عرض المسألة عند النحاة:

في (بئس) و ضدها (نِعْمَ) في كونهما فعلين أو اسمين، خلاف بين النحويين، وهم في ذلك على مذهبين:

-المذهب الأول:

ذهب الكوفيون إلى أن (بئس) و(نعم) اسمان[2]. وهما في الأصل صفة لموصوف محذوف، كأنك قلت: نعم الرجل زيد، فتقديره: الرجل نعم الرجل زيد، فحذفت الموصوف وهو اسم فكان الرجل اسما فكذلك ما قام مقامه، والرجل مرفوع بنعم كما يرتفع الفاعل باسم الفاعل.[3]

وهو مذهب الفراء في قوله:" والعرب توحد نعم وبئس وإن كانتا بعد الأسماء فيقولون: أما قومك فنعموا قوما، ونعم قوما، وكذلك بئس، وإنما جاز توحيدهما لأنهما ليسا

---

(1) المصدر السابق،ج1،ص603.

(2) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، تح: محمد باسل عيون السود،دار التكب العلمية، بيروت- لبنان،ط1 ،1420هـ-2000م، ص333.

(3) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، العكبري، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان،ط1 ،1406هـ-1986م، ص274.

بفعل يلتمس معناه، إنما أدخلوهما لتدلا على المدح والذم، ألا ترى أن لفظهما لفظ فعل وليس معناهما كذلك، وأنه لا يقال منها يبئس الرجل زيد، ولا ينعم الرجل أخوك، فلذلك أجازوا الجمع والتوحيد في الفعل، ونظيرهما (عسى أن يكونوا خيرا منهم) وفي قراءة عبد الله (عسوا أن يكونوا خيرا منهم) ألا ترى أنك لا تقول: هو يعسى كما لم تقل يبأس"[1].

وقالوا حجتنا على أنهما اسمان: أن حرف الجر يدخل عليهما، لِما ورد عن العرب أنها تقول: ما زيد بنعم الرجل، قال حسان بن ثابت الأنصاري، رضي الله عنه:[2]

أَلَستُ بِنِعْمَ الجَارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ... لِذِي العُرْفِ ذَا مالٍ كَثِيرٍ و مُعْدِما

وحكى عن بعض فصحاء العرب أنه قال: نعم السير على بئس البعير، وقال الفراء: إن أعرابيا بشر بمولودة، فقيل له: نعم المولودة مولودتك، فقال: والله ماهي بنعم الولد، نصرتها بكاء وبرها سرقة، فدخول حرف الجر عليهما دل على أنهما اسمان[3].

وقال بعض العرب[4]:

صَبَّحَكَ الله بِخَيرٍ بَاكِرٍ....بِنِعْمَ طَيرٍ وشَبَابٍ فَاخِرٍ .

وحجة أخرى أن حرف النداء يدخل عليهما ، وهو لا يدخل إلا على الأسماء في قولهم: يا نعم المولى ويا نعم النصير، ولا يجوز أن يقال المقصود بالنداء محذوف للعلم

---

(1) الفراء، معاني القرآن، ج2،ص141-142.

(2) حسان بن ثابت، ديوان حسان بن ثابت، تح: عبد أ.علي مهنا،دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان،ط2، 1414هـ-1994م، ص218.

(3) ينظر: مسائل خلافية في النحو، أبي البقاء العكبري، تح: عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط3 ، 1428هـ-2007م،ص118.

(4) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، تح: علي محمد فاخر، و جابر محمد لبراجة وآخرون، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1 ،1428هـ-2007م،مج5،ص2525.

به، والتقدير فيه: يا الله نعم المولى، فحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه، كما يحذف حرف النداء لدلالة المنادى عليه[1].

كما قالوا أنه لو كانا فعلين لدّلا على حدث وزمان، إذ هذا حدّ الفعل والزمان لا يقترن بهما، كما أنه لو كانا فعلين لتصرفا تصرف الأفعال فكان منها مستقبل و أمر ومصدر واسم فاعل[2].

و نقل ابن الأنباري دليلا آخر في قوله:" ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنه قد جا عن العرب(نَعِيمَ الرجلُ زيدٌ) وليس في أمثلة الأفعال (فَعيلٌ) ألبتة، فدل على أنهما اسمان، وليسا بفعلين" [3].

-المذهب الثاني:

وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان[4]، ووافقهم الكسائي من الكوفيين[5]، قال سيبويه:" وأصل نعم وبئس : نَعِمَ و بَئِسَ وهما الأصلان اللذان وضعا في الرّداءة والصلاح، ولا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى"[6]، وقال السيرافي شارحا قولَ سيبويه:" نعم وبئس فعلان ماضيان موضوعان للمدح والذم ، فنعم للمدح العام، وبئس للذم العام، ومبناهما على فَعِلَ في الأصل"[7].

---

(1) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، ص119.

(2) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، أبي البقاء العكبري، ص276.

(3) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف،ج1، ص102.

(4) ابن الأنباري ، أسرار العربية، ص69.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ص 69.

(6) سيبويه، الكتاب ، ج2،ص179.

(7) أبو سعيد السيرافي،شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي،دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط 1 ،1429هـ-2008م، ج3،ص9.

وتبعهم عبد الغفار الفارسي(377هـ)[1]، وأبو محمد القاسم الحريري(ت516هـ)[2].

وهو مذهب ابن مالك في قوله: [3]

فِعْلاَنِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ... نِعْمَ وَ بِئْسَ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ

قال ابن الناظم(ت686هـ):" نعم وبئس فعلان ماضيا اللفظ لا يتصرفان، والمقصود بهما إنشاء المدح والذم"[4].

ووافقهم أبو البقاء العكبري في قوله:" فعلان ماضيان غير متصرفان"[5]. وقال ابن الوردي(ت749هـ):" (نعم) و(بئس) فعلان ماضيان لا يتصرفان، لقصد إنشاء مدح أو ذم ، ويقتضيان فاعلا معرفا"[6]، ووافقهم من المتأخرين فاضل صالح السامرائي في قوله:" ونعم وبئس فعلان ولهما استعمالان:

أحدهما أن يستعملا فعلين متصرفين، مثل سائر الأفعال فيكون لهما فعل مضارع وأمر واسم فاعل وغيرها وهما إذ ذاك للإخبار بالنعمة والبؤس، والاستعمال الثاني أن يستعملا لإنشاء المدح والذم وهما في هذا الاستعمال جامدان لا يتصرفان"[7].

---

(1) ينظر: الإيضاح في علم النحو،تح: كاظم بحر المرجان، عبد الغفار الفارسي، علم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط2 ،1416 هـ-1996م،ص110.

(2) ينظر: شرح ملحة الإعراب، الحريري، تح:أحمد محمد قاسم، دار الكلم الطيب للنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط1، 1422 هـ -2002م، ص197.

(3) ابن مالك، متن ألفية ابن مالك ،ص32.

(4) ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ،ص333.

(5) أبو البقاء العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ،ص276.

(6) ابن الوردي، تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة،تح: محمد مزعل خلاطي، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان، ط1 ،1429هـ-2008م،ص222،

(7) فاضل صالح السمرائي، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان-الأردن،ط1 ،1420هـ-2000م،ج4، ص296.

واحتجوا لرأيهم بأن قالوا بدخول تاء التأنيث عليهما عند جميع العرب نحو: نعمت المرأة هند وبئست المرأة دعد[1]. فلحوق (التاء) بهما دليل على أن الكلمة فعل وهذا قطعي[2].

واستدلوا بحديثه صلى الله عليه وسلم :"ومن توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت"[3] باتصال التاء على أنها فعل[4].

واحتجوا كذلك باتصال ضمير المرفوع بهما كما حكى الكسائي: (نعموا رجالا الزيدون) وإذا لم يظهر كان مستترا و أضمر شريطة التفسير ، كما كان ذلك في قولهم : (ربه رجلا) وهذا لا يكون في الأسماء[5].

وردوا على أصحاب المذهب الأول فقالوا: و (نعم) ليست حرفا بالإجماع ،وقد دل الدليل على أنها ليس اسما لوجهين:

أحدهما أنها مبنية على الفتح، أما البناء فلا سبب له مع كونها اسما، لأن الاسم يبنى إذا شابه الحرف، ولا مشابهة بين (نعم) والحرف، فلو كانت اسما لأعربت.

والثاني: أنها لو كانت اسما لكانت إما جامدا أو وصفا ولا سبيل إلى اعتقاد الجمود فيها، لأنّ وجه الاشتقاق فيها ظاهر، ولأنها من نعم الرجل إذا أصاب نعمة، والمنعم عليه

---

(1) ينظر : شرح المكودي على ألفية ابن مالك، المكودي، تح: فاطمة راشد الراجحي،جامعة الكويت، دط، 1412هـ-1991م،ص517.

(2) ينظر: التخمير في شرح المفصل في صنعة الإعراب، القاسم بن الحسين الخوارزمي، تح:عبد الرحمن بن سلمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان،ط1 ،1990م ،ج3، ص313-314.

(3) محمد بن عيسى الترمذي،الجامع الكبير سنن الترمذي، تج: خالد عبد الغني محفوظ، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط7 ،1438هـ-2017م،ص148.

(4) ينظر: الحديث النبوي في النحو العربي، محمود فجال، أضواء السلف للطباعة والنشر، الرياض،ط2 ،1417هـ-1997م،ج1،ص250.

(5) أبو البقاء العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص274.

يمدح ولا يجوز أن تكون وصفا، إذ لو كانت كذلك لظهر الموصوف معها، ولأن الصفة ليست على هذا البناء ، وإذا بطل كونها حرفا وكونها اسما ثبت أنها فعل.[1]

وقالوا: لا يجوز أن تكون اسما، إذ لو كانت اسما لكانت إما مرفوعة ولا سبيل إلى ذلك، إذ ليست فاعلا ولا مبتدأ، ولا ما شبه بهما، و إما منصوبة ولا سبيل إليه أيضا، إذ ليست مفعولا ولا ما شبّه به، و إما مجرورة ، ولا سبيل إليه، و أما دخول (الباء) عليها في بعض الحكايات فلا يدل على أنها اسم كما قال الراجز[2]:

واللهِ مَا لَيلِي بِنَامَ صَاحِبُهْ ... ولاَ مُخَالِطِ اللَّيَانِ جَانِبُهْ

ووجه الاستشهاد دخول الباء على الفعل (نام).

وأما ما حكي أنهم قالوا (نعيم) فشاذ، والياء فيه ناشئة عن إشباع الكسرة، وأما دخول (اللام) عليها في نحو قوله تعالى:﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ٣٠﴾ [النحل: 30]، فهو جواب قسم كما قال الراجز[3]:

إِذَنْ لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ...عِندَ الحَفِيظَةِ إِنْ ذُو لَوْثَةٍ لَانَا

وقال آخر[4]:

حَلَفْتُ لَهَا باللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ ... لَنَامُوا فَمَا إِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِ

---

(1) ينظر: المرجع السابق، ص285-286.

(2) البيت بلا نسبة، ينظر، المقاصد النحوية ، بدر الدين العيني، ج3،ص81.

(3) البيت لقريظ بن أنيف، ينظر: شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، المرزوقي، تح: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان،ط1، 1424هـ-2003م، ج2، ص856.

(4) امرؤ القيس، ديوان أمرؤ القيس، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة ، مصر، ط5 ، دت ،ص32.

و أما دخول (يا) عليها في نحو قولهم: يا نعم المولى ويا نعم النصير، فالمنادى محذوف أي: يا الله أنت نعم المولى.[1].

الاستنتاج:

الذي نخلص إليه هو أن ابن عاشور وافق البصريين فيما ذهبوا إليه ، وهو فعلية (نعم) و(بئس) وذلك لقوة حججهم التي استدلوا بها، وكذا لمنطقية ردود هم على حجج الكوفيين.

[1] ينظر: اللباب في علل البناء و الإعراب ، أبي البقاء العكبري، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، ط1 ،1416هـ-1995م،ج1،ص180-181-182.

المبحث الثالث: اختيارات ابن عاشور في باب الحروف

لقد رأينا في المبحثين السابقين آراء ابن عاشور واختياراته في بابي الاسم والفعل، وفي هذا المبحث سنقف على اختياراته في باب الحروف ومعانيها.

1) إعمال "إنّ" المخففة و إهمالها:

ذكر ابن عاشور مسألة إعمال (إن) المخففة من (إنّ) الثقيلة وذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِن كُلًّا لَّمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ١١١﴾ [هود: 111]، فقال ابن عاشور :" و(إنْ) مخففة من (إنّ) الثقيلة في قراءة نافع ،وابن كثير، وأبي بكر عن عاصم، و أعملت في اسمها فانتصب بعدها. و(إنْ) المخففة إذا وقعت بعدها جملة اسمية يكثر إعمالها و يكثر إهمالها، قاله الخليل و سيبويه ونحاة البصرة وهو الحق".[1]

رأى ابن عاشور جواز إعمال (إن) المخففة من (إنَّ) الثقيلة معبرا عن رأيه بقوله:" وهو الحق".

- عرض المسألة عند النحاة:

اختلف النحاة في إعمال "إن" المخففة من الثقيلة، وهم في ذلك على مذهبين:

المذهب الأول:

رأى الكوفيون أنها لا تعمل النصب في الاسم الذي بعدها[2]. وذهب الزمخشري وابن يعيش إلى جواز إعمالها و إلغائها والإلغاء فيها أكثر[3].

---

[1] ابن عاشور ، التحرير والتنوير ،ج11،ص173.

[2] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ج1، ص175.

[3] ينظر: شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ج4، ص547.

وذهب من المُحْدَثِينَ في إلغاء عملها جزاء محمد المصاورة فقال:" واعلم أنّ(إن) مخففة لها أربعة مواضع تكون للشرط وتكون للنفي وتكون زائدة بعد ما، وتكون مخففة من الثقيلة ويلزمها اللام ، ولا تعمل، تقول (إن زيدٌ لقائمٌ)".[1]

واحتج الكوفيون بأن قالوا إنها لا تعمل، لأنّ المشددة إنّما عملت لمشابهتها الفعل الماضي في اللفظ ، لأنّها على ثلاثة أحرف، و أنها مبنية على الفتح فإذا خففت زال شبهها به[2].

ومنهم من يرى أن اختصاصها بالأسماء يزول عند تخفيفها ويصير ما بعدها مرفوعين على أنهما مبتدأ وخبره[3].

وحجة بعضهم أنّ " إن" من عوامل الأفعال، فينبغي ألا تعمل في الأسماء، كما لا تعمل المشددة في الأفعال، لأن عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء ، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال[4].

واحتجوا كذلك بقول الله عز وجل:﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ٣٢﴾ [يس: 32]، وقول الله عز وجل:﴿وَزُخْرُفًا وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ٣٥﴾ [الزخرف: 35]، وقوله تعالى:﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ٤﴾ [الطارق:04].

---

(1) جزاء محمد المصاورة، شرح الدروس في النحو ، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، ط1 ،2010م، ص161–162.

(2) ينظر: الحجج النحوية حتى القرن3هـ، السامرائي، دار عمار، عمان ، الأردن، ط2، 1430هـ–2009م،ص89.

(3) بن محمد الرعيني ، شرح الكواكب الدرية على متممة الآجرومية، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ، لبنان،ط1 ،1410هـ–1990م، ج2، ص284.

(4) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ج1، ص175.

-المذهب الثاني:

ذهب البصريون إلى إعمال (إن) المخففة[1]، واحتجوا لمذهبهم في إعمال (إن) المخففة، ورد من السماع والقياس ، فأما السماع منه قوله تعالى:﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ١١١﴾ [هود: 111] قرأ جماعة بتخفيف النون ونصب(كلّا) وذلك مسموع منقول.[2]

وقالوا لا يجوز أن يقال: بأن "كلاًّ" منصوب بـ(لنوفينّهم)، لأن لام القسم تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها[3].

وذلك لما ورد في القرآن الكريم بقراءة من قرأ بالتخفيف ، لأن القراءات كلها متواترة وكلها حجة، وكذلك ما ورد من المسموع في كلام العرب فقد ورد عن سيبويه أنه قال:" وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول(إنَ عَمْراً لَمُنْطَلِقٌ)[4].

وقول الشاعر[5]:

كُلَيبُ إِنِ النَّاسَ الذَّينَ عَهِدْتُهُمْ.... بِجُمْهُورِ حُزْوَى فَالرِيَاضِ لَدَى النَّخْلِ

أما القياس: فهو أنّ (إنّ) مشبهة بالفعل في لفظها. و اختصاصها بالأسماء والمخففة من الثقيلة مختصة بالاسم ولم يبق إلا التخفيف في الحذف ومثل ذلك لا يمنع العمل للفعل كقولك: لم يك، و لم أبل، ولا أدر، فالحرف المشبه بها كذلك.[6]

---

(1) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف،ج1، ص175.

(2) أبو البقاء العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص347-348.

(3) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص175.

(4) سيبويه، الكتاب، ج2، ص140.

(5) البيت بلا نسبة، ينظر: كتاب الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي، تح: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط2 ،1413هـ-1993م، ص48.

(6) المرجع نفسه، ص350.

و أنَّ إعمال (إن)المخففة مثل إعمال (كأن) المخففة ، وذلك وارد في قول العرب ، ومن أمثلته قول الشاعر[1]:

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ... كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ.

فنصب " ثَدْيَيه" بـ(كأن) المخففة من الثقيلة على أنه اسمها ورفع حقان على أنه خبرها.

و قال أرقم بن علباء اليشكري[2]:

وَيَوْماً تُوافِينَا بِوجْهٍ مُقَسَّمٍ... كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ

رفع (ظبية) على أنها خبر كأن المخففة واسمها ضمير الشأن محذوف. وضمير الشأن هو ضمير الغائب المذكر المحذوف في (كأنه) ، أصل عجز البيت:

كَأَنْه ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ.

-الاستنتاج:

يتبين مما سبق أن ابن عاشور اختار مذهب البصريين في إعمال (إن) المخففة، مرجحا رأيهم في المسألة، معتمدا في ذلك على السماع (و(إنْ) مخففة من (إنّ) الثقيلة في قراءة نافع ،وابن كثير، وأبي بكر عن عاصم، و أعملت في اسمها فانتصب بعدها). والنقل (و(إنْ) المخففة إذا وقعت بعدها جملة اسمية يكثر إعمالها و يكثر إهمالها، قاله الخليل و سيبويه ونحاة البصرة).

---

[1] انشده سيبويه، لم يذكر قائله، الكتاب، ج1، ص211.

[2] ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المسمى شرح الشواهد الكبرى، بدر الدين العيني، تح:علي محمد فاخر و آخرون،دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر،ط1، 1431هـ-2010م ، مج2، ص767.

2) دخول همزة الاستفهام على العطف:

ذكر ابن عاشور عند تفسيره لقوله تعالى:﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ ﴾ [البقرة: 87] طريقتان مختلفتان في توجيه تنازع حرف الاستفهام وحرف العطف للصدارة فيما بينهما، إحداها أن همزة الاستفهام مقدمة من تأخير وهو رأي جمهور النحاة ، فقال:" همزة الاستفهام مقدمة من تأخير وقد كان موقعها بعد حرف العطف فقدمت عليه لاستحقاق التصدير في جملته"[1].

والطريقة الثانية أن همزة الاستفهام هي مبدأ الجملة وأن المستفهم عنه محذوف وهي طريقة الزمخشري، فقال:" همزة الاستفهام هي مبدأ الجملة وأن المستفهم عنه محذوف دل عليه ما عطف عليه بحرف العطف والتقدير في مثله أتكذبونهم فكلما جاءكم رسول"[2].

وأجاز ابن عاشور طريقة ثالثة في قوله:"عندي جواز طريقة ثالثة وهي أن يكون الاستفهام عن العطف والمعنى أتزيدون على مخالفتكم واستكباركم كلما جاءكم رسول الخ... وهذا متأت في حروف التشريك الثلاثة كما تقدم من أمثلة الواو و الفاء وكقوله تعالى:﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ آلْآنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ٥١﴾ [يونس: 51]. وقول النابغة:

أَثُمَّ تَعَذَّرَانِ إليَّ مِنْهَا... فَإِنّي قَدْ سَمِعْتُ وَقَدْ رَأَيْتُ"[3].

لقد أجاز ابن عاشور في نصه في مناقشته لمسألة "دخول همزة الاستفهام على العطف" طريقة الجمهور، كما أجاز طريقة الزمخشري. و جوّز فيه وجها ثالثا لتخريج الآية بقوله (وعندي).

---

(1) ابن عاشور ، التحرير والتنوير ،ج1،ص597.

(2) المصدر نفسه، ج1،ص597.

(3) المصدر نفسه ،ج1،ص597.

- عرض المسألة عند النحاة:

اختلف النحاة والمفسرون في مسألة دخول همزة الاستفهام على العطف ، وهم في ذلك على مذهبين:

-المذهب الأول :

ذهب الجمهور إلى أن همزة الاستفهام مقدمة من تأخير. وقد كان موقعها بعد حرف العطف، فقدمت عليه لاستحقاق التصدير في جملته[1]، يقول ابن هشام:" والألف أصل أدوات الاستفهام، ولهذا خصت بأحكام.. أنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بثم قدمت على العاطف تنبيها بأصالتها في التصدير نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ١٨٥﴾ [الأعراف: 185]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفَلَا تَعْقِلُونَ١٠٩﴾ [يوسف: 109]، وقوله تعالى: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ آلْآنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ٥١﴾ [يونس: 51] ، وأخواتها تتأخرن عن حروف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة"[2]، والعاطف لا يتقدم عليه جزء مما عطف ولكن خصت همزة الاستفهام بتقديمها على العاطف تنبيها على رسوخ تقدمها في التصدير، لأنّها أصل أدوات الاستفهام، وأن الهمزة مقدمة على العاطف لفظا لغرض التنبيه على تمام التصدير، مؤخرة عنه حكما.[3]

---

[1] ينظر: المصدر السابق ،ج1،ص596-597.

[2] جمال الدين ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،ج1،ص21-22.

[3] ينظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب، محمد بن أبي بكر الدماميني، ج1،ص60-61.

-المذهب الثاني:

ذهب الزمخشري إلى أن همزة الاستفهام في محلها الأصلي، و أنها غير مقدمة على حرف العطف و أن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف، ففي معرض تفسير لقوله تعالى:﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ٨٧﴾ [البقرة: 87]، قال:" فوسط بين الباء وما تعلقت به همزة التوبيخ، والتعجيب من شأنهم، ويجوز أن يريد: ولقد آتيناهم ما آتيناهم ففعلتهم ما فعلتم، ثم وبخهم على ذلك، ودخول الفاء لعطفه على مقدر"[1]، أي إن الفاء عطفت مقدرا بعد همزة الاستفهام دل عليه ما بعده، ولم تعطف الجملة التي قبل حرف الاستفهام.

وذهب هذا المذهب البيضاوي في تفسيره فقال:" ﴿**أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ**﴾، عطف على محذوف، أي أنحن مخلدون منعمون فما نحن بميتين"[2] ، وعلق على هذا القول محي الدين شيخ زاده قائلا:" (أنحن مخلدون منعمون) يريد به الإشارة إلى المعطوف عليه المحذوف وهو جملة قوله نحن مخلدون منعمون، وهي مقدرة بعد همزة الاستفهام عطف عليها قوله: فما نحن بميتين، فقوله عطف على محذوف جواب عما يقال: كيف جاز دخول همزة الاستفهام على فاء العطف في قوله تعالى:﴿**أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ**﴾، فإن همزة الاستفهام تقتضي صدر الكلام وفاء العطف تقتضي وسط الكلام وتقدم شيء يعطف بها ما بعدها عليه فكيف يجتمعان؟ وتقرير الجواب أن الذي عطف عليه بالفاء مقدر بعد

---

[1] الزمخشري، الكشاف ،ج1،ص293.

[2] ناصر الدين أبي الخير عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي الشافعي البيضاوي، أنوار التنزيل و أسرار التأويل، تح: محمد عبد الرحمان المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط1، دت، ج1،ص11.

الهمزة أما تقدير مخلدون فقد دل عليه قوله" بميتين". و أما تقدير منعمون دل عليه قوله" بمعذبين"[1].

-الاستنتاج:

ما يلاحظ في المسألة أن ابن عاشور أجاز الطريقة الأولى، وهي "أن همزة الاستفهام مقدمة من تأخير، وهو رأي جمهور النحاة". كما أجاز الطريقة الثانية وهي" أن همزة الاستفهام هي مبدأ الجملة وأن المستفهم عنه محذوف وهي طريقة الزمخشري"، وانفرد برأي جعله طريقة ثالثة وهي" أن يكون الاستفهام عن العطف" .

3) حرف النفي "لا" بين الزيادة والإثبات:

عند تفسير قوله تعالى:﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ٧﴾ [الفاتحة: 7]، قال ابن عاشور:"والحق أن (لا) مزيدة لتأكيد النفي المستفاد من لفظ(غير) على طريقة العرب في المعطوف على ما في حيز النفي"[2].

من خلال النص السابق نرى أنه ذهب مذهب القائلين بزيادة حرف النفي (لا)، وقد نصّ على اختياره بقوله: "والحق".

- عرض المسألة عند النحاة

لقد تباينت آراء النحاة والمفسرين في مسألة" اللام" الواقعة في قوله تعالى:﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ٧﴾ [الفاتحة: 7]، وهم في ذلك على مذهبين:

---

[1] محمد بن مصلح الدين مصطفى القوجوي، حاشية محي الدين شيخ زادخ على تفسير البيضوي، ضبط: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1 ،1419هـ-1999م،ج7،ص133.

[2] ابن عاشور، التحرير والتنوير ،ج1،ص198.

-المذهب الأول:

ذهب الزجاج إلى أنه يجوز أن تقع "لا" في قوله تعالى﴿... وَلَا الضَّالِّينَ ﴾، لأنّ معنى (غير) متضمن معنى النفي[1]. وقال الفراء:" وأما قوله تعالى:﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ٧﴾ [الفاتحة: 7] فإن معنى (غير) معنى (لا) فلذلك ردت عليها (ولا)، هذا كما تقول فلان غير محسن ولا مجمل"[2]،و (لا) زائدة عند البصريين للتوكيد[3].

-المذهب الثاني:

وذهب الكوفيون إلى أن (لا) في قوله تعالى :﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ٧﴾ [الفاتحة: 7]، هي بمعنى غير[4].

وردوا على البصريين في هذه المسألة أن(لام) هنا ليست زائدة، و إنما لها دلالتها التي تبين المعنى وتخرجه من التأويلات والخلافات، كما أن كل زيادة في المبنى هي زيادة في المعنى، وذلك لأنه لولا وجود (لام) لكان النص يحتمل عدة تأويلات، منها ما ذكره ابن القيم الجوزية في قوله:" أن المراد المغايرة والواقعة بين نوعين وبين كل نوع بمفرده. فلو لم يذكر(لا) وقيل "غير المغضوب عليهم والضالين" أوهم أن المراد ما غاير المجموع المركب من النوعين لا ما غاير كل نوع بمفرده، فإذا قيل:"ولا الضالين" كان صريحا في أن المراد: صراط غير هؤلاء ، وغير هؤلاء[5]، ورفع التوهم أن(الضالين) وصف للمغضوب عليهم وأنها صنف واحد وصف بالغضب والضلال، ودخل العطف

---

(1) ينظر: معاني القرآن و إعرابه، الزجاج، ج1،ص54.

(2) الفراء، معاني القرآن،ج1،ص8.

(3) ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل، أبي البركات النسفي، مج1،ص13.

(4) ينظر: المرجع نفسه، مج1، ص13.

(5) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ص445.

بينهما كما يدخل في عطف الصفات بعضها على بعض... فلما دخلت (لا) علم أنهما صنفان متغايران مقصودان بالذكر.[1]

- الاستنتاج

مما سبق ذكره نخلص إلى أن ابن عاشور اختار مذهب البصريين القائل بأن (لا) هنا زائدة لتوكيد المعنى ، وأن النفي مستفاد من (غير)، و أن العطف من دونها يدل على النفي، يؤيده الاستعمال في ذلك.

4) مجيء (أل) عوضا عن المضاف إليه:

ذكر ابن عاشور مسألة مجي (أل) عوضا عن المضاف إليه في مواضع:

-الموضع الأول:

عند تفسير قوله تعالى:﴿أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُنْتَصِرٌ ٤٤سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ ٤٥﴾ [القمر: 44-45] قال ابن عاشور:" والتعريف في (الجمع) للعهد، أي الجمع المعهود عن قوله: (نحن جميع منتصر) والمعنى : سيهزم جمعهم، وهذا معنى قول النحاة: اللام عوض من المضاف إليه"[2].

-الموضع الثاني:

عند قوله تعالى:﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ ١٥﴾ [غافر: 15] ، قال بن عاشور:" و(رفيع) يجوز أن تكون صفة مشبهة. والتعريف في (الدرجات) عوض عن المضاف إليه، والتقدير : رفيعة درجاته"[3].

---

[1] ينظر: بدائع الفوائد ، ابن القيم الجوزية ،ص445.

[2] ابن عاشور، التحرير والتنوير،ج21،ص213.

[3] المصدر نفسه ، ج24،ص106.

من خلال القولين نرى أن ابن عاشور أجاز مجيء (أل) عوضا عن المضاف إليه في الآيتين السابقين.

- عرض المسألة عند النحاة:

اختلف البصريون والكوفيون في جواز مجيء (أل)عوضا عن المضاف إليه فذهب:

-المذهب الأول:

مُنع عند البصريين مجيء (أل) عوضا عن المضاف إليه[1]، وقالوا إن الضمير في ذلك محذوف مقدر[2]، فقالوا في قوله تعالى:﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ٥٠﴾ [ص: 50]، وقوله تعالى:﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى٤١﴾ [النازعات: 41]، والتقدير: مفتحة لهم الأبواب منها، أو لها وهي المأوى له، وكذلك يقولون في نحو: مررت برجل حسن الوجه أي: منه أو له[3].

ووافقهم أبو علي الفارسي[4]، والزجاج في قوله:" ومعنى مفتحة لهم الأبواب أي منها، وقال بعضهم (مفتحة لهم الأبواب) والمعنى واحد إلا أن على تقدير العربية (الأبواب منها) أجود من أن تجعل الألف واللام بدل من الهاء والألف"[5].

---

(1) ينظر: مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي،تح: صالح الضامن، دار البشائر، الامارات المتحدة، دبي، ط2، 1423هـ-2002م،ج2،ص173.

(2) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تح: فخر الدين قباوة و محمد نديمفاضل، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1413هـ-1992م،ص199.

(3) المرجع نفسه، ص199.

(4) ينظر: فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، علي بن محمد الشوكاني، تح: أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان،ط3 ،1428هـ-2007م،ج2، ص540.

(5) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تح: أحمد فتحي عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان،ط1 ،1428هـ-2007م،ج4،ص61.

وأخذ به أبو حيان في قوله:" وهذا الذي ذكره الزمخشري وهو أن الألف واللام تكون عوضا عن الإضافة ليس مذهب البصريين، بل شيء ذهب إليه الكوفيون، وعليه خرّج بعض الناس قوله تعالى:﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ٥٠﴾ [ص: 50]، أي أبوابها، وأما البصريون فيتأولون هذا على غير هذا الوجه، ويجعلون الضمير محذوفا: أي الأبواب منها، ولو كانت الألف واللام عوضا من الإضافة لما أتي بالضمير مع الألف واللام ، وقال الشاعر[1]:

رَحِيبٌ قِطَابُ الجَيبِ مِنهَا رَقِيقَةٌ ** بِجِسّ النَّدَامَى بَضَّةُ المُتَجَرَّدِ"[2]

والشاهد في البيت اجتماع العوض وهو (الألف واللام) في (الجيب)، والمعوض عنه وهو الضمير (ها) في (منها).

وقال به السمين الحلبي(ت756هـ) في تعقيبه على قول الزمخشري:" ولكن في قوله عوضا من اللام) نظر، لأن الألف واللام لا يقومان مقام الإضافة عند البصريين"[3]. واختاره ابن عادل[4].

واحتجوا لرأيهم بأن قالوا : لو كانت الألف واللام عوضا عن المضاف إليه ما جمع بينهما ، لأنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه، وقد اجتمعا في قول طرفة بن العبد[5]:

---

(1) طرفة بن العبد ، ديوان طرفة بن العبد، شرح: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان،ط3 ، 1423هـ–2002م،ص24.

(2) أبو حيان، البحر المحيط،ج1،ص256.

(3) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ،ج1،ص182.

(4) ينظر: اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل، تح أحمد عبد الموجود وعلي عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ،1998م،ج1،ص452.

(5) ينظر: البحر المحيط، أبي حيان ، ج1،ص256.

رَحِيبٌ قِطَابُ الجَيبِ مِنهَا رَقِيقَةٌ ** بِجِسِّ النَّدَامَى بَضَّةُ المُتَجَرَّدِ

كما قالوا أن معنى الألف واللام ليس معنى الهاء والألف في شيء، لأن الهاء والألف اسم، و الألف واللام دخلتا للتعريف ولا يبدل حرف جاء لمعنى من اسم ولا ينوب عنه هذا محال[1]. وقال مكي القيسي(ت 437هـ):" إن الحرف لا يكون عوضا من الاسم"[2].

-المذهب الثاني:

ذهب الكوفيون إلى جواز مجيء (أل) عوضا عن المضاف إليه [3]، وهو مذهب بعض البصريين وكثير من المتأخرين[4]، وقال به سيبويه[5]، والفراء في قوله:" وقوله (جنات مفتحة لهم الأبواب) فرفع الأبواب لأن المعنى: مفتحة لهم أبوابها، والعرب تجعل الألف واللام خلفا من الإضافة، فيقولون مررت على رجل حسنةٍ العينُ قبيحٍ الأنفُ والمعنى حسنة عينه قبيح أنفه، ومنه قوله(فإن الجحيم هي المأوى) فالمعنى- والله أعلم- مأواه ، ومثله قول الشاعر :[6]

وَلَكِنْ نَرَى أَقْدَامَنَا تَحْتَ نِعَالِكُمْ... وَآنُفَنَا بَينَ اللِّحَي والحَوَاجِبِ

ومعناه: فنرى أنفسنا بين لحاكم وحواجبكم"[7].

ووافقهم الزمخشري في قوله:" فعوض التعريف باللام من تعريف الإضافة كقوله:﴿... وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا....﴾[مريم: 4]"[8]، وهو رأي ابن مالك في قوله:" وأشرت

---

(1) ينظر: معاني القرآن، الزجاج، ج4، ص61.

(2) محمد مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القران ، ج2، ص173.

(3) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص198-199.

(4) ابن هشام،مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص65.

(5) سيبويه، الكتاب، ج1، ص158.

(6) البيت من شواهد الفراء، ولم أقف على قائله فيما توفر لدي من مصادر.

(7) الفراء، معاني القرآن ،ج2،ص408.

(8) الزمخشري، الكشاف،ج1، ص112.

بقولي وقد تكون في غير الصلة مقام ضمير إلى نحو: مررت برجل حسن الوجه،بتنوين حسن ورفع الوجه، على معنى حسن وجهه، فالألف واللام عوضا عن الضمير"[1].

وتبعهم ابن هشام الأنصاري[2]، وابن القيم الجوزية في قوله:" ... والأنثى منه. أي من الموصول، ويجوز أن تكون أل في الأنثى عوضا عن الضمير، والتقدير: أنثاه"[3]. وهو رأي الأشموني[4]، والأزهري[5]، والبغدادي (ت1093هـ)[6]، والشيخ محمد أبو النجا (ت1223هـ) في قوله:" ثم إن أل في الكلام يحتمل أن تكون عوضا عن المضاف إليه"[7].

واحتجوا لرأيهم أن قالوا إن العرب تجعل الألف واللام خلفا من الإضافة فيقولون مررت على رجل حسنة العين قبيح الأنف، والمعنى حسنة عينه قبيح أنفه [8].

واحتجوا كذلك بما أورده ابن مالك ردا على المعترضين على هذا الرأي والقائلين بأن المعوض لا يجتمع مع المعوض عنه، في قول طرفة ابن العبد:

رَحِيبٌ قِطَابُ الجَيبِ مِنهَا رَقِيقَةٌ ** بِجِسِّ النَّدَامَى بَضَّةُ المُتَجَرَّدِ

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، مرجع سابق،ج1،ص261.

(2) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام ، ج2،ص65.

(3) ابن قيم الجوزية، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك،تح: محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان،ط1، 1425هـ–2004م،ج1،ص211.

(4) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبي الحسن الأشموني، تح: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط2 ،2010م،ج1،ص185.

(5) ينظر: تمرين الطلاب في صناعة الإعراب، زين الدين بن خالد بن عبد الله الأزهري، تح:عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان،ط1 ،2005م،ص208.

(6) ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر عمر البغدادي، ج11،ص311.

(7) محمد أبو النجا، حاشية محمد أبو النجا على شرح الأزهري على الآجرومية، تح: محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1 ،1427هـ–2006م،ص19.

(8) ينظر: معاني القران ، الفراء، ج2،ص408.

والجواب من وجهين:

أحدهما : أن نقول: لا نسلم أن حرف التعريف الذي في البيت عوض، بل جيء به لمجرد التعريف، فجمع بينه وبين الضمير إذ لا محذور في ذلك.

ونظير هذا أن التاء في جهة، عوض عن الواو التي هي الفاء، وقد قالوا: وجهة ولم يجعل ذلك جمعا بين العوض والمعوض منه، بل حمل ذلك على أن هذه التاء في وجهة لمجرد التأنيث بخلاف تاء جهة.

الثاني: أن نقول: سلمنا كون (ما) عوضا منه اضطرارا كما جمع الراجز بين ياء النداء والمعوض منها في قوله[1]:

إِنِي إِذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا...أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

ومما يُقوي كون حرف التعريف عوضا قول الشاعر:[2]

مِنْ مَرقَبٍ فِي ذُرَى حَلْقَاءَ رَاسِيَةٍ... حُجْنُ المَخَالِبِ لَا يَغْتَالُهُ السَّبُعُ

أراد حجن مخالبه، ولولا ذلك لقال: أحجن المخالب.

وأنشد بعض الكوفيين:

أيَا لَيلَةً خُرْسَ الدَّجَاجُ سَهرْتُهَا... بِبَغْدَادَ مَا كَادَت عَن الصُّبْحِ تَنْجَلِي.

أي : خرس دجاجها."[3]

-الاستنتاج:

لقد اختار ابن عاشور المذهب الثاني القائل بجواز مجيء (أل) عوضا عن المضاف إليه، وهو رأي الكوفيين وبعض البصريين، وهذا لورود الاستعمال بذلك.

---

[1] البيت لأمية بن أبي الصلت، ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد حسن شراب، ج3، ص54، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، ج2،ص265.

[2] البيت لزهير بن أبي سلمى،ديوان زهير بن أبي سلمي،تح: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 ،1408هـ-1988م، ص66.

[3] ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك، ج1،ص263-264.

5) "لن" بين البساطة والتركيب:

عند تفسير قوله تعالى:﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ٢٤﴾ [البقرة: 24] قال ابن عاشور:" قال الخليل لن حرف مختزل من (لا) النافية و(أن) الاستقبالية، وهو رأي حسن"[1].

ومن قوله يصرح ابن عاشور أنه يوافق الخليل بن أحمد الفراهيدي في أن (لن) حرف مركب من (لا) النافية و (أن) الاستقبالية. ويؤكد ترجيحه بقوله:(وهو رأي حسن).

- عرض المسألة عند النحاة:

اختلف النحويون في أصل (لن)، هل هي بسيطة أم مركبة؟ وهم في ذلك على ثلاثة مذاهب:

-المذهب الأول:

رأى الخليل بن أحمد الفراهيدي والكسائي[2]، أنّ (لن) مركبة، وقال سيبويه :" إنها مركبة من (اللام) و (أن)، ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم كما قالوا: ويلمه (يريدون وي لأمّه)، وكما قالوا: يومئذ، وجعلت بمنزلة حرف واحد، كما جعلوا هلاّ بمنزلة حرف واحد فإنما هي(هل) و(لا)"[3].

ووافقهم السهيلي في قوله:" أما (لن) فهي عند الخليل مركبة من (لا) و(أن) ، ولا يلزمه ما اعترض عليه سيبويه في تقديم المفعول عليها، لأنه يجوز في المركبات ما لا يجوز في البسائط"[4].

---

[1] ابن عاشور، التحرير والتنوير،ج1،ص342.

[2] ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني ، المرادي، ص271.

[3] سيبويه، الكتاب،ج3،ص05.

[4] أبو القاسم السهيلي، نتائج الفكر، تح: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1 ،1412هـ-1992م،ص100.

وتبعهم في ذلك الشلوبين في شرح الجزولية في تبيين أنه مع التركيب حدث معنى لم يكن قبله، وقال ردا على من قال الأصل عدم التركيب، أنه يجب تقليل الأصول ما أمكن لا تكثيرها، لذلك لم تقل في : ضرب ، ويضرب ، ونضرب و اضرب.. إنها أصول كلها، بل جعل واحدا الأصل والباقي فروعا عليه.[1]

ووافقهم من المستشرقين برجشتراسر في قوله:" و مما يشترك فيه لهجات العربية من هذا أن (لا أن) صارت لن"[2] وأكد ذلك فقال:" و (لن) مركبة من (لا) و (أن)"[3].

لقد احتجوا لرأيهم بأن قاسوا (لن) على (لولا) فقالوا: إن الشيء قد يحدث له مع التركيب حكم لم يكن له قبل، ألا ترى أن(لو) حرف امتناع لامتناع، وتليها الأفعال، فإذا ركبت مع (لا) قيل (لولا) صارت حرف امتناع لوجوب ووليتها الأسماء[4].

-المذهب الثاني:

ذهب الجمهور[5] إلى أن (لن) بسيطة، وهو قول أبو عباس المبرد[6]، والسيرافي في قوله:" والمختار قول الخليل، والحجة فيه سوى ما ذكره سيبويه، أنا إذا قلنا: لن أضرب زيدا، كان كلاما تاما لا يحتاج إلى إضمار شيء، وإذا قلنا: لا أن أضرب زيدا، لم يتم الكلام، لأن (أن) وما بعده من الفعل والمفعول بمنزلة اسم واحد، والاسم الواحد،

---

(1) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان،المجلد1،ج1، ص117.

(2) برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط2 ، 1414هـ- 1994م،ص45.

(3) المرجع نفسه،ص169.

(4) ينظر: رصف المباني في حروف المعاني، المالقي، ص356.

(5) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، ،ص270.

(6) المبرد، المقتضب، ج2، ص08.

إذا وقع بعد (لا) احتاج معه إلى خبر ، فليس لفظ (لن) وفقا للفظ (لا أن) ولا معناها وفقا لمعناها، فما الذي أوجب أنها هي"[1].

ووافقهم في ذلك الجرجاني، والزمخشري[2]، وابن يعيش، وابن مالك، وابن هشام[3]، وردوا على القائلين بأنها مركبة[4] بـ:

-أن (لن) مع الفعل والفاعل كلام تام، فلو كان أصلها (لا أن) لكان الكلام تاما بالمفرد، وهو محال.

-أنه ليس لفظ (أن) وفقا للفظ (لا أن) و لا معناها كمعناها.

- أن التركيب فرع عن البساطة فلا يُدّعى إلا بدليل قاطع كما قال المالقي(ت 706هـ)، وأنه لا يجوز أن يتقدم معمول معمولها عليها في نحو: زيدا لن أضرب، كما أنّها لو كانت مركبة لكانت (لا) داخلة على مصدر مقدر من (أن) والفعل. فيكون المعنى في قولك: لن يقوم زيد: لا قيام زيد فتدخل (لا) على المعرفة من غير تكرير ، ولا بد لها إذا دخلت على المعارف أو ما في تقديرها من التكرير، مع أنّ المبتدأ لا يكون له خبر، والمبتدأ لا بد له من خبر.[5]

أما في قياسهم على (لولا)، فالحكمان يختلفان ، فحكم تركيب (لا) مع (أن) ليس هو حكم تركيب (لو) مع (لا) ، لأن (لو) قبل (لا) يبقى حكمها من أنها حرف امتناع

---

(1) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1429هـ-2008م، ج3، ص193.

(2) ينظر: المفصل، الزمخشري، ص307.

(3) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام ، ج1،ص312-313.

(4) ينظر: اختيارات أبي حيان النحوية في كتابه، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، أحمد عبد الله مرشد القاضي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، دط،2001م،ص904-905.

(5) ينظر: رصف المباني في حروف المعاني، المالقي، ص356.

لامتناع، ودخلت (لا) التي هي للنفي فأزالت الامتناع الواحد، وصيرته إيجابا، فكأن كل واحد باق على معناه،و(لا) فيها عوض عن الفعل، وليست (لن) من هذا القبيل ، لأن(لن) و(لا أن) في المعنى واحد[1].

-المذهب الثالث:

تفرد الفراء برأيه في المسألة، فقال إن أصلها (لا النافية) أبدل من ألفها نون، لأن الألف و النون في البدل أخوان، فكما تبدل النون ألفا في الوقف في نحو (لنسفعا) كذلك تبدل النون ألفا في نحو (زيدا)[2].

وقد رد هذا المذهب من حيث إبدال الثقيل من الخفيف، لأن النون مقطع والألف صوت، والصوت أخف من المقطع، فإذا أبدلت النون من الألف خرج من خفة إلى ثقل، وإذا أبدلت الألف من النون خرج من الثقل إلى الخفة، فلا ينبغي أن يقاس أحد الموضعين على الآخر، مع أن ذلك البدل مختص بالوقف و(لن) مستعملة في الوصل والوقف، فلا مناظرة بينهما ولا علة جامعة فيبطل القياس، فهذا وجه .

ووجه آخر: أن (لا) لم توجد ناصبة في موضع من المواضع و (لن) لم توجد غير ناصبة في موضع من المواضع، فكيف تقاس (لن) على (لا) مع تخالف عملهما[3].

- الاستنتاج:

لقد اختار ابن عاشور من الأقوال في المسالة المذكورة ما رآه أنصار المذهب الأول القائل بتركيب (لن)، وهو رأي الخليل وسيبويه.

---

(1) المالقي، رصف المباني في حروف المعاني ،ص356.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص355.

(3) ينظر: المرجع نفسه،ص356-357.

6) دلالة (لن) على النفي المؤكد و المؤبد:

تحدث ابن عاشور عن دلالة (لن) في موضعين :

الموضع الأول:

قال ابن عاشور في تفسيره لقوله تعالى:﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ٢٤﴾ [البقرة: 24]، ما نصه :" ولذلك حسن موقع (لن) الدالة على نفي المستقبل فالنفي بها آكد من النفي بلا، ولهذا قال سيبويه لا لنفي (يفعل)، ولن لنفي (سيفعل) فقد قال الخليل إن (لن) حرف مختزل من لا النافية و أن الاستقبالية، وهو رأي حسن. وإذا كانت لنفي المستقبل تدل على النفي المؤبد غالبا، لأنه لما لم يوقت بحد من حدود المستقبل دل على استغراق أزمنته إذ ليس بعضها أولى من بعض، ومن أجل ذلك قال الزمخشري بإفادتها التأبيد حقيقة أو مجازا وهو التأكيد. وقد استقريت مواضعها في القرآن وكلام العرب فوجدتها لا يؤتى بها إلا في مقام إرادة النفي المؤكد أوالمؤبد. وكلام الخليل في أصل وضعها يؤيد ذلك، فمن قال من النحاة أنها لا تفيد تأكيدا ولا تأبيدا فقد كابر."[1] أي أن (لن) لنفي ما سيقع في المستقبل، فإذا نفيت بها أصبح النفي مؤكدا أو مؤبدا.

الموضع الثاني:

عند معرض تفسيره لقوله تعالى:﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ١٤٣﴾ [الأعراف: 143]، قال ابن عاشور:" و(لن) يستعمل لتأبيد النفي ولتأكيد

[1] ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج1،ص342.

النفي في المستقبل، وهما متقاربان ، وإنما يتعلق ذلك كله بهذه الحياة المعبر عنها بالأبد"[1].

ومما سبق من قول ابن عاشور نرى أنه اختار القول بإفادة (لن) معنى التأبيد والتأكيد.

- عرض المسألة عند النحاة:

توافق النحاة في أن (لن) لنفي المستقبل، لكنهم اختلفوا في دلالة النفي الذي تفيده. وهم في ذلك على مذهبين:

-المذهب الأول:

ذهب الزمخشري إلى أنها تفيد التأكيد لما تعطيه(لا) من نفي المستقبل، فقال:" ولن لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل، تقول: لا أبرح اليوم مكاني فإذا وكدت و شددت قلت لن أبرح اليوم مكاني، قال الله تعالى:﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا٦٠﴾ [الكهف: 60] وقال تعالى:﴿فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ٨٠﴾ [يوسف: 80]" [2].

وقال:" ولن نظيرة لا في نفي المستقبل ولكن على التأكيد"[3]، و أكد ما ذهب إليه في كشافه في مواضع تفسير (لن) ففي معرض تفسيره لقوله عز وجل:﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ

---

[1] ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج9،ص92.

[2] الزمخشري، المفصل ، ص307.

[3] الزمخشري، الأنموذج في النحو، تح: سامي بن محمد المنصور، ط 1 ،1420هـ-1999م، ص32.

وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ٧٣﴾ [الحج: 73]، قال:" (لن) أخت (لا) في نفي المستقبل، إلا أن (لن) تنفيه نفيا مؤكدا، و يؤكده هاهنا الدلالة على أن خلق الذباب منهم مستحيل مناف لأحوالهم كأنه قال:محال أن يفعلوا"[1].

وهذا رأي المعتزلة في تفسيرهم لقوله عز وجل (لن تراني) ، قال القاضي عبد الجبار بن أحمد (ت415هـ):" ...أنه تعالى قال مجيبا لسؤاله﴿ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ [الأعراف: 143] قال لن تراني ولن موضوعة للتأبيد، فقد نفى أن يكون مرئيا البتة، وهذا يدل على استحالة الرؤية عليه، فإن قالوا: أليس أنه تعالى قال حاكيا عن اليهود ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ [البقرة: 95] أي لا يتمنون الموت، ثم قال حاكيا عنهم ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَاكِثُونَ٧٧﴾ [الزخرف: 77] فكيف يقال أن (لن) موضوعة للتأبيد؟ قلنا: إن (لن) موضوعة للتأبيد، ثم ليس يجب أن يصح استعماله إلا حقيقة، بل لا يمتنع أن يعمل مجازا، وصار الحال فيه كالحال في قولهم أسد وخنزير وحمار، فكما أن موضوعها وحقيقتها لحيوانات مخصوصة ثم تستعمل في غيرها على سبيل المجاز والتوسع، واستعمالهم في غيرها لا يقدح في حقيقتها كذلك ها هنا"[2].

-المذهب الثاني:

ذهب الجمهور إلى رد رأي الزمخشري ومن سار على دربه في إفادة (لن) معنى التأكيد والتأبيد، فقال ابن هشام:" ولا تفيد (لن) توكيد النفي خلافا للزمخشري في كشافه، ولا تأبيده خلافا له في أنموذجه ، وكلاهما دعوى بلا دليل"[3]، ووافقه المرادي في قوله:" لن حرف نفي، ينصب الفعل المضارع، ويخلصه للاستقبال، ولا يلزم أن يكون نفيها

---

[1] الزمخشري، الكشاف ، ج4،ص211-212.

[2] القاضي عبد الجبار بن أحمد، شرح الأصول الخمسة، تح: عبد الكريم عثمان ، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط3، 1416هـ-1996م،ص264.

[3] ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1،ص313.

مؤبدا"[1]، وقال الألوسي(ت 1370هـ) في تفسيره ردا على المعتزلة في معرض تفسير قول الله تعالى:" لن تراني" ما نصه:" وما ذكروه في المعارضة من أن (لن) تفيد تأبيد النفي غير مسلم... ولو سلمنا دلالة (لن) على التأبيد مطلقا لكان غاية ذلك انتفاء وقوع الرؤية ولا يلزم انتفاء الجواز "[2].

وقال به ابن تيمية وابن القيم في ردهم على المعتزلة في مسألة رؤية الله عز وجل في الآخرة:" ومن أجل ما تقدم من تصور معنى النفي في (لن) وطوله في (لا) يعلم الموفق قصور المعتزلة بقوله تعالى على لسان موسى: (رب أرني ....) وعلمت بهذا أن بدعتهم الخبيثة حالت بينهم وبين فهم كلام الله كما ينبغي... والله تعالى نفى الرؤية بـ(لن) فقال: (لن تراني)، لأن النفي بها لا يتأبد، وقد أكذبهم الله في قولهم بتأبيد النفي بـ(لن) صريحا بقوله: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَاكِثُونَ٧٧﴾ [الزخرف: 77] فهذا تمن للموت، فلو اقتضت (لن) دوام النفي تناقض الكلام ، كيف وهي مقرونة بالتأبيد، بقوله (ولن يتمنوه أبدا)... فهكذا ينبغي أن يفهم كلام الله، لا كفهم المحرفين الكلم عن مواضعه"[3].

وذهب من المحدثين علي توفيق الحمد و يوسف جميل الزغبي هذا المذهب في قولهما:" لن حرف بالإجماع، بسيطة وليست مركبة، وهي حرف نصب ونفي للمستقبل ولا

---

[1] المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني ، ص270.

[2] أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، مج4،ج5، ص49.

[3] ينظر: ابن القيم وحسه البلاغي في تفسير القرآن الكريم، عبد الفتاح لاشين، دار الرائد العربي، بيروت–لبنان،ط1، 1406هـ–1986م،ص54.

تفيد التأبيد المطلق، فقولك: لن أشرب الماء باردا يحتمل أن لا تشربه أبد الدهر أو زمن الشتاء فقط"[1].

- الاستنتاج:

لقد اختار ابن عاشور المذهب الأول، وهو رأي الزمخشري في إفادة (لن) معنى التأكيد والتأبيد وهذا في التوجيه النحوي للمسألة، لكنه خالفه في التأصيل العقدي إذ يقصد ابن عاشور بالأبد الحياة الدنيا التي نعيشها، لا الدار الآخرة وذلك في قوله:" وإنما يتعلق ذلك كله بهذه الحياة المعبر عنها بالأبد"[2] ، مما دعاه إلى موافقة أهل السنة والجماعة في إثبات الرؤية يوم القيامة.

7) الفرق بين (السين) و (سوف):

قال ابن عاشور عند تفسيره لقوله تعالى:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا٢٩ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا٣٠﴾ [النساء: 29-30]، مانصه :" و(سوف) حرف يدخل على المضارع فيمحّضه للزمن المستقبل ، وهو مرادف للسين على الأصح ، وقال بعض النحاة: (سوف) تدل على مستقبل بعيد وسماه: التسويف، وليس في الاستعمال ما يشهد لهذا"[3].

من خلال القول يتبين لنا أن ابن عاشور اختار الترادف بين السين وسوف في الدلالة الزمنية. وقد عبّر عن اختياره في المسألة بقوله:(والأصح).

---

[1] علي توفيق الحمد، ويوسف جميل الزغبي، المعجم الوافي في أدوات النحو العربي، دار الأمل ، إربد، الأردن، ط2، 1414هـ-1993م،ص287-288.

[2] ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج9،ص92.

[3] االمصدر نفسه، ج5،ص25-26.

- عرض المسألة عند النحاة:

اختلف النحاة في المدّة الزمنية التي تدل عليها (السين) أهي أطول من المدة التي تدل عليها (سوف)أو أقصر، أو هما مترادفتان في الدلالة الزمنية؟ وهم في ذلك على مذهبين:

-المذهب الأول:

ذهب البصريون إلى القول بوجود فرق في الدلالة الزمنية بين السين وسوف[1]، فذهب ابن الأنباري في قوله:" ولا شك أن سوف أشد تراخيا في الاستقبال من السين، فلما اختلفا في الدلالة دل على أن كل واحد منهما حرف مستقل بنفسه، غير مأخوذ من صاحبه"[2].

وقال ابن يعيش:" السين وسوف ومعناهما التنفيس في الزمان، فإذا دخلا على فعل مضارع خلصاه للاستقبال و أزالا عنه الشياع الذي كان فيه كما يفعل الألف واللام بالاسم، إلا أن سوف أشد تراخيا في الاستقبال من السين و أبلغ تنفيسا"[3] وهو رأي ابن أياز(ت681هـ)[4]، و بدر الدين العيني (ت 855هـ) في قوله:" إن قيل ما الفرق بين السين وسوف؟ قيل له:أن سوف أشد تراخيا من السين، و أبلغ تنفيسا، يقال: سوفته أي

---

[1] ينظر: نحاة ومناهج، أحمد ماهر ، المكتب الجامعي الحديث، محطة الرمل ، الاسكندرية، مصر، دط،1404هـ-1984م،ص120.

[2] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ،ج2،ص181.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، ج8،ص178.

[4] ينظر: أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، محمد سمير نجيب اللبدي، دار الفلاح للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، طبعة2011م، ص141.

أخرته"[1]. وقال محمد عبد الرحمان الريحاني:" وسيفعل للمستقبل المتجدد القريب، وسوف يفعل للمستقبل المتجدد البعيد، وفي سوف زيادة تنفيس ومنه سوفته.."[2].

وهذا ما أقره السيوطي:" إلى أن (سوف) أوسع مدى من (السين) في دلالتها ، فقال:" السين حرف تنفيس، وهي أضيق من سوف"[3]، ويقصد بهذا أن المدة الزمنية التي تدل عليها (السين) أقل من المدة الزمنية التي تدل عليها (سوف).

ونظروا إلى القضية من حيث زيادة الحروف، فقالوا إن زيادة الحروف في (سوف) تعني امتداد الزمن.[4] وقال عبد الله بن صالح الفوزان :" السين وسوف لا يدخلان إلا على الفعل المضارع المثبت. وسمي الحرف بذلك لأنه ينقل المضارع من الزمن الضّيق، وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال. ولكن بينهما فرق، فالسين للقريب وسوف للبعيد، فهي أكثر تنفيسا وهو المراد بقولهم : حرف تسويف ومعناه: التأخير."[5]، وتبعهم عادل خلف في قوله:" والسين جزء من سوف، فالجزء استقبال قريب، والكل استقبال بعيد"[6].

---

(1) العيني، ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح، تح: محمد السعيد عثمان،دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، دط، دت، ص616.

(2) ينظر: اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية، محمد عبد الرحمن الريحاني، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، دط، دت، ص98.

(3) جلال الدين السيوطي، المطالع السعيدة في شرح الفريدة في النحو والصرف والخط، تح: شهاب الدين حسين،دار الرسالة للطباعة والنشر ،بغداد، العراق،دط،1977م،ج2،ص133.

(4) ينظر: الزمن النحوي في اللغة العربية، كمال رشيد، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1 ، 1428هـ –2008م،ص119.

(5) عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، دار السلام للنشر والتوزيع، ط1 ،1998م، ج1 ، ص268.

(6) عادل خلف ، نحو اللغة العربية، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، دط، 1415هـ–1994م، ص232.

وقال محمد عبد الخالق عضيمة:" سوف أشد تراخيا من السين"[1].

-المذهب الثاني:

ذهب الكوفيون إلى أنه لا فرق بين (السين) و(سوف)[2]، وهو رأي ابن مالك في قوله:" وقال بعضهم: لو كانت السين بعض من سوف لكانت مدة التسويف بهما سواء، وليس كذلك بل هي بسوف أطول، فكانت كل واحدة منهما أصلا برأسها.

قلت: وهذه دعوى مردودة"[3].

ووافقهم محمد بن عمر بحرق(930هـ)[4]، وهو رأي ابن هشام في قوله:" السين المفردة حرف يختص بالمضارع ويخلصه للاستقبال، وينزل منه منزلة الجزء، ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به، وليس مقتطعا من سوف خلافا للكوفيين، ولا مدة الاستقبال معه أضيق منها مع سوف خلافا للبصريين"[5].

واحتجوا لرأيهم بأن قالوا إن (السين) مقتطعة من (سوف)[6] و الذي يدل على ذلك أنه قد صح عن العرب أنهم قالوا في سوف أفعل (سو أفعل) فحذفوا الفاء، ومنهم من قال(سف أفعل) فحذف الواو، وإذا جاز أن يحذف الواو تارة والفاء أخرى لكثرة الاستعمال جاز أن يجمع بينهما في الحذف مع تطرق الحذف إليهما في اللغتين لكثرة الاستعمال،

---

(1) محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، دط، دت قسم1،ج2،ص176.

(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ج2،ص180.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل،ج1،ص26.

(4) ينظر: تحفة الأحباب و طرفة الأصحاب في شرح ملحة الإعراب، بحرق محمد بن عمر، تح:علي بن محمود العسكري،الكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر،ط2 ،1439هـ-2018م، ص25.

(5) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1،ص147.

(6) ينظر: حاشية ابن الحاج على شرح متن الآجرومية، أحمد بن محمد بن حمدون السلمي المرداسي، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان،ط1 ،2012م، ص43.

والذي يدل على ذلك أن السين تدل على ما تدل عليه سوف من الاستقبال، فلما شابهتها في اللفظ والمعنى دل على أنها مأخوذة منها، وفرع عليها[1]، و أن في (سوف) لغات منها (سو) و (سي) و (سف)[2].

ومنه قول عدي بن زيد[3]:

فَإِنْ أَهْلِكْ فَسَوْ تَجِدُونَ فَقْدِي... وَإِنْ أَسْلَمْ يَطِبْ لَكُمُ المَعَاشُ

وهذا بدليل القياس والسماع، فمن القياس أن الماضي والمستقبل متقابلان، والماضي لا يقصد به إلا مطلق المضي دون تعرض لقرب الزمان و بعده، فينبغي ألا يقصد بالمستقبل إلا مطلق الاستقبال دون تعرض لقرب الزمان وبعده ليجرى المتقابلان على سنن واحد، والقول بتوافق سيفعل وسوف يفعل مصحح لذلك، فكان المصير إليه أولى ، وهذا قياس.[4]

وأما السماع، فإن العرب عبرت بـ(سيفعل) و(سوف يفعل) عن المعنى الواحد الواقع في وقت واحد، فصح بذلك توافقهما وعدم تخالفهما، فمن ذلك قوله تعالى:﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا١٤٦﴾ [النساء: 146] وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا١٧٥﴾ [النساء: 175]، وقوله تعالى:﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ٤ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ٥﴾ [النبأ: 4-5]

---

(1) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2،ص180.

(2) ينظر: موسوعة علوم اللغة العربية، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ،بيروت- لبنان،ط1 ،1427هـ-2006م، ج5، ص545.

(3) ينظر: الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد حسن شراب، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط1، 1427هـ-2007م، ج2،ص31.

(4) ينظر: شرح التسهيل ، ابن مالك، ج1،ص26.

وقال الشاعر[1]:

وَمَا حَالَةٌ إِلَا سَيُصْرَفُ حَالُهَا... إِلَى حَالَةٍ أُخْرَى وَسَوفَ تَزُولُ

فهذا كله صريح في توافق سيفعل وسوف يفعل في الدلالة على مطلق الاستقبال دون تفاوت في قرب وبعد، إلا أن سيفعل أخف ، فكان استعمالها أكثر[2].

ورد على الكوفيين ابن الأنباري حججهم بقوله:" و أما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: (إن سوف لما كثر استعمالها في كلامهم حذفوا الواو والفاء لكثرة الاستعمال) قلنا: هذا فاسد، فإن الحذف لكثرة الاستعمال ليس بقياس ليجعل أصلا لمحل الخلاف، على أن الحذف لو وجد كثيرا في غير الحرف من الاسم والفعل فقلما يوجد في الحرف ، وإن وجد الحذف في الحرف في بعض المواضع فهو على خلاف القياس، فلا يجعل أصلا يقاس عليه"[3].

وأما ما رووه عن العرب من قولهم في سوف أفعل (سو أفعل) و(سف أفعل) فالجواب عنه من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول : أن هذه الرواية تفرد بها بعض الكوفيين، فلا يكون فيها حجة.

والثاني: إن صحت هذه الرواية عن العرب فهو من الشاذ الذي لا يعبأ به، لقلته.

والثالث: أن حذف الفاء والواو على خلاف القياس ، فلا ينبغي أن يجمع بينهما في الحذف، لأن ذلك يؤدي إلى ما لا نظير له في كلامهم، فإنه ليس في كلاهم حرف حذف

---

(1) البيت لـ: طريف بن أبي وهب العبسي، ينظر: ديوان الحماسة، أبي تمام ، تح:أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1418هـ-1998م ، ص27.

(2) ينظر: شرح التسهيل ، ابن مالك، ج1،ص27.

(3) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2،ص180.

جميع حروفه طلبا للخفة على خلاف القياس حتى لم يبق منه إلا حرف واحد، والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم مردود.[1]

وأما قولهم أن السين تدل على الاستقبال كما أن سوف تدل على الاستقبال، قلنا: هذا باطل، لأنه لو كان الأمر كما زعموا لكان ينبغي أن يستويا في الدلالة على الاستقبال على حد واحد، ولا شك أن سوف أشد تراخيا في الاستقبال من السين، فلما اختلفا في الدلالة دل على أن كل حرف مستقل بنفسه.[2]

-الاستنتاج:

يتبين مما سبق ذكره اختيار ابن عاشور مذهب الكوفيين ومن وافقهم، في أنه لا يوجد اختلاف في الدلالة الزمنية بين السين وسوف. في قوله :" و(سوف) حرف يدخل على المضارع فيمحّضه للزمن المستقبل ، وهو مرادف للسين على الأصح "[3].

8)- دخول أداة النداء(يا) على (ليت):

قال ابن عاشور عند تفسير قوله تعالى:﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَى مَا أَنْفَقَ فِيهَا وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا٤٢﴾ [الكهف: 42]ما نصه:" وحرف النداء مستعمل في التلهف، و(ليتني) تمنٍ ، مراد به التندم. وأصل قولهم (يا ليتني) أنه تنزيل للكلمة منزلة من يعقل، كأنه يخاطب كلمة(ليت) يقول: احضري فهذا أوانك"[4].

---

[1] ابن الأنباري، المرجع السابق،ج2،ص181.

[2] المرجع نفسه،ج2،ص181.

[3] ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج5،ص25-26.

[4] المصدر نفسه،ج15،ص327.

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ الْقَرِينُ٣٨﴾ [الزخرف: 38]، قال:" وحرف (يا) أصله للنداء، ويستعمل للتلهف كثيرا كما في قوله(يا حسرة) وهو هنا للتلهف والتندم"[1].

يرى ابن عاشور أن حرف النداء(يا) الداخل على (ليت) قد يخرج عن الأصل في دلالته على النداء إلى معاني أخرى.

-عرض المسألة عند النحاة:

في الحديث عن (يا) الداخلة على (ليت) خلاف بين النحويين، فمنهم من قال إنها على أصلها للنداء، ومنهم من قال هي للتنبيه. وهما في ذلك على مذهبين:

-المذهب الأول:

ذهب الجمهور إلى أن (يا) االداخلة على (ليت) في قوله تعالى :﴿وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا٧٣﴾ [النساء: 73]، وقوله عز جل:﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ٢٧﴾ [الأنعام: 27]، وقوله:﴿فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ قَالَتْ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسْيًا مَنْسِيًّا٢٣﴾ [مريم: 23]،وقوله:﴿حَتَّى إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ الْقَرِينُ٣٨﴾ [الزخرف: 38]، ليست للنداء وإنما هي للتنبيه[2]، وهو مذهب سيبويه في قوله:" وأما (يا) فتنبيه، ألا تراها في النداء وفي الأمر كأنك تنبه المأمور، قال الشاعر وهو الشماخ[3]:

---

[1] ابن عاشور، التحرير والتنوير ،ج25،ص213.

[2] ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، ص611.

[3] الشماخ بن ضرار الذبياني، تح: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر،1968م، ص456.

ألا يا اصْبِحَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالِ...وَقَبْلَ مَنَايَا عَادِياتٍ و أَوْجَالِ"[1]

ووافقهم ابن مالك في قوله:" وقد يحذف المنادى قبل الأمر والدعاء، فتلزم يا، وإن وليها ليت أو ربَّ أو حبذا، فهي للتنبيه لا للنداء"[2]، وقال به المالقي[3]، وأبو حيان الأندلسي[4]، والمرادي(ت749هـ)[5].

وقالوا لو كانت (يا) هنا للنداء للزم تقدير المنادى، وحذف المنادى في هذا الموضع لا يجوز لئلا يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلها[6].

ووافقهم اللسانيون المحدثون في ذلك. ففي تحليل البنية السطحية لجملة(ياليتني) لا يستقيم عندهم أن يكون (يا للنداء)، وفي هذا قال مبارك تريكي:" ونداء ليت: نداء لفظ (ليت) الوارد في القرآن الكريم، والذي كما عرفنا كان محل خلاف بين النحاة اعتبر أيضا عندهم من المجاز، ونحن إلى هذا الرأي أميل على اعتبار أن كلمة (ليت) المناداة في البينة السطحية مما لا ينادى.

فإذا قمنا بتحليل البنية الندائية لسانيا، فإننا نحصل على تنافر دلالي بين عناصرها مما يجعلنا نميل إلى مجازيتها، فبنية (ياليتني) تتكون عميقا من : نادى الرجل ليت: فعل(نادى) يطلب فاعلا مناديا + مفعول به، أي منادى، يقبل المناداة، أي يكون اسما دالا على عاقل سامع وهو لا يتوافر في العنصر اللساني(ليت) لأنه ينتمي إلى أحد

---

(1) ينظر: الكتاب، سيبويه،تح: عبد السلام محمد هارون،دار الخانجي ، القاهرة، مصر، ط3، 1408هـ، 1988م ج4،ص346.

(2) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي،، القاهرة،دط،1387هـ-1967م،ص179.

(3) المالقي، رصف المباني في حروف المعاني، ص453.

(4) أبو حيان، التذييل والتكميل، ج13، ص237-238.

(5) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص357.

(6) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ج2،ص430.

أقسام الكلام الثلاثة الذي له معنى في غيره لا في نفسه، وهو حرف، ومن ثم كان التنافر واضحا"[1].

-المذهب الثاني:

ذهب أبو البركات بن الأنباري إلى أن (يا) في الشواهد السابقة حرف نداء، ففي قوله تعالى:﴿وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا٧٣﴾ [النساء: 73] قال:" يا ليتني، المنادى محذوف وتقديره يا هذا ليتني"[2]. ووافقه العكبري(ت616هـ)[3] في أن (يا) في مثل هذه الأساليب السابقة للنداء، والمنادى محذوف وتقديره (يا هذا ليتني) أو (يا قومي ليتني) .

وقد رد ابن مالك مذهب القائلين بحذف المنادى في قولهم: (يا ليت ويا رب، ويا حبذا)، فقال:"لأن مُولى (يا) أحد هذا الثلاثة قد يكون وحده، فلا يكون معه منادى ثابت، ولا محذوف، كقول مريم عليها السلام:﴿.. قَالَتْ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسْيًا مَنْسِيًّا٢٣﴾ [مريم: 23]، ولأن الشيء إنما يجوز حذفه إذا كان موضع إدعاء الحذف مستعمل في الثبوت، كحذف المنادى قبل الأمر والدعاء، فإنه جائز لكثرة ثبوته، بخلاف ما قبل الكلم المذكورة فإن ثبوت المنادى فيه غير معهود، فادِعَاءُ الحذف فيه مردود ولكن (يا) فيه لمجرد التنبيه والاستفتاح".[4]

كما قالوا إن هذا الرأي ضعيف من وجهين:

---

(1) مبارك تريكي، الجملة الندائية في القرآن الكريم، بين التراث والمناهج اللسانية الحدبثة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان الأردن، ط1، 2019م، ص324.

(2) ابن الأنباري، التبيان في غريب إعراب القرآن، تح: طه عبد الحميد طه، ومصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، 1400هـ-1980م، ج1، ص259.

(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ج1، ص298.

(4) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك، ج3،ص389-390.

أحدهما أن (يا) نابت مناب الفعل المحذوف، فلو حذف المنادى لزم حذف الجملة بأسرها وذلك إخلال.

الثاني: أن المنادى معتمد القصد فإذا حذف تناقض المراد.[1]

-الاستنتاج :

يستخلص مما سبق ذكره أن ابن عاشور اختار مذهب الجمهور في المسألة، جاعلا (يا) في (يا ليت) أداة تنبيه، وأنزل (ليت) منزلة العاقل.

9)- حذف حرف النداء مع اسم الإشارة:

قال ابن عاشور عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ [البقرة: 85] ما نصه:" والأظهر أن يكون الضمير واسم الإشارة مبتدأ وخبر والجملة بعدها حالا، وقيل هي مستأنفة لبيان منشأ التعجب، وقيل الجملة هي الخبر واسم الإشارة منادى معترض ومنعه سيبويه، وقيل اسم الإشارة منصوب على الاختصاص وهذا ضعيف"[2].

بيّن ابن عاشور أن موضع اسم الإشارة(هَؤُلَاءِ) في الآية لا يمكن أن يكون منادى بحرف نداء محذوف، وعبر عن رأيه بقوله:" والأظهر أن يكون الضمير واسم الإشارة مبتدأ وخبر".

-عرض المسألة عند النحاة:

اختلف المفسرون والنحويون في جواز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة إلى مذهبين:

-المذهب الأول: المجيزون

---

[1] ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، ص357.

[2] ابن عاشور، التحرير والتنوير،ج1،ص588.

ذهب الكوفيون إلى جواز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة،[1] وتبعهم الفراء[2]، والزجاج[3]، وأبو الليث نصر بن محمد السمرقندي(ت375هـ) في قوله:" قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ.. ﴾ [البقرة: 85] يعني يا هؤلاء، ويقال معناه: ثم أنتم هؤلاء يا معشر اليهود تقتلون أنفسكم، أي يقتل بعضكم بعضا"[4].

واختاره ابن مالك فقال في ألفيته:

وَذَاكَ فِي اسْمِ الجِنْسِ وَالمُشَارِ .لَه..قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ

ووافقهم بدر الدين العيني في إعرابه لقول الشاعر: ذا ارعواء فقال:" (ذا) اسم إشارة منادى، وحرف النداء محذوف"[5].

واستدلوا لمذهبهم بما ورد من سماع وما وافقه من قياس ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ...﴾ [البقرة: 85] فقالوا : تقديره: يا هؤلاء.[6] وقوله تعالى:" ﴿قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ٨٧﴾ [هود: 87] إنه أراد يا هؤلاء ، وحذف حرف النداء من حيث كان (هؤلاء) من اسم الإشارة[7].

---

(1) ينظر: شرح ألفية ابن معط، مكتبة الخريجي، علي موسى الشوملي، الرياض، ط1، 1405هـ-1988م، ج2، ص1041.

(2) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ابن السمين الحلبي، ج1،ص284.

(3) ينظر: البحر المحيط، أبي حيان، ج1،ص467.

(4) السمرقندي، بحر العلوم، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 ،1413هـ-1993م، ج1،ص134.

(5) بدر الدين العيني، المقاصد النحوية، ج3،ص232.

(6) ينظر: شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ج3، ص257.

(7) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تح: علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، دط،1414هـ-1994م، ص69.

وقو الشاعر:[1]

ذَا ارْعِوَاءَ فَلَيسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ..الرَّأسِ شَيبًا إِلى الصِّبَا مِن سَبِيلِ

أي : ياذا.

وقول ذي الرمة:[2]

إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي... بِمِثْلِكِ هَذَا لَوعَةٌ وغَرَامُ

والشاهد في قوله(هذا) حيث حذف منه حرف النداء، والمنادى اسم إشارة.[3]

وقال آخر:[4]

لاَ يَغُرَّنَّكُم أُولاءِ مِنَ القَوْمِ.. جُنُوحٌ للسِّلْمِ فَهُوَ خِدَاعُ

أي : لا يغرنكم يا أولاء[5].

وقال الشاعر:[6]

ذِي دَعِي اللَّومَ فِي العطاءِ فَإِنَّ ...اللَّومَ يُغْرِي الكريمَ بالإِجْزَالِ

أي : يا ذي.[7]

---

(1) البيت بلا نسبة، ينظر: المرجع نفسه ، ج3،ص257.

(2) ذو الرمة، ديوان ذي الرمة ، تح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1415هـ-1995م، ص52.

(3) ينظر: بدر الدين العيني، شرح شواهد شروح الألفية، تح: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، مصر، ط1، 1431هـ-2010م، ج4،ص1714.

(4) البيت بلا نسبة، ينظر: أبي حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج13،ص230.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ج13،ص231.

(6) البيت منسوب لرجل من طيء لم يعرف قائله، ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ-1996م، ج6، ص397.

(7) ينظر: ، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، أبي حيان ج13،ص231.

وقال رجل من طيء:[1]

إنَّ الأُلَى وَصَفُوا قَومِي لَهُمْ فَبِهِمْ... هَذَا اعْتَصِمْ تَلقَ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولاً

أي: يا هذا اعتصم[2].

أما القياس فيعود إلى قياسهم على نداء العلم اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء، ويجوز حذف حرف النداء معه.[3]

-المذهب الثاني: المانعون

ذهب البصريون إلى عدم جواز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة[4]، وقال سيبويه:" ولا يحسن أن تقول هذا ولا رجل، وأنت تريد يا هذا و يا رجل ، ولا يجوز ذلك في المبهم"[5]، وهو رأي ابن الأنباري[6]، وابن معط في قوله:[7]

وأحرف النّداء قد تحذف...كمثل ربنا ومثل يوسف

إلا عن اسم الله والإشارة... فالحذف فيهما احذر اختصاره

وقال ابن عصفور:" وكذلك لا يجوز (هذا) وأن تريد يا هذا، لأنه الأصل ، يا هذا الرجل، فلو حذفت حرف النداء لتوالى الحذف أيضا، ولا يجوز هذا في ضرورة الشعر لأن

---

(1) البيت بلا نسبة، ينظر: المرجع نفسه، ج13،ص231.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ج13،ص231.

(3) ينظر: شرح ألفية ابن معط، علي موسى الشوملي، ج2،ص1041.

(4) ينظر: شرح المكودي على ألفية ابن مالك، المكودي، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ-1996م، ص213.

(5) سيبويه، الكتاب، ج2،ص230.

(6) ينظر: أسرار العربية، ابن الأنباري، ص128.

(7) ابن معط، الدرة الألفية (ألفية ابن معط، تح:سليمان إبراهيم البلكيمي، دار الفضيلة،القاهرة، مصر، ط1 ،2010م، ص53.

فيه إبهاما يمنع من ذلك ، لأنك إذا قلت هذا ، ففيه من الإبهام ما أشبه به النكرة، فلذلك لحن أبو الطيب المتنبي في قوله:[1]

هذي بَرَزْتِ لَنَا فَهِجْتِ رَسِيسَا ... ثُمَّ انثَنَيْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيسَا"[2]

وهو رأي ابن بابشاذ(ت469هـ)[3]، وعبد الله بن إسحاق الصيرمي في حديثه عن حذف حرف النداء فقال:" وهذا مطرد في جميع الأسماء إلا النكرة والمبهم، فلا يجوز إسقاط حرف النداء معهما."[4]

واحتجوا لمذهبهم بأن قالوا: إنما امتنع حذف حرف النداء مع اسم الإشارة لئلا يلتبس النداء بغيره[5]، وفي هذا قال مجيد خير الله الزاملي:" ولا يجوز حذف حرف النداء من اسم الإشارة في نحو: ياهذا أقبل، ليلا يلتبس الإشارة المقترنة بالنداء بالغشارة العارية عن قصد النداء، وبناؤه على نظم قرينة تدل على النداء في أعم الصور، وهذه القرينة في اسم الإشارة منتفية"[6].

وعللوا منع الحذف للحرف مع اسم الإشارة في فصيح الكلام بأنها صفة لـ(أي) ، تقول: يا هذا أقبل، كما تقول: ياأيها الرجل أقبل، فلما حذفت أيّ صارت مع اسم الإشارة بدلا من أي المحذوفة، فكرهوا حذفها لما فيه من الإجحاف.[7]

---

(1) أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، دار بيوت للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،دط،1403هـ-1983م، ص58.

(2) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج2، ص186.

(3) ينظر: طاهر بن أحمد بن بابشاذ، شرح كتاب الجمل للزجاجي، تح: حسين على لفته السعدي،جامعة بغداد، دط، 1424هـ-2003م،ص317.

(4) الصيرمي، التبصرة والتذكرة، ج1،ص357.

(5) ينظر: شرح الفارضي على ألفة ابن مالك، الفارضي، تح: محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 ،1439هـ-2018م، ج3،ص315.

(6) مجيد خير الله الزاملي، علة أمن اللبس في اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 ،1435هـ-2014م،ص127.

(7) ينظر: التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، أبي حيان ، ج13،ص231.

كما قالوا: أنه لا يجوز حذف حرف النداء مع الاسم المبهم نحو(ياهذا) لأنّه لو حذف لجمع على الاسم إبهامه في نفسه و إبهامه في حذف حرف تنبيهه وكان يقع الإخلال.[1] وأيضا فإن الإشارة إنما تقع من المخاطب إلى غير المخاطب فإذا ناديت بالإشارة المخاطب فلا بد من (يا) لتعلم المخاطب بها أنك تشير إليه.[2]

وحملوا ما استدل به الكوفيون ومن تبعهم من الشعر على الضرورة، وما جاء في قوله عز وجل: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ...﴾ [البقرة: 85] على الابتداء والخبر[3]، أو على احتمال أن يكون هؤلاء منصوبا بإضمار (أعني) بمعنى الاختصاص، ويكون أنتم مبتدأ وتقتلون خبر، وقد يكون أنتم مبتدأ والخبر هؤلاء وتقتلون أنفسكم من صلة هؤلاء ، وقد يكون اسم الإشارة (هؤلاء) موصولا بمعنى (الذين) نحو قول الشاعر:[4]

عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عَلَيكِ إمَارَةٌ ... أَمِنْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

يريد: والذي تحملينه طليق.[5]

-الاستنتاج:

يتبين مما سبق أن ابن عاشور اختار المذهب الثاني، وهو رأي البصريين القائل بمنع حذف حرف النداء مع اسم الإشارة، بقوله:" والأظهر أن يكون الضمير واسم الإشارة مبتدأ وخبر والجملة بعدها حالا".

---

(1) ينظر: شرح كتاب الجمل للزجاجي، طاهر بن أحمد بن بابشاذ، ص317.

(2) ينظر: التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، أبي حيان ج13،ص231.

(3) ينظر: همع الهوامع، السيوطي، ج2،ص34.

(4) يزيد بن مفرغ الحميري، ديوان يزيد بن مفرغ الحميري، تج: عبد القدوس أو صالح، مؤسسة الرسالة،بيروت، ط2، 1402هـ-1982م، ص40.

(5) ينظر: في أدلة النحو، المكتبة الأكاديمية، عفاف حسانين، القاهرة ، مصر، ط1 ،1996م، ص117.

الخـــــــــــــاتـــــــــــم
ـــة

في ختام هذا البحث الذي تتبعت فيه اختيارات الطاهر بن عاشور – رحمه الله– النحوية ودراستها، وصلت إلى العديد من النتائج أتوج بها عملي هذا. أعددها في النقاط التالية:

– ضمّ تفسير التحرير والتنوير بين دفتيه مجموعة ضخمة من أقوال العلماء المتقدمين وآرائهم النحوية والصرفية واللغوية والبلاغية، مما منحه قيمة علمية يفيد منه كل الطلبة والباحثين.

–ابن عاشور صاحب المناقشات العلمية من خلال آرائه وترجيحاته المختلفة التي ارتبطت بالقضايا النحوية المدروسة في تفسيره، يعرض آراء المدارس النحوية ويناقشهم فيما ذهبوا إليه، ويختار لنفسه العبارات: (وعندي) (الصحيح) (الأصح)(على التحقيق) (والحق) ...

- بعد تحليل نماذج من الاختيارات يمكن القول أن ابن عاشور لم يكن منحازا ولا متعصبا لمذهب نحوي دون آخر، فهو يوافق رأي البصريين تارة. ووافق مدرسة الكوفة في مسائل أخرى، وسعى إلى التوفيق بين آراء المدارس النحوية المختلفة أحيانا.
- إذا كان ابن عاشور يعمد في اختياراته إلى ترجيح رأي من الآراء، فهذا لا يمنع من تفرده بآراء نابعة من اجتهاد عميق ورسوخ في هذا الفن مثل قوله في مسألة دخول همزة الاستفهام على حرف العطف :"وعندي جواز طريقة ثالثة ".
- تميز منهج ابن عاشور في ترجيحاته المختلفة في إلمامه بالقواعد الأساسية والمنهجية أثناء المناقشة العلمية المرتبطة بالقضايا الخلافية، وسعة اطلاعه على المصادر وحسن استعمالها واحترامه للمنهج العلمي في نقل الآراء والنصوص وضبطها، وهو ما يجعل لآرائه وزناً في الخلافات النحوية ومسائلها.

- يبقى تفسير التحرير والتنوير مجالا خصبا للبحوث والدراسات النحوية واللغوية لمسائل مختلفة، كالأساليب والتراكيب، وبعضها له علاقة بوضع فهارس تفصيلية لموضوعات التفسير المختلفة، ومسائله المختلفة ومصادره ومراجعه المتنوعة تسهيلا للقارئ والباحث، وبعضها الآخر يتعلق بضبط معجم المصطلحات الواردة في الكتاب تقريبا لمادته وتيسيرا لمتناوله.
- ومن جهة أخرى فإن هذا التفسير بحاجة إلى مزيد من الاهتمام من خلال دراسات في جوانب مختلفة، ففيه من الموضوعات الشيء الكثير الذي يحتاج إلى كشف وتمحيص بما يتناسب مع المنزلة العلمية الرفيعة التي يتمتع بهذا الكتاب.

هذه هي النتائج التي خلصت إليها من استقصاء الموضوع، و أرجو من الله عز وجل أن يرزقنا الرشاد والسداد في تحصيل العلم و المعرفة.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص

- ✓ أحمد عبد الله مرشد القاضي، اختيارات أبي حيان النحوية في كتابه، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، دط،2001م.
- ✓ أحمد ماهر، نحاة ومناهج، المكتب الجامعي الحديث، محطة الرمل ، الاسكندرية، مصر، دط،1404هـ-1984م.
- ✓ الأزهري خالد بن عبد الله:

– تمرين الطلاب في صناعة الإعراب،تح:عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان،ط1 ،2005م.

-شرح التصريح على التوضيح،تح:محمد باسل عيون السود،دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان،ط1، 1421هـ-2002م.

- ✓ الإستراباذي رضي الدين ، شرح الرضي على الكافية، تعليق: يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق للنشر، طهران،دط، 1395هـ-1975م .
- ✓ إسماعيل الحسني، نظرية المقاصد عند الإمام محمد الطاهر بن عاشور،المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ط1 ،1995م.
- ✓ الأشموني أبو الحسن ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط2 ،2010م.
- ✓ الأصفهاني أبو الفرج ، كتاب الأغاني،تح: مصطفى السقا، دار الكتب المصرية، دط، 1381هـ-1961م.

- ✓ الأعشى، ديوان الأعشى الكبير، دار الكتب العليمية، بيروت– لبنان، ط3 ،1424هـ– 2003م.
- ✓ الألوسي شهاب الدين الحسني، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، دط، دت.
- ✓ الألوسي محمود شكري البغدادي، بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب، تح: محمد بهجة الأثري، ،دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط1 ،2009م.
- ✓ إمرئ القيس، ديوان أمرئ القيس، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم،دار المعارف، القاهرة ، مصر، ط5 ، دت .
- ✓ أمية بن أبي الصلت، ديوان أمية بن أبي الصّلت، تح: سجيع جميل الجبيلي، دار صادر ، بيروت،لبنان، ط1، 1998م.
- ✓ إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ–1996م.
- ✓ إميل بديع يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1427هـ– 2006م.
- ✓ ابن الأنباري أبو البركات:

– أسرار العربية، تح: محمد شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 ،1418هـ–1997م

–الإغراب في جدل الإعراب، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط2 ،1391هـ،1971م.

– الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر ،دط، 2009م

–البيان في غريب إعراب القرآن، تح: طه عبد الحميد طه، ومصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، 1400هـ–1980م.

– نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط3، 1405هـ– 1985م.

- ✓ الأنصاري وليد عاطف ، نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا،دار الكتاب الثقافي، اربد، الأردن، ط2، 1435هـ، 2014م.
- ✓ الأومري ماهر جاسم حسن ، التفسير اللّغوي في (محاسن التأويل لمحمد جمال الدين القاسمي)، مذكرة دكتوراه في فلسفة اللغة العربية، كلية الآداب جامعة الموصل، إشراف : محي الدين توفيق إبراهيم، 1424هـ–2003م.
- ✓ إياد خالد الطباع، محمد الطاهر ابن عاشور علامة الفقه وأصوله والتفسير وعلومه، دار القلم، دمشق، ط1 ،1426هـ،2005م.
- ✓ ابن بابشاذ طاهر بن أحمد ، شرح كتاب الجمل للزجاجي، تح: حسين على لفته السعدي، جامعة بغداد، دط، 1424هـ–2003م.
- ✓ بحرق محمد بن عمر، تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب في شرح ملحة الإعراب، تح: علي بن محمود العسكري، المكتبة التوقيفية، القاهرة، مصر، ط2 ،1439هـ–2018م.
- ✓ بدر الدين ناصر البدر، اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، دط،1420هـ،2000م.

- ✓ برجشتراسر جوتهلف، التطور النحوي للغة العربية، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط2 ،1414هـ-1994م.
- ✓ بسج أحمد حسن، النابغة الجعدي عصره حياته وشعره،دار الكتب العلمية،بيروت-لبان،دط،1994م.
- ✓ البغدادي عبد القادر عمر ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط1 ،1403هـ-1983م.
- ✓ بلقاسم الغالي، من أعلام الزيتونة شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر بن عاشور حياته وآثاره، دار ابن حزم، بيروت –لبنان،ط1، 1471هـ-1996م.
- ✓ البوجليلي محمد بن أبي القاسم ، نور السراجي في إعراب مقدمة الصنهاجي، تح: محمد إيدير مشنان، و مبروك زيد الخير، دار الكفاية، الجزائر، دط، 1437هـ-2016م.
- ✓ البيضاوي ناصر الدين أبي الخير عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي ، أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، تح: محمد عبد الرحمان المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط1، دت.
- ✓ تأبط شرا، ديوان تأبط شرا و أخباره،تح: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، ط2 ، 1419هـ – 1999م.
- ✓ التبريزي يحيى بن علي ، شرح القصائد العشر، تح: عبد السلام الحوفي، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان،دط، 1418هـ-1997م.
- ✓ تركي رابح الشيخ،عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر،المؤسسة الوطنية للاتصال للنشر والإشهار، الجزائر، ط5، 1422هـ-2001م.

- ✓ الترمذي محمد بن عيسى ،الجامع الكبير سنن الترمذي، تج: خالد عبد الغني محفوظ، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان،ط7 ،1438هـ–2017م.
- ✓ أبو تمام، ديوان الحماسة، تح:أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1418هـ–1998م.
- ✓ تميم بن مقبل، ديوان تميم بن مقبل،تح: عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، دط، 1416هـ–1995م.
- ✓ ثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى، شرح شعر زهير بن أبي سلمى، تح:فخر الدين قباوة، مطبعة الغوثاني، دمشق، سوريا،ط3، 1428هـ–2008م .
- ✓ الجبوري كامل سلمان ، معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة2002م، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1424هـ،2003م.
- ✓ الجرجاني عبد القاهر ، دلائل الإعجاز، تح: أبو فهر محمود محمد شاكر،مكتبة الخانجي، القهرة، مصر،ط5 ،2004م.
- ✓ جزاء محمد المصاورة، شرح الدروس في النحو ، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط1 ،2010م.
- ✓ ابن الجزري شمس الدين بن علي، غاية النهاية في طبقات القراء ، تح: برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2006م.
- ✓ جميل أحمد مير ظفر، النحو القرآني قواعده وشواهده، مكتبة الملك فهد الوطنية، مكة المكرمة، ط2 ،1418هـ–1998م.
- ✓ ابن جني أبو الفتح عثمان:

– الخصائص، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 ،1421هـ–2001م .

–المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءت والإيضاح عنها، تح: علي نجدي ناصف،وآخرون، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، مصر، ط2 ، 1415هـ– 1994م.

- ✓ حاتم صالح الضامن، عشرة شعراء مقلون، ،جامعة بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،دط،1411هـ–1990م.
- ✓ ابن الحاجب عثمان بن عمر بن أبي بكر جمال الدين، الإيضاح في شرح المفصل،تح: إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ط1 ،1425هـ–2005م.
- ✓ حاجي خليفة ، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تح: محمد شرف الدين يالتقايا، دار إحياء التراث، بيروت– لبنان، دط، دت .
- ✓ الحريري أبو محمد القاسم بن علي:

– ملحة الإعراب، دار إحياء الكتب العربية، مصر، دط، 1345هـ.

– شرح ملحة الإعراب، تح:أحمد محمد قاسم، دار الكلم الطيب للنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط1 ،1422 هـ –2002م.

- ✓ حسان بن ثابت، ديوان حسان بن ثابت، تح: عبد أ.علي مهنا،دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان،ط2، 1414هـ–1994م.
- ✓ حسن حمد با جودة، ديوان أحيحة بن الحلاج، جمعا ودراسة وتحقيق، مطبوعات نادي الطائف الأدبي،مكة المكرمة،ط1، 1399هـ–1979م.
- ✓ حسين علي فرحان العقيلي، الجملة العربية في دراسات المحدثين، دار الكتب العلمية،بيروت–لبنان،ط1 ،2012م.

- ✓ أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف:

– البحر المحيط في التفسير، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان،طبعة جديدة بعناية : صدقي محمد جميل، 1431–1432هـ-2010م.

– التذييل والتكميل، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ،ط1، 1420هـ– 2000م.

– ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1418هـ–1998م،

- ✓ خالدية محمود جبارة البياع، التكامل بين النحو والصرف والبلاغة في التفسير القرآني– الزمخشري أنموذجا–، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، دط، دت.
- ✓ ابن الخباز أحمد بن الحسين الموصلي، الغرة المخفية في شرح الألفية في علم العربية، تح: محمد مصطفى الخطيب الزملكاني، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1،دت.
- ✓ ابن خلكان أبو العباس أحمد بن محمد، وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان،تح: يوسف علي طويل، مريم قاسم طويل،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2 ،1433هـ، 2012م.
- ✓ الداني أبو عمرو عثمان بن سعيد ، التيسير في القراءات السبع، تح: خلف محمود الشعذلي، دار الأندلس للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية،ط1 ،1436هـ– 2015م.
- ✓ الدّاوودي شمس الدين محمد بن علي بن أحمد ، طبقات المفسرين، تح: عبد السلام عبد المعين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1، 1422هـ،2002م.

- ✓ دماميني محمد بن أبي بكر ، شرح الدماميني على مغني اللبيب المسمى المزج، تح: محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 2012م.
- ✓ دهان أبو محمد سعيد بن المبارك، شرح الدروس في النحو، تح: جزاء محمد المصاروة، دار أسامة للنشر واالتوزيع ، عمان ، الأردن، ط1 ،2010م.
- ✓ الذهبي شمس الدين محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط2، 2010م.
- ✓ ذو الرمة، ديوان ذي الرمة غيلان بن عقبة بن مسعود، تح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان، ط1، 1415هـ–1995م .
- ✓ أبو ذؤيب الهذلي،ديوان أبي ذؤيب الهذلي، تح: أنطونيوس بطرس، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ–2003م.
- ✓ رابح بومعزة، الوحدة الاسنادية الوظيفية–دلالتها وصورها، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع،دمشق، سوريا،ط1 ،2009م.
- ✓ ابن الربيع الاشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تح: عياد بن عبير الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1 ،1407هـ–1986هـ.
- ✓ الرعيني محمد بن محمد ، شرح الكواكب الدرية على متممة الآجرومية، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ، لبنان،ط1 ،1410هـ–1990م.
- ✓ الريحاني محمد عبد الرحمن، اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،مصر ،دط،دت .
- ✓ الزاملي مجيد خير الله ، علة أمن اللبس في اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 ،1435هـ–2014م.

- ✓ الزبيدي عبد اللطيف بن أبي بكر، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تح: طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1407هـ-1987م.
- ✓ الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تح: أحمد فتحي عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان،ط1 ،1428هـ-2007م.
- ✓ الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق:

- الجمل في النحو، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1404هـ-1984م.

- كتاب اللاّمات، تح: مازن المبارك، دار الفكر، ط2 ،1405هـ-1985م.

- مجالس العلماء، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،مصر، ط3 ،1420هـ-1999م.

- ✓ الزرقاني محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن،تح: فوّاز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1415هـ،1995م.
- ✓ الزركلي خير الدين، قاموس تراجم الأعلام لأشهر الرجال والنساء العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين،بيروت-لبنان،ط15 ،2002م.
- ✓ الزمخشري محمود بن عمر:

- الأنموذج في النحو، تح: سامي بن محمد المنصور، ط 1 ،1420هـ-1999م.

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، مكتبة العبيكان، الرياظ، ط1، 1418هـ-1998م.

- المفصل في علم العربية، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ، ط1 ، 1422هـ-2001م.

- ✓ الزهراني خالد بن أحمد ، موقف الطاهر بن عاشور من الإمامية الإثني عشرية،مركز المغرب العربي للدراسات والتدريب، ط1 ،1431هـ-2010م.
- ✓ زهير بن أبي سلمى،ديوان زهير بن أبي سلمي،تح: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 ،1408هـ-1988م.
- ✓ السامرائي محمد فاضل صالح:

- معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان-الأردن،ط1 ،1420هـ-2000م.

- الحجج النحوية في نهاية القرن الثالث الهجري، دار عمار، عمان الأردن، ط2 ،1430هـ-2009م.

- ✓ السبكي بهاء الدين ، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح،تح: خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، 1438هـ، 2017م.
- ✓ ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1417هـ-1996م.
- ✓ السكاكي أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي، مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1436هـ-2014م.
- ✓ السكري أبو سعيد الحسن ، شرح أشعار الهذليين، تح:عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، دط، دت.

- ✓ سليمان عودة أبو صعيليك ، أصول الدرس النحوي في أمالي ابن الحاجب، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية، ط2، 1438هـ، 2017م.
- ✓ السمرقندي أبو الليث نصر بن محمد، بحر العلوم، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 ،1413هـ-1993م.
- ✓ السمين الحلبي أحمد بن يوسف:

– الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون،تح: علي محمد عوض وجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط2 ،2013م .

– عمدة الحافظ في تفسير أشرف الألفاظ،تح: محمد باسل عيون السود،دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان،دط،دت.

- ✓ السهيلي أبو قاسم عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر، تح: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1 ،1412هـ-1992م.
- ✓ سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب،تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1408هـ،1988م.
- ✓ السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله:

– شرح كتاب سيبويه، تح:أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1 ،1429هـ-2008م.

– أخبار النحويين والبصريين ، تح: طه محمد الزيني، و منعم خفاجي، مكتبة مصطفى الباجي وأولاده، القاهرة، مصر، ط1، 1374هـ، 1955م.

- ✓ السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين:

- الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، دط ، دت.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح محمد أبو الفضل، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط2، 1399هـ-1979م .

- همع الهوامع في شرج جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، ، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1418هـ-1998م.

- الإتقان في علوم القرآن، دار الفكر، بيروت، لبنان، دط،دت.

- البهجة المرضية، الدار الذهبية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، دط، دت.

- المطالع السعيدة في شرح الفريدة في النحو والصرف والخط، تح: شهاب الدين حسين،دار الرسالة للطباعة والنشر ،بغداد، العراق،دط،1977م.

- الاقتراح في أصول النحو، تح: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، دط، 1426هـ-2006م.

- ✓ الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية،تح: عيّاد بن عيد الثّبيتي، معهد البحوث العلمية مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1428هـ-2007م.
- ✓ الشاعري أحمد بن محمد ، إجازات حديثية و أسانيد متصلة، ثبت حديثي، تح: أحمد السعيدي ص، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط1، 2007م.
- ✓ الشلوبين أبو علي عمر بن محمد، التوطئة، تح: يوسف أحمد المطوع،دار الكتب ، القاهرة، مصر، ط2 ،1401هـ-1981م.

- ✓ الشماخ بن ضرار الذبياني،ديوان الشماخ، تح: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر،1968م.
- ✓ الشنقيطي محمد الأمين بن محمد المختار الجكني، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن،دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع،مكة المكرمة، ط1، 1426هـ.
- ✓ شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط7، د ت .
- ✓ الشوكاني علي بن محمد ، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير،تح: أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان،ط3 ،1428هـ–2007م.
- ✓ صغير محمود أحمد، الأدوات النحوية في كتب التفسير، دار الفكر المعاصر، بيروت–لبنان، ودار الفكر، دمشق– سوريا، ط1، 1422هـ–2001م.
- ✓ الصنهاجي محمد بن داود ، متن الآجرومية، دار الأصمعي للنشر والتوزيع، ط1 ،2010م.
- ✓ الصيمري عبد الله بن علي بن إسحاق، التبصرة والتذكرة ، تح: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر ،دمشق، ط1، 1402هـ، 1982م.
- ✓ الطبراني سلمان بن أحمد، المعجم الأوسط للطبراني، تح:طارق بن عوض الله بن محمد، و عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، دط، 1415هـ–1995م.
- ✓ طرفة بن العبد ، ديوان طرفة بن العبد، شرح: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان،ط3 ،1423هـ–2002م.

- ✓ ابن طولون شمس الدين محمد بن علي، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، تح: عبد الحميد جاسم،ومحمد الفياض الكبيسي، دار الكتب العليمة، بيروت- لبنان،ط1 ،1423هـ- 2002م.
- ✓ الطيار مساعد بن سليمان بن ناصر ، التفسير اللّغوي للقرآن الكريم، ، دار ابن الجوزي، الرياض، دط،دت.
- ✓ أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر، الفجالة، القاهرة، مصر، دط، دت.
- ✓ ابن عادل عمر بن علي ، اللباب في علوم الكتاب، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ط1، 1419هـ-1998م.
- ✓ عادل خلف ، نحو اللغة العربية، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، دط، 1415هـ-1994م.
- ✓ ابن عاشور محمد الطاهر:

- التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، الجمهورية التونسية، دط، 1997م.

- السنة التشريعية وغير التشريعية، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،2001م.

- جمهرة مقالات ورسائل الشيخ الإمام محمد الطاهر بن عاشور، ،جمع وترتيب: محمد الطاهر الميساوي ،دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1426هـ، 2015م.

– كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ، علق عليه: طه بن علي بوسريح التونسي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع و الترجمة، القاهرة، مصر،ط1 ،1427هـ–2006م.

– مقاصد الشريعة،تح: محمد الطاهر الميساوي، دار النفائس للنشر والتوزيع ، الأردن،ط2 ،1421هـ–2001م .

- ✓ العباس بن مرداس، ديوان العباس بن مرداس السَّلمي، جمع وتح: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، سوريا،ط1، 1412هـ–1991م.
- ✓ عباس حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، دار المعارف، مصر، ط3 ،1984 م.
- ✓ عبد الفتاح لاشين، ابن القيم وحسه البلاغي في تفسير القرآن الكريم، دار الرائد العربي، بيروت–لبنان،ط1، 1406هـ–1986م.
- ✓ أبو عبيدة معمر بن المثنّى التّيمي ، مجاز القرآن، تح: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط،دت.
- ✓ عبير بنت عبد الله النعيم، قواعد الترجيح المتعلق بالنص عند ابن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير – دراسة تأصيلية تطبيقية، دار التدمرية، الرياض – المملكة العربية السعودية ،ط1، 1436 هـ – 2015 م.
- ✓ العجاج، ديوان العجاج رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تح: عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس دمشق، دط، دت.
- ✓ ابن عرفة أبو عبد الله محمد بن محمد ، تفسير ابن عرفة، تح: جلال الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط1، 2008م.

- ✓ عصام الدين إسماعيل بن محمد الحنفي، حاشية القنوي على تفسير البيضوي،تح: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1422هـ-2001م.
- ✓ ابن عطية أبو محمد عبد بن غالب، المحرر الوجيز، تح:عبد السلام عبد الشافي محمد،دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان،ط1، 1422هـ-2001م.
- ✓ عظيمة محمد عبد الخالق ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، مصر، دط،دت.
- ✓ عفاف حسانين، في أدلة النحو، المكتبة الأكاديمية، القاهرة،مصر، ط1 ،1996م.
- ✓ عفاني سيد بن الحسين ، زهرة البساتين من مواقف العلماء الربانيين، دار العفاني ، القاهرة،دط،دت.
- ✓ ابن عقيل بهاء الدين :

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث للنشر والتوزيع،القاهرة، مصر،ط2 ،1400هـ-1980م.

- المساعد على تسهيل الفوائد ، تح: محمد كامل بركات، دار الفكر ، دمشق، ط1، 1402هـ-1982م.

- ✓ العكبري ابن برهان عبد الواحد بن علي ، شرح اللمع، تح: فائز فارس، السلسلة التراثية،الكويت، ط1 ،1404هـ-1984م ،ج1، ص137- 138.
- ✓ العكبري أبو البقاء :

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تح: عبد الرحمن بن سلمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1406هـ-1987م.

- اللباب في علل البناء و الإعراب ،تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، ط1 ،1416هـ-1995م.

- مسائل خلافية في النحو، تح: عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط3 ،1428هـ-2007م.

- إعراب القراءات الشواذ، تح: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب،بيروت - لبنان،ط1 ،1417هـ-1996م.

- التبيان في إعراب القرآن، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2010م.

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين،دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان،ط1 ،1406هـ-1986م.

- ✓ العلوي هبة الله بن علي بن محمد، أمالي ابن الشجري، تح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1 ،1413هـ-1992م.
- ✓ علي توفيق الحمد، ويوسف جميل الزغبي، المعجم الوافي في أدوات النحو العربي، دار الأمل ، إربد، الأردن، ط2، 1414هـ-1993م.
- ✓ علي محمد حسن العماري، لغة القرآن ، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط1 ،1432هـ-2011م.
- ✓ علي موسى الشولي، شرح ألفية ابن معط، مكتبة الخريجي، الرياض،ط1 ،1405هـ-1985م.
- ✓ علي نجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1399هـ-1979م.

- ✓ ابن عماد الحنبلي ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح: مصطفى عبد القادر عطا دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان،ط2، 1433هـ، 2012م.
- ✓ عمار طالبي، ابن باديس حياته وآثاره، الشركة الجزائرية، الجزائر،ط3، 1417هـ-1997م.
- ✓ العيني بدر الدين أبو محمد الحنفي:

- ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح، تح: محمد السعيد عثمان،دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، دط، دت.

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المسمى شرح الشواهد الكبرى، تح:علي محمد فاخر و آخرون،دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر،ط1، 1431هـ-2010م .

- ✓ الفارسي أبو علي :

- المسائل الحلبيات، تح:حسن الهنداوي، دار المنارة، بيروت-لبنان، ودار القلم، دمشق-سوريا،ط1 ،1407 هـ-1987م.

- الإيضاح في علم النحو،تح: كاظم بحر المرجان، علم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط2 ،1416 هـ-1996م.

- ✓ الفارضي شمس الدين محمد الحنبلي، شرح الفارضي على ألفة ابن مالك، تح: محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1439،1هـ-2018م.
- ✓ فايز صبحي عبد السلام تركي، الحذف التركيبي وعلاقته بالنظم والدلالة بين النظرية والتطبيق، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان،ط1، 2010م.
- ✓ الفراء يحيى بن زياد، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت- لبنان،ط3 ،1403هـ-1983م.

- ✓ الفوزان عبد الله بن صالح ، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك،دار المسلم للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، دط،1999م.
- ✓ الفيروز أبادي مجد الدين، البُلغة في تراجم أئمة النحو واللّغة، تح: محمد المصري، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق،ط1، 1421هـ، 2000م.
- ✓ القاسم بن الحسين الخوارزمي، التخمير في شرح المفصل في صنعة الإعراب، تح:عبد الرحمن بن سلمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت–لبنان،ط1 ،1990م.
- ✓ القاضي عبد الجبار بن أحمد، شرح الأصول الخمسة، تح: عبد الكريم عثمان ، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط3 ،1416هـ–1996م.
- ✓ ابن قتيبة الدينوري عبد الله بن مسلم، الشعر والشعراء، تح: عمر الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت–لبنان،ط1 ،1418هـ–1997م.
- ✓ القطامي، ديوان القطامي، تح: إبراهيم السمرائي، و أحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط1، 1960م.
- ✓ القفطي علي بن يوسف ، إنباه الرّواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1406هـ–1986م.
- ✓ القليوبي شهاب الدين أحمد ، حاشية القليوبي على شرح الأزهرية للشيخ خالد الأزهري، تح: رمضان علي عبد الجواد الجلجموني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1440هـ–2019م.
- ✓ القوجوي محمد بن مصلح الدين مصطفى ، حاشية محي الدين شيخ زادا على تفسير البيضاوي، ضبط: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1 ،1419هـ–1999م.

- ✓ قيس بن ذريح ، ديوان قيس بن ذريح (قيس لبني)، اعتنى بجمعه: عبد الرحمن المصطفاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر،بيروت– لبنان، ط2، 1425هـ–2004م .
- ✓ القيسي مكي بن أبي طالب ، مشكل إعراب القرآن، تح: صالح الضامن، دار البشائر، الامارات المتحدة، دبي، ط2، 1423هـ–2002م.
- ✓ ابن قيم الجوزية:

– إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك،تح: محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان،ط1، 1425هـ–2004م.

– بدائع التفسير، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1 ،1427هـ.

- ✓ الكلبي هشام أبو المنذر، نسب معد واليمن الكبير، تح: ناجي حسين، مكتبة النهضة العربي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ–1988م
- ✓ كمال رشيد، الزمن النحوي في اللغة العربية، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1 ،1428هـ–2008م.
- ✓ الكميت، ديوان الكميت بن يزيد الأسدي، تح: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت– لبنان، ط1، 2000م.
- ✓ الكنغراوي سيد صدر الدين ، الموفى في النحو الكوفي، تح: محمد بهجة البيطار، مكتبة لسان العرب، دط،دت.
- ✓ اللبدي محمد سمير نجيب ، أثر القرآن والقراءات في النحو العربي،دار الفلاح للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، طبعة2011م.

- ✓ المالقي أحمد بن عبد النور ، رصف المباني شرح حروف المعاني، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط3، 1423هـ-2002م.
- ✓ ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله:

– تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة.

– شرح الكافية الشافية، تح: علي محمد معوض و عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1 ، 1420هـ-2000م.

– شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تح: عدنان عبد الرحمن الدوي، مطبعة العاني، بغدادا ، العراق، دط، 1397هـ-1977م.

– شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي مختون، هجر للطباعة، الجيزة، ط1 ،1410هـ-1990م.

– متن ألفية ابن مالك، ضبط و تعليق: عبد اللطيف محمد بن الخطيب، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت ، ط1، 1427هـ-2006م.

- ✓ مالك و متمم ابنا نويرة اليربوعي، ابتسام مرهون الصفار، مطبعة الإرشاد، بغداد، دط،1968م.
- ✓ مبارك تريكي، الجملة الندائية في القرآن الكريم، بين التراث والمناهج اللسانية الحدبثة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان الأردن، ط1، 2019م.
- ✓ المبرّد أبو العباس محمد بن يزيد:

– الكامل في اللغة والأدب، تح: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط2، 1412هـ-1992م.

- المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي،القاهرة، مصر، ط2، 1399هـ-1979م.

- ✓ المتنبي أبو الطيب ، ديوان المتنبي، دار بيوت للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، دط ،1403 هـ-1983م.
- ✓ محمد إبراهيم البنا، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، دار البيان العربي للطباعة والنشر، جدة، ط1 ،1405هـ-1985م.
- ✓ محمد الحبيب بن خوجة:

- محمد الطاهر بن عاشور وكتابه مقاصد الشريعة، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر، 1425هـ-2004م.

- شيخ الإسلام الأكبر محمد الطاهر بن عاشور وكتابه مقاصد الشريعة، طبعة وزارة الأوقاف، دولة قطر، دط، 1425هـ-2004م.

- ✓ محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة،مصر، ط2،1995م.
- ✓ محمد النذير أوسالم، الاختيارات العلمية للعلامة محمد الطاهر بن عاشور من خلال تفسيره التحرير والتنوير، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان،،ط1، 1430هـ-2009م.
- ✓ محمد بن إبراهيم بوزغيبة، فتاوى الشيخ الإمام محمد الطاهر بن عاشور، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي ، ط1 ،1425هـ-2004م.
- ✓ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل ، الكواكب الدرية شرح على المتممة الآجرومية، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط1، 1410هـ-1990م.

- ✓ محمد بن عبد الله الرشيد، الإعلام بتصحيح كتاب الأعلام، دار ابن حرم، بيروت – لبنان، ط1، 1422هـ،2001م.
- ✓ محمد حسن شراب، الشّواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، ط1، 1427هـ–2007م.
- ✓ محمد طاهر البنجبيري، نيل السائرين في طبقات المفسرين، مكتبة اليمان، باكستان، ط3، 1421هـ،2000م.
- ✓ محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين،دار الغرب الإسلامي،بيروت –لبنان، ط1، 1406هـ–1986م.
- ✓ محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تع: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان،ط1، 1424هـ–2003م.
- ✓ محمود فجال، الحديث النبوي في النحو العربي،أضواء السلف للطباعة والنشر، الرياض،ط2 ،1417هـ–1997م.
- ✓ المرادي أبو محمد الحسن بن أم قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني،تح: فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1413هـ–1992م.
- ✓ المرداسي أحمد بن محمد بن حمدون السلمي ، حاشية ابن الحاج على شرح متن الأجرومية، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان،ط1 ،2012م.
- ✓ المرزوقي أبو علي أحمد بن محمد، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام،تح: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان،ط1، 1424هـ–2003م.
- ✓ مسكين الدارمي، ديوان مسكين الدارمي، جمع وتح: عبد الله الجبوري و إبراهيم العطية، دار البصري، بغداد، ط1، 1389هـ–1970م.

- ✓ مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة،دط، 1374هـ-1955م.
- ✓ المعافي أبو الفرج بن يحيى ، الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي،تح: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ط1، 1426هـ-2005م .
- ✓ ابن معطي بن عبد النور الزواوي : ألفية ابن معطي: تح: سليمان إبراهيم البلمكي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع،القاهرة، مصر ،ط1، 2010م.
- ✓ المفضل الضبي أبو العباس بن محمد، المفضليات، تح: عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ-1998م.
- ✓ المكودي أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح ، شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، تح: إبراهيم شمس الدين،دار الكتب العلمية –بيروت – لبنان، ط1 ،1417هـ-1996م.
- ✓ ميثم محمد علي، الظواهر اللغوية والنحوية، في كتب الغريبين-غريب القرآن وغريب الحديث-، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 ،2001م.
- ✓ النابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني،تح: عباس عبد الستار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط3، 1416هـ-1996م.
- ✓ ناظر الجيش محب الدين محمد بن يوسف، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، تح: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ط1، 1428هـ-2007م.
- ✓ ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن مالك، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1 ،1420هـ-2000م.

- ✓ نبيل أحمد صقر، منهج ابن عاشور في تفسير التحرير والتنوير، الدار المصرية للنشر والتوزيع، ط1، 1422هـ-2001م.
- ✓ أبو النجا محمد مجاهد، حاشية محمد أبو النجا على شرح الأزهري على الآجرومية، تح: محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1 ،1427هـ-2006م.
- ✓ النحاس أبو جعفر ، إعراب القرآن، تح:خالد العلي، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط2 ،1429هـ-2008م.
- ✓ ابن النديم أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق ، الفهرست، تح: يوسف علي طويل ، و أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان،ط1، 1996م.
- ✓ النيسابوري أبو الفضل أحمد بن محمد، مجمع الأمثال ، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، مصر، دط، 1374هـ-1955م.
- ✓ الهادي الجطلاوي، قضايا اللغة في كتب التفسير المنهج التأويل الإعجاز ، دار محمد علي حامي للنشر والتوزيع، صفاقس، الجمهورية التونسية، ط1، 1998م.
- ✓ الهروي علي بن محمد النحوي، كتاب الأزهية في علم الحروف ، عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط2 ،1413هـ-1993م.
- ✓ ابن هشام جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد:

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت- لبنان، دط، دت.

- شرح قطر الندى وبل الصدى،تح: عبد الحميد أحمد الأميري ، بيت الحكمة، العلمة، الجزائر، ط1 ،2013م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت،دط،1979م.

- شرح اللمعة البدرية في علم العربية، تح: هادي نهر، دار اليازوري للنشر، ط2.

- ✓ وائل الحمدي، الجامع لقراءة الإمام حمزة من الشاطبية والطيبة أصولا وفرشا وتوجيها، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1 ،2019م.
- ✓ الوردي زين الدين عمر بن المظفر، تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة،تح: محمد مزعل خلاطي، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان، ط1 ،1429هـ-2008م.
- ✓ يزيد بن مفرغ الحميري، ديوان يزيد بن مفرغ الحميري، تح: عبد القدوس أوصالح، مؤسسة الرسالة،بيروت، ط2، 1402هـ-1982م.
- ✓ ابن يعيش موفق الدين أبي البقاء، شرح المفصل للزمخشري، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1، 1422هـ .،2001م .
- ✓ يوسف الرعشلي، نثر الدرر والجواهر في علماء القرن الرابع عشر، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان،ط1، 1427هـ-2006م .

الرسائل الجامعية:

- ✓ أحمد محسن خلف، التفسير اللّغوي للقرآن الكريم عند ابن جني، رسالة ماجستير في اللّغة العربية وآدابها، قسم اللّغة العربية، الجامعة المستنصرية، العراق، سنة 1436هـ-2014م.
- ✓ إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة، قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، إشراف أميرة أحمد يوسف وحسنة الزهار، كلية البنات، جامعة عين شمس، مصر،2016م.
- ✓ سهيل أسعد سلمان أبو زهير، حاشية الفيشي على شرح قطر الندى وبل الصدى (دراسة وتحقيق)، رسالة ماجستير ، إشراف: محمود محمد العامودي، قسم اللغة والنحو، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية ، غزة، العام الجامعي: 1423هـ-2002م.
- ✓ الضيف نطور، تفردات الطاهر بن عاشور في تحريره عن الزمخشري في كشافه وابن عطية في محرره والبيضاوي في أنواره (دراسة مقارنة تقويمية) ، رسالة دكتوراه في التفسير وعلوم القرآن، إشراف: سر الختم سعيد محمد / و سميع الحق بن المفتي عبد الديان، قسم التفسير وعلوم القرآن، كلية الدراسات الإسلامية (أصول الدين)، الجامعة الإسلامية العالمية،إسلام آباد، باكستان، 1429-1430هـ/ 2008-2009م.
- ✓ عبد القادر موفق، التأويل النحوي بين الخرق والمعيارية في تفسير التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، رسالة دكتوراه في اللغة، قسم اللغة والأدب العربي، معهد الآداب واللغات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،السنة الجامعية:2012م-2013م.
- ✓ عثمان بن عطية الله المزمومي، مجازات ذي الرمة في كتاب أساس البلاغة للزمخشري دراسة بلاغية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، إشراف: دخيل الله محمد الصحفي،

فرع البلاغة والنقد، قسم الدراسات العليا، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية،دت.

- ✓ علي محمد بن سعد الزهراني، مواقف أبي حيان من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1421هـ-2000م.
- ✓ فاطمة عائض عبد الله عمر السّالمي، الحاشية المصرية للدماميني على مغني اللبيب من بداية الباب الثاني (الجمل) إلى نهاية المخطوط -دراسة وتحقيقا-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، إشراف علي بن محمد النوري، فرع اللغة والنحو والصرف، قسم الدراسات العليا العربية، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، وزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية، 1433هـ -1434هـ.
- ✓ محمد بن سعد بن عبد الله القرني، الإمام محمد الطاهر بن عاشور ومنهجه في توجيه القراءات من خلال تفسير التحرير والتنوير ، رسالة ماجيستر ، قسم الكتاب والسنة، كلية الدعوة و أصول الدين، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1427هـ-2005م.
- ✓ منال بنت محمد بن عبد الله المندرج، اختيارات المرادي التصريفية في شرحه للتسهيل – عرضا ودراسة- رسالة ماجستير، إشراف: محمد راضي الزيني، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، العام الجامعي: 1434هـ-1435هـ، 2013-2014م.
- ✓ ياسين سعد كليب الموسى، أصول التفكير النحوي في أمالي ابن الشجري، رسالة ماجيستير في اللّغة العربية وآدابها، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، إشراف : عبد الله عنبر، 2002م.

- ✓ يحيى محمد علي الرمامنة، الخلاف النحوي في مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، أطروحة دكتوراه، إشراف: عبد الله نايف العنبر، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، 2016م.

المجلات والدوريات:

- ✓ بسام رضوان عليان، منهج الإمام ابن عاشور في القراءات في تفسيره التحرير والتنوير، مقال ضمن مجلة الجامعة الإسلامية(سلسلة الدراسات الإسلامية) ، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني،2011م.
- ✓ جمال أبو حسان، الإمام محمد الطاهر بن عاشور (سيرة ومواقف)، مقال ضمن المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مجلد5،العدد12 ،1430هـ ، 2009م.
- ✓ حاج هني محمد، جهود السكاكي البلاغية من خلال كتابه – مفتاح العلوم–، مقال ضمن مجلة أقلام الهند الإلكترونية، السنة الرابعة ، العدد الثالث، يويلو – سبتمبر 2019م، الهند، خاتمة البحث.
- ✓ حسن عبد الجليل عبد الرحيم، منهج ابن عاشور في الاحتجاج بالقراءات القرآنية، مقال ضمن مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21، العدد الأول، 2005.
- ✓ شريف عبد الكريم النجار، أثر التفسير بالمأثور في التوجيه النحوي لآيات القرآن الكريم، مقال ضمن مجلة إسلامية المعرفة، إصدار المعهد العالمي للفكر الإسلامي، السنة14، العدد 54، بيروت–لبنان، 1429هـ–2008م.

- ✓ فاطمة محمد أمين عمري، مجدي حاج إبراهيم، مبادئ تأصيل السماع في كتاب سيبويه، مقال ضمن مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، الجامعة العالمية ، ماليزيا، العدد الثالث، السنة العاشرة، ديسمبر 2018م.
- ✓ محمد الحبيب بن الخوجة، في الراحلين الخالدين، مقال ضمن مجلة الكلية الزيتونية، العدد2-3، السنة2-3، 1974-1975م.
- ✓ محمد الحبيب بن الخوجة، مقال ضمن مجلة جوهر الإسلام، عدد4.3 ،السنة العاشرة ، 1978م.
- ✓ محمد الخضر حسين، شيخ جامع الزيتونة الأعظم في تونس، مقال ضمن مجلة الهداية الإسلامية، عدد شوال1351هـ.
- ✓ محمد صلاح المستاوي، القيمة العلمية لتفسير الشيخ ابن عاشور، مقال ضمن مجلة البلاغ، العدد740 ،سنة1984م .
- ✓ محمد عبد المنعم خفاجي، مقال"الشيخ ابن عاشور"، مقال ضمن مجلة المنهل، العدد449، مج4.
- ✓ محمد مسعود جبران،الإمام محمد الطاهر ابن عاشور وجهوده العلمية ، مقال ضمن مجلة الهداية، العدد 174، المجلس الإسلامي الأعلى للجمهورية التونسية، أكتوبر2007.
- ✓ محمد نعمان حسن، الاتجاه اللغوي في تفسير التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، مقال ضمن مجلة القسم العربي، جامعة بنجاب لاهور، باكستان، العدد 2014/21م.

فهرس
الموضوعات

فهرس الموضوعات

المقدمة.....	أ	و
مدخل : علاقة النحو بعلم التفسير.....	07	11
الفصل الأول: ابن عاشور ومنهجه في التفسير.....	12	58
المبحث الأول: محمد الطاهر بن عاشور حياته آثاره	13	30
1- نسبه ومولده.....	13	13
2- نشأته العلمية.....	14	15
3- شيوخه.....	15	20
4- تلاميذه	21	23
5-وظائفه العلمية والإدارية	23	24
6- مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.....	24	26
7-آثاره	27	30
8- وفاته	30	30
المبحث الثاني: تفسير التحرير والتنوير وقيمته العلمية	31	38
1-العنوان ومراحل الطبع.....	31	32
2- بواعث تأليف التحرير والتنوير و قيمته العلمية	32	33
3- مقدمات التفسير.....	33	38
المبحث الثالث: منهج ابن عاشور في تفسيره	39	58
1-المنهج العام لابن عاشور في تفسيره	39	41
2-مسلكه في تفسير السور والآيات.....	41	48
3- التفسير اللغوي عند ابن عاشور.....	48	58
الفصل الثاني :ابن عاشور نحويا.....	59	128
المبحث الأول: مصادر ابن عاشور في التحرير والتنوير.....	60	79
1- مصادره النحوية	60	76
2 - مصادره غير النحوية	76	79
المبحث الثاني: أعلام النحو في التحرير والتنوير.....	80	110
1- أعلام المدارس النحوية في التحرير والتنوير.....	80	97

أ- أعلام مدرسة البصرة النحوية 80 87
ب- أعلام مدرسة الكوفة النحوية 88 91
ج- أعلام مدرسة بغداد 92 94
د- أعلام المدرسة الأندلسية..... 95 97
2- طريقة نقله عن النحاة..... 97 101
3- موقفه من آراء المدارس النحوية..... 101 110
المبحث الثالث: أدلته في الاختيارات و عباراته..... 111 127
أ- أدلته العقلية والنقلية..... 111 117
ب- عباراته الدالة على الاختيار..... 117 127
الفصل الثالث: اختيارات ابن عاشور النحوية..... 128 233
المبحث الأول: اختيارات ابن عاشور في باب الأسماء..... 129 176
1- مجيء الحال من المضاف إليه..... 129 135
2- تقديم الحال على صاحبها المجرور..... 136 143
3- تقديم الحال على الفعل العامل فيها..... 143 147
4- مجئ التمييز معرفة 148 157
5- الاسم المرفوع بعد لولا 158 164
6- حذف خبر إن 164 170
7- العطف على الضمير المجرور بدون إعادة حرف الجر..... 170 176
المبحث الثاني: اختيارات ابن عاشور في باب الأفعال..... 177 194
1- فعل الأمر بين الإعراب والبناء 177 182
2- فعل كاد بين النفي والإثبات 183 187
3- نعم وبئس بين الفعلية والاسمية 188 194
المبحث الثالث: اختيارات ابن عاشور في باب الحروف..... 195 234
1- إعمال "إنّ" المخففة و إهمالها..... 195 198
2- دخول همزة الاستفهام على العطف..... 199 202
3- حرف النفي "لا" بين الزيادة والإثبات..... 202 204
4- مجيء (أل) عوضا عن المضاف إليه..... 204 209
5- لن بين البساطة والتركيب 210 213

6- دلالة (لن) على النفي المؤكد و المؤبد..... 214 218
7- الفرق بين (السين) و (سوف)..... 218 225
8- دخول أداة النداء(يا) على (ليت)..... 225 228
9-حذف حرف النداء مع اسم الإشارة 228 233
الخاتمة :..... ..... 234 236
قائمة المصادر والمراجع:..... 237 267
فهرس الموضوعات: 268 271

ملخص الرسالة

"التحرير والتنوير" لمحمد الطاهر بن عاشور(1393هـ) تفسير معاصر، الْتَزَمَ فيه صاحبه العمق والدقة في إظهار المسائل البلاغية المتعلقة بأساليبه وتراكيبه بغية تحقيق مظهر الإعجاز الخالد للقرآن الكريم في كل آية من آياته.

وتأتي هذه الدراسة للتركيز على المسائل النحوية التي طرقها ابن عاشور في كل آيات القرآن، مبينة منهجه في مناقشة الأقوال المختلفة للترجيح بينها أو الاختيار منها أو الانفراد بأقوال خاصة. ولذلك وسمت الدراسة بالاختيارات النحوية عند ابن عاشور.

summary

'Liberation and Enlightenment''Tafsir al-Tahrir wa'l-Tanwir' by Muhammad Al-Taher bin Ashour (1393 AH) is a contemporary interpretation, in which the owner has committed himself to depth and accuracy by showing the rhetorical issues related to his methods and structures in order to achieve the appearance of the eternal miraculous of the Noble Quran in each of its verses.

This study focuses on the grammatical issues that Ibn Ashour addressed in all the verses of the Quran, indicating his approach to discuss the different sayings by weighting them or choosing them or making special sayings to distinguish them. Therefore, the study was marked by the grammatical choices of Ibn Ashour.

Résumé

« Libération et illumination »« Tafsir al-Tahrir wa'l-Tanwir » de Muhammad Al-Taher bin Ashour (1393 AH) est une interprétation contemporaine, dans laquelle le propriétaire s'est engagé à la profondeur et à la précision en montrant les questions rhétoriques liées à ses méthodes et structures afin d'atteindre l'apparence de l'éternel miraculeux du Noble Coran dans chacun de ses versets.

Cette étude se concentre sur les questions grammaticales qu'Ibn Ashour a abordées dans tous les versets du Coran, en indiquant son approche pour discuter des différents dictons en les pondérant ou en les choisissant ou en faisant des paroles spéciales pour les distinguer. Par conséquent, l'étude a été marquée par les choix grammaticaux chez Ibn Ashour.